

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١١٩)

" التوقعات المستقبلية لإمكانيات الإستصلاح
والإستزراع بجنوب الوادى "

"التوقعات المستقبلية لإمكانيات الإستصلاح والإستزراع

بجنوب الوادي"

"مقدمه "

تعانى مصر من عدة مشاكل اقتصادية اجتماعية تؤثر على عملية التنمية وتقلل من تسارعها . الا انه بالنظر لما هو متاح من موارد فإن هناك امكانية كبيرة للحد والتخلص من عديد من مشكلات مصر الاقتصادية .

إن زيادة معدلات النمو السكاني واختلال التوزيع المكاني للسكان (المأهول حوالى ٦٪ من مساحة مصر) ، تعد من ضمن اهم مشكلات ومعوقات التنمية .

حيث ضاق الوادى بالكثافة السكانية ، ، وقد "اصبح امرا حتميا لازما ان ننطلق خارج حدود الوادى الضيق الذى عشنا فيه قرونا طويلة لانفكر فى الخروج منه حتى ضاق بكثافته السكانية^(١) العالية ولم يعد فى امكانه ان يستوعب طموحات مصر فى غد أفضل " .

وبالتالى جاءت اهمية وضرورة مشروع تنمية وتعمير واستزراع منطقة جنوب الوادى ، ليس فقط لاقامة مجتمعات عمرانية جديدة تقلل من كثافة السكان داخل الوادى القديم ، ولكن ايضا لمجابهة عديد من المشكلات الاقتصادية والتنموية .

فتوفير المنتجات الزراعية التى تؤدى الى تحقيق الأمن الغذائى ، ورفع معدلات الاكتفاء الذاتى ، وزيادة الصادرات وتحسين الميزان التجارى ، كذلك توفير فرص العمل عن طريق ما يتيح هذا المشروع القومى الضخم من مجالات عمل سواء زراعية او صناعية او خدمية او غير ذلك .

وبعد اجراء الدراسات الفنية المتعلقة بجوانب مشروع جنوب الوادى جاء دور الدراسات الاقتصادية والزراعية لتوضح اقتصاديات ومحددات وعوائد المشروع العملاق .

^(١) مجلس الوزراء - " مصر والقرن الحادى والعشرون " - ١٥ مارس ١٩٩٧

أن تأكيد الدافع الفردي والخاص في الاستثمار عليه معول كبير لنجاح الأعمال الاقتصادية ، ومن ثم فقد تضمن المشروع الهدف الى تملك القطاع الخاص الاستثماري ، والافراد مساحات لاستصلاحها واستزراعها مما يخفف عن عاتق الدولة ماكانت تقوم به سابقا ، وذلك في ضوء محددات يجب الاخذ بها لنجاح المشروع ، كما أن التحفيز عن طريق حزمه من التيسيرات لها اهمية لتشجيع الاستثمار والعمل والاقامة في تلك المناطق الجديدة .

كما ان دور الدولة اساسي وهام سواء في بداية المشروع واقامة بعض جوانب البنية الاساسية ، او ما يتعلق بمراقبة جدية الاستثمار في النشاط الزراعي وما يرتبط به ، كذلك في توفير بعض مصادر التمويل سواء من البنوك او التعاونيات ، ايضا في فتح مجالات وأساليب تسويق المنتجات سواء داخليا او للتصدير .

ومن تلك المنطلقات كان اهتمامنا بتلك الدراسة ، والتي جاءت في سبعة فصول شاملة اهم الجوانب المتعلقة بأقتصاديات المشروع في محاولة للبحث في متطلبات انجاح المشروع وتطوير ايجابياته ومناقشة مشكلاته وحلولها - والحد من سلبياته وكيفية تلافيها .

وقد شارك في هذه الدراسة كل من : أ.د. سعد علام مستشارو مدير مركز التخطيط الزراعي (الباحث الرئيسي) أ.د. عبدالقادر دياب ، أ.د. هدي النمر ، أ.د. بركات احمد الفرا ، أ.د. عماد الدين مصطفى ، د. نجوان سعدالدين ، د. سمير عريقات ، ومن الباحثين أ. منى الدسوقي ، أ. محمد مرعى ، أ. حنان رجائي ، أ. اشرف عبدالعليم .

ونأمل ان تحقق الدراسة ما هو مستهدف منها ، والله ولى التوفيق

الباحث الرئيسى

- ج - الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
- المقدمة	أ
الفصل الأول :	
مبررات تنمية جنوب الوادى والخصائص الطبيعية للمنطقة	١
١-١ مبررات ودوافع تنمية جنوب الوادى	٢
٢-١ الخصائص الطبيعية لمنطقة جنوب الوادى	١٤
الفصل الثانى :	
خطة الاستصلاح والاستزراع لجنوب الوادى	٢٣
١-٢ الموارد المائية لجنوب الوادى	٢٥
٢-٢ الاراضى المتوفرة بمنطقة المشروع وتصنيفها	٣٦
الفصل الثالث :	
التركيب المحصولى المقترح لمنطقة جنوب الوادى	٤٤
١-٣ المحددات الطبيعية للإنتاج الزراعى والحيوانى فى جنوب الوادى	٤٥
٢-٣ التركيب المحصولى المقترح لمنطقة جنوب الوادى	٥٤
الفصل الرابع :	
الاطار المؤسسى للتوسع الزراعى فى جنوب الوادى	٧١
١-٤ محددات ومعوقات التوسع الزراعى فى جنوب الوادى	٧٢
٢-٤ الاطار المؤسسى	٧٥

تابع الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

الفصل الخامس : النظام التمويلى والتسويقى المقترح

١٠٥

تطبيقه فى جنوب الوادى

١٠٨

١-٥ النظام التمويلى المقترح

١٤١

٢-٥ النظام التسويقى المقترح

الفصل السادس : المجتمع الجديد فى جنوب الوادى ،

١٥٠

وتنمية المرأة

١٥١

١-٦ المجتمع المحيط بالمشروع وخصائصه

١٥٦

٢-٦ المجتمع الزراعى المستهدف

١٦٥

٣-٦ تنمية المرأة فى منطقة جنوب الوادى

١٧٤

الفصل السابع : الجوانب البيئية لتنمية جنوب الوادى

١٧٦

١-٧ الآثار البيئية المحتملة لتنفيذ مشروع جنوب الوادى

١٨٠

٢-٧ سبل تفادى الآثار البيئية السلبية المحتملة

١٨٤

٣-٧ امكانية تحقيق ايجابيات بيئية للمشروع

١٨٨

٨- الملخص والتوصيات

٩- المراجع :

- باللغة العربية

- باللغة الانجليزية

الفصل الأول

١- مبررات تنمية جنوب الوادي
والخصائص الطبيعية للمنطقة

مبررات تنمية جنوب الوادى والخصائص الطبيعية للمنطقة

١-١ مبررات ودوافع تنمية جنوب الوادى

تمهيد :

تتمثل أهم مبررات ودوافع المشروع فى زيادة الانتاج الزراعى بإضافة مساحات من الاراضى الجديدة للحد من مشكلة الأمن الغذائى فى مصر ، وخفض عجز الميزان التجارى الزراعى وبالتالي ميزان المدفوعات ، وإمكانية توفير فرص عمل إضافية للحد من مشكلة البطالة ، واقامة مجتمعات عمرانية جديدة لجذب الاستثمارات والعمالة والاقامة بها للخروج من نطاق الوادى الضيق .

ونستعرض فيما يلى بعض هذه النواحي بشئ من التفصيل :

(١) الحد من مشكلة الأمن الغذائى فى مصر

إن أحد مبررات مشروع تنمية جنوب الوادى فى مصر هو الحد من مشكلة الأمن الغذائى بأبعادها الثلاثة من حيث توفير الغذاء ، وضمان اتاحته على المستوى الاسرى ، علاوة على ضمان استقرار اسعاره حيث يعتبر الغذاء من أهم عناصر الاحتياجات الأساسية للإنسان .

ويشير مفهوم الأمن الغذائى ^(١) الى قدرة فئات السكان المختلفة فى أى بلد ما فى كل الأوقات على الحصول على الغذاء الكافى من أجل حياة صحية ومنتجة . ويتحقق ذلك من خلال توفير مصادر الغذاء أمام مختلف فئاته السكانية لشرائه والحصول عليه . أما مفهوم الاكتفاء الذاتى فيشير الى قدرة أى بلد على تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية من الإنتاج المحلى لمختلف

^(١) سمير محمد مصطفى (دكتور) ، " بعض قضايا التنمية الراهنة فى جمهورية مصر العربية " مذكره خارجية رقم ١٤٥١ ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٨ .

وتتمثل مشكلة الغذاء فى مصر فى ثلاثة أبعاد رئيسيه هى :

البعد الأول :

يتمثل فى العجز الكبير فى سلع الغذاء الأساسيه كالقمح والسكر والزيوت النباتيه حيث تبلغ نسبة العجز فى هذه السلع غى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ٥٢% ، ١٧% ، ٨٦% على الترتيب ، كما يتضح من الجدول رقم (١) .

البعد الثانى :

يتناول الاطار التوزيعى للغذاء ، إذ أن حوالى ٤٠% من اجمالى السكان يقع تحت خط الفقر ، ويعنى ذلك أن هؤلاء السكان لا يحصلون على الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية الأساسية ، فضلا على انتشار ظاهرة سوء التغذية لانخفاض نوعية الغذاء . ومن معالم هذه الظاهرة أن الفرد الفقير يحصل على حوالى ١٩٤٣ كالورى منها حوالى ٢٠,٣% مصدرها نشويات ، وحوالى ٣٤,٣% من الخبز . كما يعتبر الخبز المصدر الرئيسى لما يحصل عليه الفرد من بروتين ، إذ يساهم الخبز بحوالى ٤٢% من نصيب الفرد من البروتين بالنسبة للفقراء ، وذلك مقابل ٣٠% بالنسبة لغير الفقراء . فقد تودى هذه الحاله الى مشكلات صحية تتمثل فى الانيميا (٢٧% من الاطفال قبل سن السادسة) وغيرها .

أما البعد الثالث :

فهو يتمثل فى ظاهرة عدم الاستقرار التى تتسم بها اسواق الغذاء بوجه عام نتيجة للتقلبات التى يتسم بها الانتاج الزراعى المحلى ، علاوة على انعكاسات التقلبات فى الاسعار العالمية للغذاء على الاسواق المحلية، وما تعكسه هذه التقلبات من آثار على الدخول الحقيقية للفئات السكانية ذات الدخل المنخفض .

جدول رقم (١)

نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية في مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٥/٩٤)

المحصول	١٩٨٠	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
قمح	٥٤,٢	٢٩,٦	٣٨,٧	٤٣,٨	٤٨,٢	٥٠,٥	٤٥,٩	٤٨,١
ذره شامية	٩٥,٣	٩٧,٠	٨٥,٠	٧٦,٤	٧٧,٢	٧٦,١	٧٤,٨	٧٢,٢
ذره رفيحه	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أرز	١١٢,٤	١٠٣,٥	١٠٥,٥	١٠٣,٨	١٠٦,١	١٠٦,١	١٠٢,٨	١٠٧,١
فول بلدى	٨١,٨	٩٧,٢	٩٧,٢	٩٨,٧	٤٨,٢	٦٩,٠	٨٣,٥	٦٩,٧
عدس	١١,٠	١٥,٤	٢٥,٨	١٧,١	١٠,٣	٧,٧	٩,٦	٩,٤
سمسم	٠,٧٠				٦٠,٧	٦٥,٧		
فول سودانى	٢٠٤,٧				١١٨,١	١١٥,٤		
بصل	١٠٦,٣			١٠٦,٩	١١٠,٤	١٢٢,٤		
ثوم				١٠٣,٣	١٠٠,٧	١٠٠,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بطاطس	١١٢,٥	١٠٨,٤	١٠٦,٤	١١٢,٣	١٢٢,٥	١٢٠,٦	١٠٧,٤	١١٦,٤
خضروات أخرى		١٠٠,١	١٠٠,٣	١٠٠,٣	١٠٠,٣	١٠٠,٣	١٠٠,٧	١٠٠,٤
موالح		١٠٧,٦	١٠٨,٦	١٠٥,١	١٠٥,٢	١٠٤,٤	١٠٢,٠	١٠٢,٥
فاكهه							١٠٠,١	١٠٠,٨
لحوم حمراء	٨١,٦	٨٢,٠	٧٨,٤	٨٦,٩	٨٤,٢	٨٢,٥	٨٢,٢	٨٥,٧
لحوم دواجن	٧٠,٨	٩٧,٢	٩٨,٩	١٠٠,٢	٩٩,٦	٩٩,٢	٩٩,٥	٩٩,٥
ألبان	٧٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
سكر	٧٩,٧	٥٤,٥	٦٠,١	٥٥,٥	٦٨,٢	٧٠,٩	٧٢,٧	٨٢,٩
زيت طعام	٥٢,٦	٢٥,٢	١٧,٨	١٩,٦	١٤,٤	١٥,٦	١٤,٧	١٤,٠
أسماك	٩٢,٠	٧٢,١	٦٨,٦	٧٩,١	٧٨,٨	٧٨,٢	٧٢,٢	٧٢,٢
قطن شعر	١٤٤,٨			٩٥,٢	٨٦,٢			

المصدر:

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة، القاهرة.

(٢) وزارة الزراعة، نشرة الاقتصاد الزراعى لعامى ١٩٩٢، ١٩٩٣.

(٣) "الزراعة المصرية والسياسات الزراعيه فى إطار السوق الحرة"، سلسلة قضايا

التخطيط والتنمية رقم (١١٢)، فبراير ١٩٩٨، معهد التخطيط القومى.

وتشير مؤشرات الاكتفاء الذاتى للمحاصيل الزراعية الرئيسية فى مصر عام ١٩٨٠ الى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى للقمح ودقيقه حوالى ٢٤% ، وللذرة الشامية حوالى ٧٤% ، وللعذس ٧% ، وللحوم الحمراء ٧٠% ، وللسكر ٥٢% ، وللزيوت النباتية حوالى ٢٦% ، وللذول البلدى حوالى ٦٩% ، واللبن الطازج حوالى ٦٢% . وقد حدث تغير ملحوظ عام ١٩٩٥/٩٤ فى النسب المشار اليها سابقا حيث بلغت حوالى ٤٨,١% للقمح ، و٧٢% للذرة الشامية ، ٩,٤% للعذس ، و٨٥,٧% للحوم الحمراء ، وللسكر ٨٢,٩% ، وللزيوت النباتية ١٤% ، وللذول البلدى ٦٩,٧% كما يتضح من الجدول رقم (١) .

وعموما ، فإن من ضمن اهداف استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر تحقيق الأمن الغذائى بزيادة عرض الغذاء ^(١) ، وتوفيره لمختلف فئات السكان، وتعظيم الناتج الزراعى القومى . وإن أدوات السياسة الانتاجية الزراعية لتحقيق ذلك تتمثل فى التوسع الزراعى الافقى باستصلاح الاراضى البور (الجديدة) والصحراوية ، وتنمية الموارد المائية، والتوسع الزراعى الرأسى برفع انتاجية المحاصيل الزراعية باستخدام التقنيات الحديثة التى تناسب ظروف الزراعة المصرية .

(٢) توفير فرص العمل المنتج والحد من مشكلة البطالة

لقد سجلت التعدادات السكانية الثلاث والسابقة على التعداد السكانى الاخير تزايد معدلات البطالة بين قوى العمل البشرى ، وتزايد اعداد العاطلين بينها حيث ازدادت اعداد العاطلين من ١٧٥ الف فى عام ١٩٦٠ لتصل الى مايقرب من ٨٥٠ الف فى عام ١٩٧٦ ثم الى نحو ٢,٠ مليون فى عام ١٩٨٦ .

حسن على خضر (دكتور) ، "اقتصاديات الأمن الغذائى فى مصر"، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، ٧-٥ نوفمبر ١٩٨٧ .

وهو ما يشير الى تزايد معدل البطالة بين القوى العاملة البشرية ليصل الى ما يقرب من ١٠,٧% فى عام ١٩٨٦ بعد ان كان يقدر بنحو ٥,٦% فى عام ١٩٧٩، وبنحو ٢,٣% فى عام ١٩٦٠ (١) كما تضمنت تقارير التنمية البشرية التى صدرت عن معهد التخطيط القومى فى عامى ١٩٩٥ (٢)، ١٩٩٦ (٣) تقدير معدل البطالة بنحو ١٠,٦% ، ١١,٣% فى كل من عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ على الترتيب ، وهو ما يشير بدوره الى زيادة اعداد العاطلين خلال هذين العامين عنه فى السنوات السابقة . وهنا يجدر الاشارة ايضا الى ما قد يؤخذ على هذه التقديرات من تحفظات حيث لاتسمح اجراءات المسوحات المتصلة بتقدير اعداد العمالة والبطالة بالكشف عن البطالة الموسمية والمقنعة التى يحتمل وجودها خاصة فى قطاع الزراعة حيث تشير نتائج احدى الدراسات (٤) الى وجود البطالة الموسمية بين العمالة الزراعية بمعدل يبلغ نحو ٤٥% ، كما تقدر البطالة المقنعة بينها (وفقا لبعض افتراضات الدراسة المشار اليها) بنحو ٩% .

لقد كان ثمة تزايد معدلات البطالة بين القوى العاملة البشرية ما جعل الدولة تستهدف مشاركة قطاع الزراعة فى توفير فرص العمل المنتج ، ليس فقط بالنسبة للقوى العاملة الزراعية ، ولكن ايضا بالنسبة للفئات الاخرى غير الزراعية كالخريجين ، والمستثمرين ، وغيرهم من الفئات الاجتماعية الاخرى ، ومن هنا فمن البديهي أن يكون لهذا الهدف اولويته بالنسبة للتوجه نحو التوسع الزراعى فى مناطق جنوب الوادى .

وتشير الدراسات الى ان المشروع سيوفر ما بين ١٣٠ - ٤٣٥ الف فرصة عمل سنويا بغرض تبنى الاسلوب الحالى المستخدم فى الزراعة المصرية .

(١) معهد التخطيط القومى ، تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وأفاق تطويرها، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٩١) ، القاهرة ، نوفمبر ، ١٩٩٤ .

(٢) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٩٥

(٣) I.N.P . Human development report, cairo, 1996

(٤) معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية ، والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١١٢)، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .

ويمكن للمشروع أن يوفر ٤٦٠ - ١٥٠٠ ألف فرصة عمل : الامر الذى سيسهم فى حل مشكلة البطالة .

(٣) الحد من التزاحم والضغط السكانى المضطرد على الاراضى الزراعية

القديمة :

لاشك فى أن التزاحم والضغط السكانى المضطرد على الاراضى الزراعية القديمة وما يصاحب ذلك من استمرارية استنزافها فى الاغراض غير الزراعية يعد من الدوافع للتوجه نحو التوسع الزراعى فى مناطق جنوب الوادى ، ومن هنا يتوقع أن يكون لهذا الهدف ايضا أولويته فى هذا الشأن وخاصة بالنسبة لمحافظات الوجه القبلى التى وصل بها متوسط نصيب الفرد من المساحة الارضية المنزرعة فى عام ١٩٩٠ نحو ٠,١٢٥ فدان ، مقابل ٠,١٦٧ (١) فدان للفرد فى المتوسط فى محافظات الوجه البحرى .

(٤) زيادة الانتاج والدخل الزراعى :

ان استمرارية وجود الفجوة ما بين الانتاج والاستهلاك المحلى من الغذاء وما ترتب عليها من زيادة الواردات الزراعية عن الصادرات منها ومن ثم وجود عجزا فى الميزان التجارى الزراعى بلغ نحو ٣٥٪ من اجمالى العجز فى الميزان التجارى المصرى ، الى جانب وجود زيادات سنوية مضطردة فى اعداد السكان بلغت ما يقرب من ١,٣ مليون نسمة سنويا خلال السنوات الاخيرة يعد الدافع الأول للتوجه نحو التوسع الزراعى بالاراضى الجديدة فى مناطق جنوب الوادى بعد الاستغلال شبه الكامل لجميع المساحات القابلة للاستصلاح والاستزراع داخل الدلتا ووداى النيل . فزيادة الانتاج والدخل الزراعى بغرض مقابلة الزيادات السنوية المضطردة فى الاستهلاك من الغذاء ، وتحسين الميزان التجارى الزراعى

(١) معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية ، والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١١٢) ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .

من خلال زيادة الصادرات الزراعية او تخفيض الواردات الزراعية أو كليهما الى جانب زيادة الدخل القومى من خلال مساهمه النشاط الزراعى يعد من الاهداف ذات الاولوية الاولى لهذا التوجه .

(٥) زيادة معدل النمو الاقتصادى مقابل عداله توزيع الدخل :

مما لاشك فيه أن كل من هدفى زيادة معدل النمو الاقتصادى ، وعداله توزيع الدخل تعد من الاهداف التى تسعى الدولة الى تحقيقها على الرغم مما قد يوجد هناك من تناقض - ولو نظريا بالنسبة لتحقيقهما معا - فزيادة معدل النمو الاقتصادى ، وبما يعنى هذا الهدف من تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدامات الموارد يتطلب اساليب انتاجية مكثفة لرأس المال تساعد على زيادة الانتاجية بأسرع ما يمكن، أما تحقيق عداله توزيع الدخل من خلال خلق فرص العمل المنتج للفقراء المستهدفين فيستند على الاساليب الانتاجية المكثفة لعنصر العمل وقد تتصف عملية التنمية بالبطء ومن ثم صغر معدلات النمو الاقتصادى . ومن هنا فإن تحديد الاولوية بالنسبة لكلا الهدفين يعد مطلباً أساسياً لتحديد منهج التنمية المفترض تنفيذه . وبالنسبة للواقع الاجتماعى الحالى فإن لمن المتصور أن يكون لهدف عداله توزيع الدخل أولوية مسبقه على هدف زيادة معدل النمو الاقتصادى لارتفاع نسبة اعداد الفقراء فى المجتمع المصرى وخاصة فى محافظات الوجه القبلى، حيث تشير نتائج تقرير التنمية البشرية^(١) الصادر عن معهد التخطيط القومى الى ان عدد الفقراء فى مصر يقدر فى عام ١٩٩٠ بحوالى ١١,٦ مليون منهم نحو ٦,٨ مليون فى الريف المصرى يمثلون نحو ٥٨,٦% من اجمالى عدد الفقراء ، كما يبلغ تعداد الفقراء فى اقاليم الوجه القبلى نحو ٥,٧ مليون يمثلون نحو ٤٩% من اجمالى عدد الفقراء فى مصر خلال نفس العام ، على حين يشكل عدد الفقراء فى اقاليم الوجه البحرى نحو ٣١,٨% من اجمالى هذا العدد ، أما النسبة الباقية فتشكل عدد الفقراء فى المحافظات الحضرية . هذا ويشكل عدد الفقراء فى ريف اقاليم الوجه القبلى نحو ٦٥,١%

من اجمالى عدد الفقراء فى الريف المصرى ونحو ٧٧,١٪ من اجمالى عدد الفقراء داخل هذه الاقاليم خلال نفس العام المشار اليه . كما تشير نتائج نفس التقرير (١) الى ان عدد الفقراء فى مصر خلال عام ١٩٩٦/٩٥ يمثلون نحو ٢٢,٩٪ من اجمالى عدد السكان ، وحيث تتقارب هذه النسبة تقريبا ما بين الريف والحضر على المستوى الكلى للمجتمع المصرى . وان تباينت هذه النسبة فيما بين اقاليم الوجه القبلى من ناحية واقاليم الوجه البحرى من ناحية اخرى حيث تصل نسبة اعداد الفقراء الى اجمالى السكان نحو ٣٤,١٪ فى اقاليم الوجه القبلى ، على حين تصل هذه النسبة نحو ١٧,١٪ فى اقاليم الوجه البحرى مقابل نسبة تبلغ نحو ١٦,٠٪ فى المحافظات الحضرية الاربع . هذا واذا كانت نتائج هذه التقارير تشير الى تناقص نسبة اعداد الفقراء فى اجمالى عدد السكان خلال الخمس سنوات الاخيرة ، الا ان ذلك لاينفى الحاجة الى استمرارية الجهود لتحسين اوضاع هذه الشريحة من السكان .

(٦) اقامة مجتمعات عمرانية جديدة

ان أحد أهداف مشروع تنمية جنوب الوادى فى مصر هو إقامة مجتمعات عمرانية جديدة لجذب الاستثمارات والعماله والاقامة بها . وتعد وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية مخططا لتنمية المستوطنات البشرية بالوادى الجديد حيث تدرس كافة امكانيات التنمية ، وتحديد المواقع والقواعد الاقتصادية لتنمية ثمانية عشر مدينه جديدة تستوعب حوالى ٣,٣ مليون نسمة بهذه المنطقة حتى عام ٢٠١٧ . وتعد حاليا دراسة تختص بتحديد مواقع هذه المجتمعات العمرانية الجديدة (١٨ مدينه) وفقا للمحددات الطبيعية والدراسات التكميلية المتعلقة بأبحاث التربة وغيرها .

ويتم تحديد برامج تنمية المجتمعات الجديدة وفقا للامكانيات والموارد الطبيعیه والبشريه بنطاق كل مجتمع ، وتحديد أولويات التنمية بمختلف

1) I.N.P, Human development, Cairo, 1996 .

القطاعات الاقتصادية والخدمية . كما يتم حاليا إعداد مخططات عامه لاقامة هذه المجتمعات الجديده تمثل مختلف الخصائص الجغرافيه والسكانيه بجنوب الوادى .

(٧) الحد من العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى وبالتالى من ميزان

المدفوعات

لعب القطاع الزراعى المصرى دورا رئيسيا فى توفير النقد الأجنبى اللازم للتنمية الاقتصادية حتى فترة الستينيات حيث كانت الصادرات المصريه من السلع الزراعيه والغذائيه تمثل نسبته كبيره . فقد بلغ اجمالى قيمة هذه الصادرات فى عام ١٩٦١ حوالى ١٤٢,٨ مليون جنيهه تمثل حوالى ٨٦,٦% من اجمالى الصادرات المصريه . فى حين بلغت قيمة الواردات الزراعيه والغذائيه فى هذه السنه حوالى ٤٤,٧ مليون جنيهه ، تمثل حوالى ١٤,٥% من اجمالى الواردات . وقد حقق الميزان التجارى الزراعى فى هذه السنه فائضا قدره ٩٨,١ مليون جنيهه ، كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

ولقد كان لضعف معدلات النمو فى الانتاج الزراعى بوجه عام بالنسبه الى زيادة معدلات النمو فى الطلب الكلى على السلع الزراعيه والغذائيه خلال السنوات التى تلى عقد الستينيات أن تناقص الفائض المتاح للتصدير من السلع الزراعيه والغذائيه التقليديه ، الى جانب زيادة حجم الواردات من هذه السلع ، مما إنعكس ذلك فى تناقص الوزن النسبى للصادرات من السلع الزراعيه والغذائيه فى اجمالى الصادرات السلعيه المصريه . فقد تراوحت نسبة الصادرات الزراعيه والغذائيه إلى اجمالى الصادرات المصريه خلال الفتره (١٩٩١-١٩٩٤) ما بين ١٠,٨% - كحد أدنى - وبين ١٦,١% - كحد أقصى ، فى مقابل ارتفاع الوزن النسبى للواردات من السلع الزراعيه والغذائيه إلى اجمالى الواردات السلعيه المصريه ما بين ٢٤,٢% - كحد أدنى وبين ٢٩,٦% - كحد أقصى - لنفس الفتره المشار اليها . وبالتالى حقق الميزان التجارى لمجموعة هذه السلع الزراعيه

والغذائية عجزا تراوح قيمته ما بين ٥١٥٧,٧ مليون جنيه - كحد أدنى - وبين ٧١٢٢,١ مليون جنيه - كحد أقصى - لهذه الفترة ، وهذا يمثل ما بين ٣٨,٣% وبين ٢٤,٧% من اجمالي العجز فى الميزان التجارى المصرى لهذه الفترة المشار اليها .

ولقد كانت أغلب الواردات من السلع الزراعيه والغذائيه خلال فترة التسعينيات من محاصيل الحبوب ، وتليها فى الأهميه النسبيه الزيوت النباتيه والسكر واللحوم .

إن أحد أهداف مشروع تنمية جنوب الوادى هو زيادة الانتاج الزراعى المصرى بإضافة رقعه زراعيه جديده ، وبالتالي زيادة الامكانيات التصديرية للسلع والمنتجات الزراعيه . وهذا من شأنه أن يعمل على تقليل العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، ومن ثم الميزان التجارى العام وميزان المدفوعات .

جدول رقم (٢)
تطور الميزان التجاري المصري
خلال الفترة (١٩٦١-١٩٩٦)

الوحده = مليون جنيه

السنة	صادرات	واردات	الميزان التجاري
١٩٦١	١٦٤,٩	٢٤١,٤	(٧٦,٥) -
١٩٨٣-٧٩	٢٠٢٣,٥	٥١٦٤,٦	(٣١٤١,١) -
١٩٨٩-٨٥	٣٤٨٥,٨	١١٨٦٣,٩	(٨٣٧٧,١)
١٩٨٥	٢٥٩٩,٩	٦٩٧٣,٣	(٤٣٧٣,٤) -
١٩٨٦	٢٠٥٣,٩	٨٠٥١,٥	(٥٩٩٧,٦) -
١٩٨٧	٢٩١٧,٨	١٠٩٠٩,٦	(٧٩٩١,٨) -
١٩٨٨	٣٩٩٤,٦	١٦٣٠٨,٧	(١٢٣١٤,١) -
١٩٨٩	٥٧٣٤,٧	١٦٦٢٣,٧	(١٠٨٨٩,٠) -
١٩٩٠	٦٩٥٣,٨	٢٤٨٢٣,٢	(١٧٨٦٩,٤) -
١٩٩١	١١٧٦٤,٧	٢٥٢١٦,٣	(١٣٤٥١,٦) -
١٩٩٢	١٠١٧١,٢	٢٧٦٥٦,١	(١٧٤٨٤,٩) -
١٩٩٣	١٠٤٦٤,٥	٢٧٥٥٠,٤	(١٧٠٨٥,٩) -
١٩٩٤	١١٧٥٧,٥	٣٢٤٦٠,٦	(٢٠٧٠٣,١) -
١٩٩٥	١١٧٠٣,٨	٣٩٨٩٠,٩	(٢٨١٨٧,١) -
١٩٩٦	١٢٠٠٤,١	٤٤٢١٧,٩	(٣٢٢١٣,٨) -

المصدر :

- ١- البنك الأهلى المركزى، النشره الاقتصاديه، العدد الرابع، المجلد الخمسون، ١٩٩٧، القاهره .
- ٢- "الزراعه المصريه والسياسات الزراعيه فى اطار السوق الحره"، سلسله قضايا التخطيط والتنميه رقم (١١٢)، معهد التخطيط القومى، القاهره .

-١٣-
جدول رقم (٣)
تطور الميزان التجاري الزراعي المصري
خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٦١)

السنة	الصادرات الزراعية والغذائية		الواردات الزراعية والغذائية		الفاصل أو العجز	
	(مليون جنيه)	% من إجمالي الصادرات	(مليون جنيه)	% من إجمالي الواردات	(مليون جنيه)	% من الميزان التجاري
١٩٦١	١٤٢,٨	٨٦,٦	٤٤,٧	١٨,٥	٩٨,١	
١٩٨٣-٧٩	٤٥٩,٣	٢٢,٧	١٥٥١,٦	٣٠,٠	(١٠٩٢,٣) -	٧٤,٨
١٩٨٩-٨٥	٦٩١,٤	١٩,٨	٧٤٣٣,٧	٢٨,٩	(٢٧٤٢,٣) -	٣٢,٧
١٩٩٠	١٣٢٧,٥	١٩,١	٧٨٨٠,٤	٣١,٧	(٦٥٥٢,٩) -	٣٦,٧
١٩٩١	١٢٦٧,٣	١٠,٨	٦٤٢٥,٠	٢٥,٥	(٥١٥٧,٧) -	٣٨,٢
١٩٩٢	١٤٨٢,٨	١٤,٦	٨١٩٢,٧	٢٩,٦	(٦٧٠٩,٩) -	٣٨,٤
١٩٩٣	١٣٢٥,٤	١٢,٧	٦٦٦٤,٩	٢٤,٢	(٥٣٣٩,٥) -	٣١,٣
١٩٩٤	١٨٩٣,٢	١٦,١	٩٠١٥,٣	٢٧,٨	(٧١٢٢,١)	٣٤,٧

المصدر:

- ١- البنك الأهلي المركزي "النشرة الاقتصادية"، العدد الرابع، المجلد الخمسون، ١٩٩٧، القاهرة.
- ٢- "الزراعة المصرية والسياسات الزراعية في إطار السوق الحرة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١١٢)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٢-١ الخصائص الطبيعية لمنطقة جنوب الوادى

تشمل منطقة جنوب الوادى المناطق التى تقع فى جنوب الصحراء الغربيه ويحدها خط عرض ٣٠ ٢٣ - ٤٠ ٢٤ شمالا، وخط طول ٣٠ ٣١ شرقا . وهى المنطقه الممتده مابين شرق العوينات الى منطقه جنوب الواحات الخارجه والمعروفه بمنطقه درب الأربعين الى منطقه توشكى الواقعه الى الغرب من خور توشيكى .

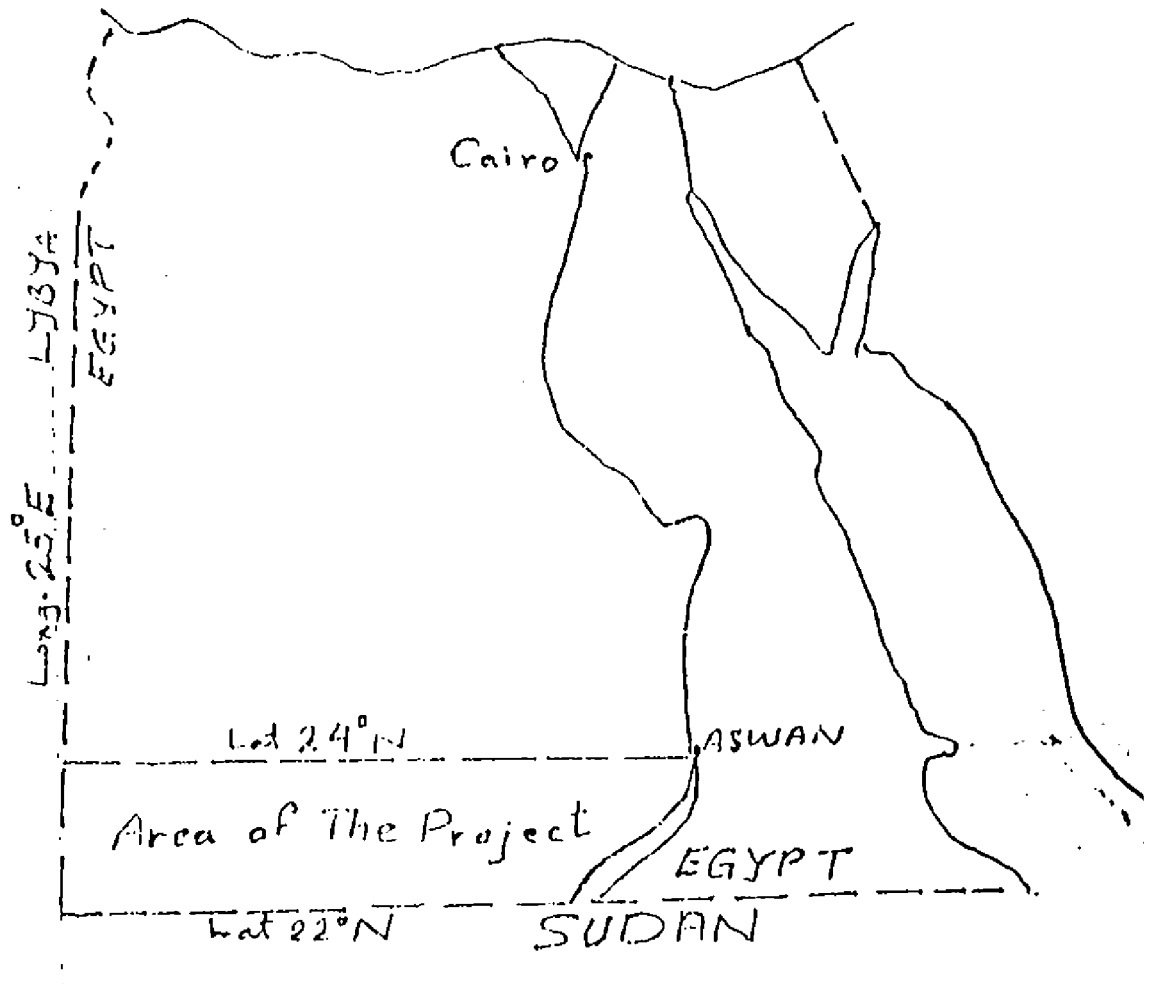
ويشكل سطح الأرض فى منطقة جنوب الصحراء الغربيه من جمهوريه مصر العربيه هضبة مستويه ^(١) تميل ميلا طفيفا من الجنوب الى الشمال، ومن الغرب الى الشرق حيث يميل سطح الأرض بمعدل حوالى ١ متر/كم . ويتراوح منسوب سطح الأرض عموما من ٤٠٠ متر فى الغرب الى ٢٠٠ متر فى النواحي الشرقيه . ويقاطع انتظام سطح الأرض بهذه المنطقه وجود العوينات فى الركن الجنوبى الغربى بين مصر وليبيا والسودان . أما ناحيه الشرق فى منطقه شرق العوينات ، فإن سطح الأرض يتميز بدرجه عاليه من الانتظام والاستواء فى امتداد يصل إلى أكثر من مائتى كيلو متر من الغرب الى الشرق . ويميل سطح الأرض إلى الانخفاض قليلا فى منطقه جنوبى الواحات الخارجه ، ثم يقاطع الهضبه منخفض وادى النيل فى أقصى الشرق . أما من ناحيه الشمال، فنجد هذا الإقليم خواص الهضبه الجيريه .

ويغطى سطح الأرض فى معظم الأحيان ترسبات رمليه ^(١) تغطى طبقات الحجر الرملى النوبى الذى يظهر فوق سطح الأرض فى مناطق كثيره . كما يتميز بتواجد جزر مختلفه المساحات من ظهور القاعده المتبلوره المكونه من الجرانيت والجراذود يوريب وبعض الطفوح البركانيه . وأهم هذه المناطق منطقه جبل كامل وأيضا ظهور القاعده المتبلوره على إمتداد الجانب الأيسر من امتداد بحيرة السد العالى .

^(١) ابراهيم حسن حميده، (دكتور)، "مخزون المياه الجوفيه بمنطقة جنوب الوادى وتحديات تقديره وإدارته"، - ندوه "التنميه الزراعيه لمنطقه جنوب الوادى : آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ" - ٢-١ نوفمبر ١٩٩٧ .

ويتميز الأقليم بمناخ قارى (١)، شديد الجفاف ، ذو صيف طويل حار وشتاء قصير دافئ ، مع عدم سقوط الأمطار حيث يصل معدل الأمطار الى الحد الأدنى ، أى منعدم تقريبا اذ لايزيد عن ٣مم /السنة . وترتفع درجات الحرارة للهواء الى حد كبير . وتتراوح درجات الحرارة الصغرى مابين ٤,٤م و٢٤,٨م خلال الفترة من ديسمبر الى فبراير، كما تتراوح درجات الحرارة العظمى مابين ٢١,٦م و٤١,٨م خلال الفترة من مايو الى أغسطس . أما الرياح فهي شديدة فى بعض الفترات وقد تصل الى حد العاصفه . وتبلغ متوسط سرعة الرياح حوالى ٢١,٢ كم/الساعة فى شهر سبتمبر . ويكون الاتجاه الغالب للرياح فى الاتجاه الشمالى الغربى الى الشمال الشرقى . ويلاحظ هبوب عواصف رملية شديدة فى شهر ابريل ومعظم الرياح شماليه الى شماليه غربيه وأحيانا شماليه شرقيه . ويتراوح معدل البخر من سطح البحيره من ٧,٨مم / يوم فى شهر يناير الى حوالى ٢٧,٢مم/يوم خلال شهر يوليو ، مع متوسط سنوى قدره ٢٢,٢مم/يوم .

١ سعد الدمرداش "دكتور" ، "تصنيف وتقييم الموارد الأرضيه بمنطقة جنوب الوادى وآفاق التوسع الزراعى" ، ندوه "التنمية الزراعيه لمنطقه جنوب الوادى: آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ" ، ١-٢ نوفمبر ١٩٩٧ .



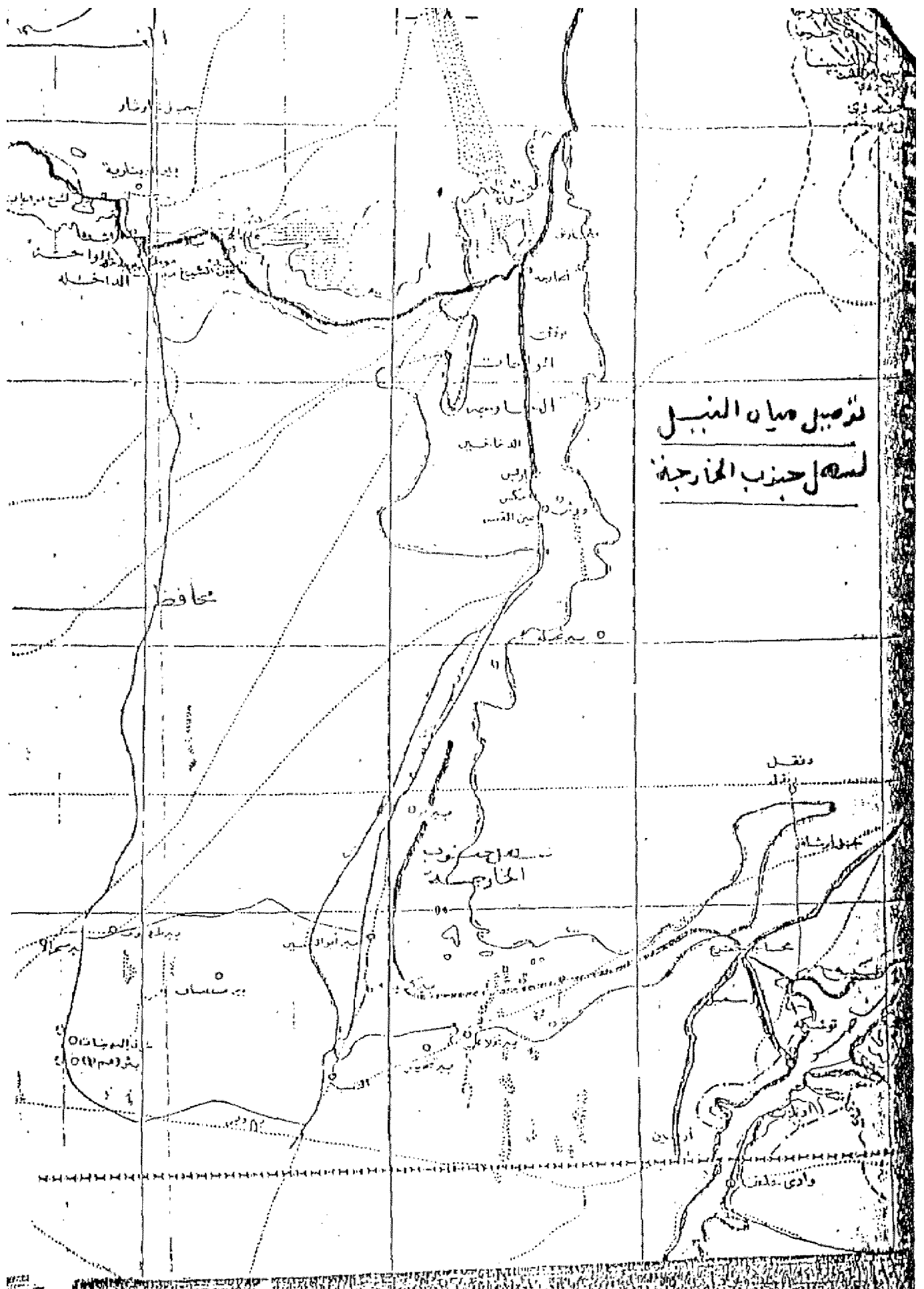
The Location of the Project

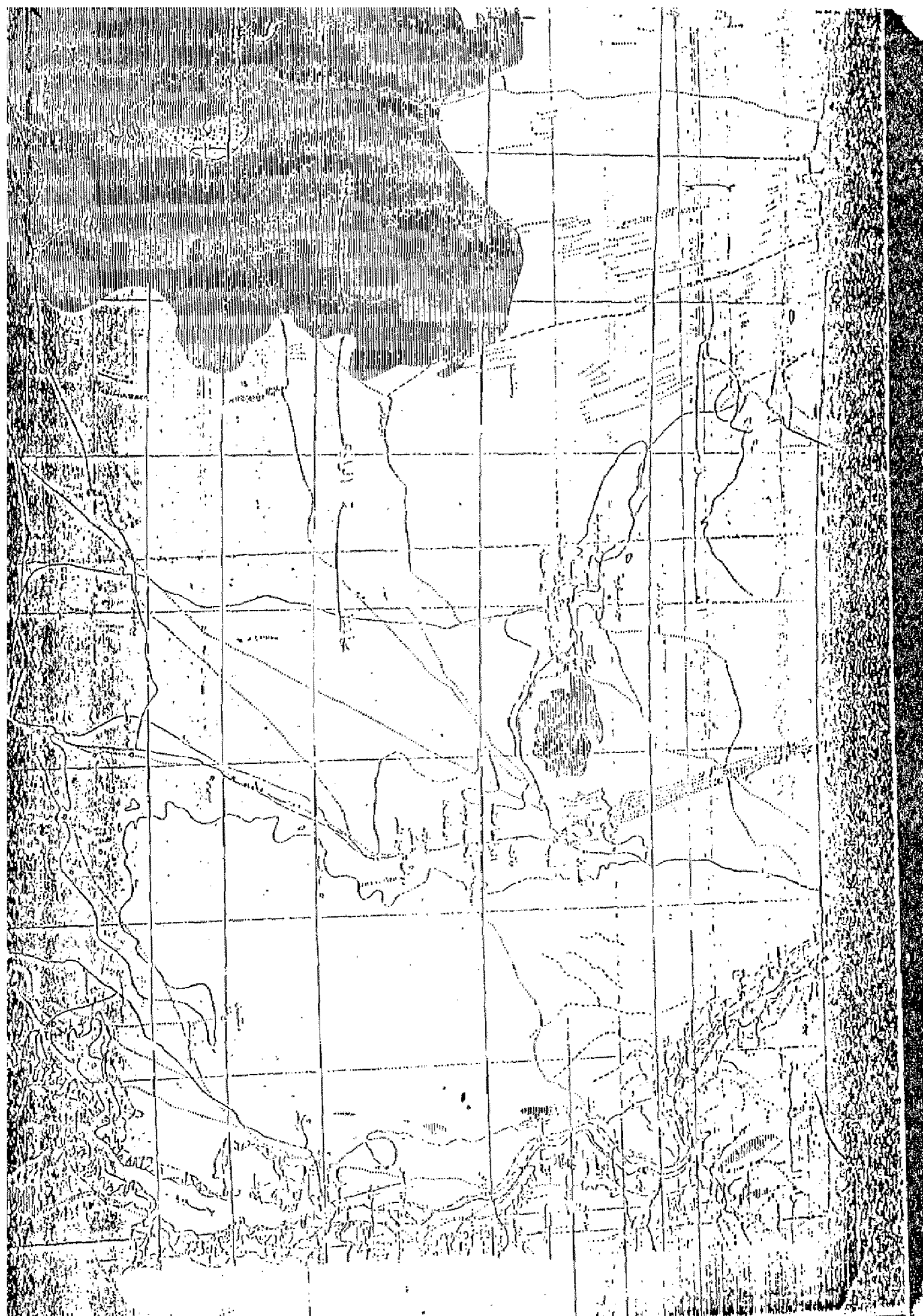
٢-١ الموارد الأرضية بمنطقة جنوب الوادي

تشتمل منطقة جنوب الوادي على الأراضي الواقعة جنوب خط عرض ٢٧° ، وهي تضم أراضي (٢) في كل من منطقة شرق العوينات التي تتوفر بها مياه جوفية لزراعة حوالي ١٨٩ ألف فدان ، كما تشمل أراضي بمنطقة توشكي التي يوجد بها حوالي ٢,٤ مليون فدان صالحة للزراعة (درجة أولى ، ثانية ، ثالثة) ، وتعتمد زى هذه الأراضي أساسا على المياه القادمة من بحيرة ناصر . كما تعتبر هذه المنطقة مناسبة لإقامة مشروعات التصنيع الزراعي . بالإضافة الى أراضي بحيرة ناصر ، وأراضي وادي العلاقي التي تضم منطقة جنوب شرق أسوان ، وهي منطقة خدمية . علاوة على أراضي منطقة شلاتين وحلايب التي بها أراضي صالحة للزراعة ، وبها أيضا خامات ومعادن ، كما أن شواطئها تصلح لإقامة ميناء تجازي لخدمة مشروع تنمية جنوب الوادي .

وقد أوضحت دراسات الحصر التصنيفي لأراضي منطقة جنوب الوادي التي أجريت في عام ١٩٩٧ على وجود أراضي - فوق متسوب أعلى من ٢٠٠ مترا - تقدر بحوالي ٥٠١ ألف فدان والتي تتميز باستواء أراضيها، وانها عميقة التربة، وتربتها طينية أو طميية القوام ، وهي تصلح لزراعة المحاصيل التي تناسب البيئة في هذه المنطقة . تقع هذه الأراضي في منطقة درب الأربعين . كما يوجد حوالي ١,٤ مليون فدان (درجة أولى وثانية وثالثة) متوسط الصلاحيه للزراعة . علاوة على وجود حوالي ١١٧ ألف فدان غير صالحة للزراعة تحت ظروف التربة الحالية . وأنه عند - مستوى كنتوري أقل من ٢٠٠ مترا - يوجد حوالي ٣٨٣ ألف فدان صالحة للزراعة : وهذا يعني ان منطقة جنوب الوادي بها أراضي صالحة للزراعة ، وسيتم ريها إما من مياه بحيرة ناصر عن طريق ترعة الشيخ زايد أو من المياه الجوفية .

(٢) محمد عادل يحيى ، (دكتور) ، "التنمية المستدامة لمنطقة جنوب الوادي" ، ندوة "التنمية الزراعية بمنطقة جنوب الوادي - آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ" : ٢-١ نوفمبر ١٩٩٧ .





٤-١ الموارد المائية المتاحة لمشروع تنمية جنوب الوادى

يعتمد مشروع تنمية جنوب الوادى على ما يمكن توفيره من مياه من عدة مصادر مائية .

المصدر الأول :

هو توفير وسحب موارد مائية من بحيرة السد العالى حيث يتم حفر قناة الشيخ زايد جنوبا من على بعد ٢٤٢ كيلومتر (١) . وتخرج من هذه القناة اربعة مخارج رئيسية لرى اراضى صالحة للزراعة تقدر بحوالى ٤٤٧ الف فدان . وسيتم ضخ حوالى ٥,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل من حصه مصر . وسيتم توفير هذه الكمية من المياه عن طريق عدة مصادر هي :

(١) توفير مياه عن طريق الخفض التدريجى فى المساحة المنزرعه ارزا من حوالى مليون فدان الى حوالى ٩٠٠ الف فدان خلال خمس سنوات . ثم الى حوالى ٧٠٠ الف فدان بعد عام ٢٠٠٠ .

(٢) توفير مياه نتيجة الخفض التدريجى للمساحة المنزرعه من قصب السكر حيث يتم استبداله بمحصول سكر البنجر فى مساحات تتراوح ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ الف فدان (المساحة المنزرعة من قصب السكر تقدر بحوالى ٦٠٠ الف فدان . وهذا من شأنه أن يوفر كميات من المياه تتراوح ما بين ٠,٣ مليار متر مكعب الى حوالى ٠,٦ مليار متر مكعب سنويا .

(٣) زيادة الاستفادة من مياه الصرف حتى يمكن خفض كميات المياه التى تفقد وتذهب الى البحر من حوالى ١٢ مليار متر مكعب الى حوالى ٨ مليار متر مكعب سنويا . من خلال اعادة استخدام كميات من مياه الصرف تقدر بحوالى خمسة مليارات متر مكعب سنويا .

المصدر الثانى :

هو المياه الجوفية التى تتواجد فى طبقات الحجر الرمل النوبى فى شكل خزان ضخم يقع فى اراضى جمهورية مصر العربية وليبيا والسودان وتشاد^(١) . وتبلغ مساحة هذا الخزان أكثر من ٢ مليون كيلو متر مربع . وهو يعتبر من أكبر الخزانات الارتوازية فى العالم . ويقدر حجم المخزون المتراكم من المياه العذبة بهذا الخزان حوالى ٢٠٠ الف مليار متر مكعب ، وهو ما يعادل رصيد نهر مياه النيل لعدده الاف من السنين . وتتراوح كميات المياه الجوفية المتاحة التى يمكن استغلالها اقتصاديا فى مناطق الوادى الجديد ما بين ٢٠٢٩ متر مكعب / سنة وبين ٣١٠٢ مليون متر مكعب / سنة ، أى فى حدود ٣,٥ مليار متر مكعب / سنة . وتكفى هذه الكمية لرى حوالى ٣٥٠ الف فدان (على اساس ان متوسط ما يحتاجه الفدان من المياه هو عشرة الاف متر مكعب) أو لرى مساحة ٥٠٠ الف فدان (على اساس) أن متوسط ما يحتاجه الفدان هو سبعة الاف متر مكعب ويمكن تصور كيفية الاستغلال الاقتصادى^(١) لمياه الخزان الجوفى كما يلى :

(١) يمكن سحب مياه جوفية من هذا الخزان يوميا بمعدل اربعة ملايين متر مكعب وهذه تمثل حوالى ١,٢ مليار متر مكعب سنويا .

(٢) انه يمكن سحب حوالى ٢,٧ مليار متر مكعب سنويا من مياه هذا الخزان، بناء على الدراسات التى أكدت تسرب هذه الكمية من بحيرة ناصر لتغذية الخزان الجوفى .

^(١) ابراهيم حسن حميده (دكتور)، مصادر المياه الجوفية كأحد أسس التعمير وإستصلاح الأراضى والتنمية الزراعية ، الأهرام ، ١٩٩٧/١٠/٢٥ .

^(١) حسن عبدالله مشرف (دكتور)، "ندوة التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادى ، آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ" ، "تقييم الأراضى الزراعية والمياه الجوفية بمنطقة شرق العوينات ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، نوفمبر ١٩٩٧

(٣) يتوقع أن يذهب حوالى ٥٠% من الكميات المستخدمة من المياه الجوفية مرة أخرى الى هذا الخزان عن طريق الترشيح .

(٤) تقدر كميات المياه الجوفية المتوقعة استخدامها واستغلالها اقتصاديا فى رى الاراضى الجديدة بجنوب الوادى بحوالى ستة مليارات متر مكعب سنويا (بإضافة الكميات المقدره فى الداخلة والخارجة والفرازة وشرق العوينات والتي تقدر بحوالى ٢,٥ مليار متر مكعب سنويا) .

الفصل الثاني

٢- خطة الإستصلاح والاستزراع لجنوب الوادي

٢- خطة الإستصلاح والاستزراع بمنطقة الوادى

مقدمه :

لقد بذلت الدولة جهودا مكثفه فى السنوات الماضيه لتوفير البيانات والمعلومات الخاصه بمشروعات التنمية المزمعة بمنطقة جنوب الوادى لكى يبدأ العمل فى هذا المشروع القومى العملاق (مشروع الدلتا الجديدة) فلقد تم اعداد خطتين عشرينيتين (١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٢) فى إطار استراتيجية قومية تستهدف نظره بسيدة المدى للتوسع فى زيادة المساحه الزراعيه والعمرانيه لاستيعاب الزياده السكانيه وللحد من مشكله البطاله . حيث من المتوقع أن تصل مساحة الدلتا الجديده الى نحو ثمانيه ملايين فدان منها حوالى ٣,٤ مليون فدان صالحه للزراعه مما يسمح بزيادة كبيره فى مساحة الأراضي الزراعيه وفى الدخل القومى للبلاد وذلك بعد خمسة عشر عاما من بدأ تنفيذ المشروع .

هذا وسيتم تنفيذ المشروع واحتياجاته المائيه باحترام كامل للاتفاقات المصريه المعقوده بشأن مياه نهر النيل الأمر الذى يتطلب ضرورة استخدام أساليب حديثه فى الري والبحث عن مصادر جديده لمياه الري ، كمياه الصرف الزراعى واعادة استخدام مياه الصرف الصحى ، وترشيد استهلاك المياه بصفه عامه فى البلاد . ومن هنا كان لابد من الوقوف على أهم عنصرين من عناصر تنمية ذلك الوادى ألا وهما الماء - الأرض وذلك ماسوف تركز عليه الدراسه فى هذا الجزء لايضاح العناصر التاليه :

أولاً: دراسة تحليلية للموارد المائيه المتوفره وكيفية تدبيرها وحصر لأهم مصادرها وكذا تقدير للاحتياجات الزراعيه المائيه المطلوبه .

ثانياً: دراسة تحليلية للموارد الأرضيه وتصنيفاتها المختلفه ودرجة صلاحيتها ومدى قدره على الإستصلاح والجهات القائمه بتلك العمليه .

١-٢ الموارد المائية المتاحة ومصادرها

الموارد المائية وحصر لأهم مصادرها

إن المياه والأرض هما ركيزة التنمية الزراعيه فى البلاد، فتنفيذ مشروع قومى بملاق (توشكى) يتطلب موارد مائيه كافيه لضمان نجاحه . ومن هنا تاتى اهمية السياسات المائيه القوميه بوزارة الأشغال التى تستهدف تدبير حوالى ٢٠,٤ مليار متر مكعب فى إطار حصتنا المائيه من نهر النيل وذلك لاستصلاح وزراعة نحو ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ طبقا لخطة الدوله وبالتالى فإن المياه اللازمه للمشروع سيتم توفيرها من أكثر من مصدر .

وفيما يلى استعراض للمصادر المائيه للبلاد :

أولاً: المصادر المائيه التقليديه

أ- ترشيد الاستهلاك الحالى للمياه

تقدر كمية المياه اللازمه لقناة الشيخ زايد بحوالى ٥,٥ بليون متر مكعب سنويا ستسحب جزئيا من بحيرة ناصر من حصة مصر من النيل (٥٥,٥ بليون متر مكعب) ومما سيوفره نظام الري واعادة النظر فى التراكيب المحصولية الحاليه ، وتطوير ادارة نظام الري ، فلقد اوضحت السياسة المائيه القديمه خلال عام ١٩٩٣ انه يوجد حوالى ١,٤ مليون فدان يمكن استصلاح واستزراعها بتبنى سياسة مائيه فعاله قد توفر حوالى ١٠ بليون متر مكعب .

ب- استغلال المياه الجوفية المتاحة في جنوب الوادي :

يراهن كثير من العلماء وعلى رأسهم أ.د. فاروق البار على خزان المياه الجوفية بجنوب الوادي كمصدر للمياه العذبة لا يقل في أهميته عن مصدر بحيرة ناصر والنيل وتعتبر المياه الجوفية هي المصدر الوحيد للمياه بالوادي الجديد وتتواجد في تكوينات الحجر الرملي النوبي ويتكون خزان الحجر الرملي النوبي من حوضين متميزين :

- ١- حوض الكفرة ويشمل ليبيا وتشاد وشمال السودان .
- ٢- حوض الداخلة في مصر وويتراوح سمك الطبقات بين ٣٠٠م، ٩٠٠م جنوب وشمال الخارجة على التوالي ويصل سمكه الى ٤٠٠م في واحة الداخلة وحوالي ٢٤٠٠م في الفرافرة . ٢٠٠٠م في الواحات البحرية وتنقسم الطبقات الحاملة للمياه الجوفية الى عدة نطاقات نتيجة تواجد طبقات طينية وتأخذ حركة المياه الجوفية الاقليمية اتجاه جنوب غرب/شمال شرق بمعدل ٢٩م/سنة، وقد اثبتت التحاليل باستخدام الكربون المشع أن عمر المياه الجوفية يتراوح بين ٢٠ ألف ، ٣٠ ألف سنة مما يؤكد انها تقريبا غير متجددة الا بقدر يسير قد يصل الى ٨ ملايين م^٣/سنة من الجنوب وحوالي ٥ ملايين م^٣/سنة من الغرب (ليبيا) وتم تقدير حجم المخزون من المياه الجوفية في نطاق الواحات الاربع الخارجة- الداخلة - الفرارة - البحرية بحوالي ٢٠٠ الف مليون م^٣، ولكن هذا المخزون لا يمثل حجم المياه الجوفية الممكنه إستغلاله نتيجة للظروف الهيدرولوجية والتكلفة غير الاقتصادية وصعوبة التقنيات الممكن استخدامها .

ولقد بدأت الدولة في حفر مجموعة من الآبار العميقة بدأ من عام ١٩٦٠م مما أدى الى تغيير نمط التنمية واقتصادياتها حيث

بدأت بعض آبار الأهالي في الجفاف وبالتالي أهملت كما بدأت الآبار مع الوقت تتحول من التدفق الى السحب خاصة في واحة الخارجة مما أدى الى زيادة تكاليف الحصول على المياه ، كما أن المياه التي يتم سحبها لاتعوض الا في النذر القليل ، وقد تمت عدة دراسات لتقدير امكانية التوسع على المياه الجوفية بطريقة اقتصادية ولكن نظرا لتغير البعد الاقتصادي مع الزمن وعدم تحديث هذه الدراسات فإن هذه التقديرات في حاجة الى اعادة نظر ويوضح الجدول رقم (١) السحب الحالي من محافظة الوادي الجديد وتقديرا مبدئيا لامكانيات السحب المستقبلي مبني على عدم زيادة عموم السحب عن ١٠٠م خلال ١٠٠ سنة هذا مع العلم بأن الاستخدامات الحالية لاتشمل تصرفات العيون ولا آبار الأهالي الضحلة والتي لاتزيد عن ١٠٪ من الاستخدامات الكلية ولا يتضمن هذا الحصر باقى الواحات الاخرى وشرق العوينات وجنوب الخارجة .

ويمكن تركيز تنمية جنوب مصر على اربعة محاور رئيسية وتشمل :

- أ - محور جنوب الخارجة .
- ب- محور شرق العوينات .
- ج- محور بحيرة ناصر .
- د- محور جنوب الصحراء الشرقية (وادي العلاقي ومثلث حلايب وشلاتين) .

وتعتبر المياه الجوفية في محور شرق العوينات مصدرا هاما للمياه حيث يمكن ان تصل الى حوالي ١,٥ مليار م^٣/سنة وهي صالحة لكافة الاغراض .

-٢٨-
جدول (١) الاستزراع الحالي (آبار إنتاجه حكوميه) والامتاج مستقبلا من المياه الجوفيه
بمحافظة الوادي الجديد

الواجهة	المسحب الحالي (ألف م ^٣ /سنة)	عدد الآبار الانتاجيه عام ١٩٩٦	الأمكانيات المتاحة مستقبلا اقتصاديا (مليون م ^٣ /سنة)	المساحات المنزرعه بالتفدان عام ١٩٩٦	المساحات الإضافيه الممكن التوسع فيها على المياه الجوفيه بالتفدان	إجمالي (فدان)
الخارجيه	١١٠٢٠٨	١٥٥	٢٤٠	١٧٥٥٥	٢٤٠٠٠	٤١٥٥٥
الداخله	١٨٤٩٧١	٢٢٣	٧٦٠	٣٧٤١٢	٧٦٠٠٠	١١٣٤١٢
الغرافره	١٣١٣٦٤	٨٠	٤٦٠	١٣٤٦١	٤٦٠٠٠	٥٩٤٦١
إجمالي	٤٢٦٦٤٢	٤٥٨	١٤٦٠	٦٨٤٢٨	١٤٦٠٠٠	٢١٤٤٢٨

المصدر

وزارة الأشغال والموارد المائيه - تميمه جنوب مصر - مشروع ترعة الوادي الجديد - يناير ١٩٩٧.

أما فيما يخص محور توشكى وجنوب الخارجة فرغم أنه يقع ضمن حوض الحجر الرملى الأقليمى إلا أن امكانيات المياه الجوفية بها محدودة نظرا لوقوع المحور على حافة حوض الخارجة ، ونخلص من هذا التوضيح إلى أنه لتنمية جنوب مصر يتحتم توفير المياه النيلية عن طريق نقل المياه بترعة جديدة ويمكن التنميه بالوادي الجديد على المياه الجوفية المتوفرة كمرحلة أولى يتبعها من مياه الترعه فى مراحل قادمه، كما يمكن الاعتماد على القليل المتوفر من المياه الجوفية لمحورى توشكى وجنوب الخارجة خلال مراحل إنشاء الترعة الحاملة للمياه النيلية وكذلك لأغراض الزراعة كمصدر مكمل للمياه السطحية خاصة فى المناطق المتطرفة البعيده عن مسار الترعة والتي تصلح للإستصلاح حسب إمكانيات الأراضى . وسنوضح فيما يلى عرض وافر لترعة جنوب الوادى لإيضاح مدى مساهمتها فى خلق تنمية جديدة فى الجنوب .

مشروع ترعة جنوب الوادى

بالرغم من كل الاعتراضات التى وجهت لمشروع ترعة جنوب الوادى والمتمثلة فى ضخامة الاستثمارات المطلوبة لانجازها إلا أن نقل المياه لمسار الترعة عن طريق القناه المكشوفه يقلل من نفقات إنشاء محطة الرفع بالإضافة الى تقليل تكاليف التشغيل والصياده واحتياجات المشروع من الطاقه - ويعتمد التصميم الهيدرولى للقنوات المائيه وطرق تنفيذها على عوامل كثيرة منها نوع التربه والتصرف المطلوب نقله والظروف الجويه بالمنطقه التى يتم فيها تنفيذ المشروع والنواقد المائيه الممكن حدوثها عن طريق البخر أو التسرب أوالتشرب أو النواقد فى الضغط المائى نتيجة الاحتكاك بالاضافه الى العوامل الإقتصادية . وبتحليل كل هذه العوامل تبين أن إنشاء قناة مكشوفة بكامل الطول المقرر

وذات قطاع عرض مبطن بالأسمنت المسلح يستوعب التصرف المائى المطلوب نقله ، أفضل من بديل آخر . حيث البديل الآخر يتمثل فى نقل التصرف المائى المطلوب للمشروع من خلال مواسير خرسانية سابقة التجهيز ووجد أن البديل الثانى يفوق تكلفة البديل الأول بحوالى أربع مرات بالإضافة الى تكاليف تشغيل واحتياجات الطاقة المرتفعة لهذا البديل ، والتي تبلغ قيمتها كتكاليف تشغيل للقناه المكشوفه حوالى ٢٦١٢٠ جنيهه / ساعه مقابل ٢٢١٥٤٢ جنيهه / ساعه للبديل الثانى وتبلغ قدره وحدة محطة الرفع للقناه المكشوفه ٢٦١,٦ ميجاووات مقابل ٢٢١٥,٤٢ ميجاووات للبديل الثانى - وتبلغ قيمة الفاقد فى الضغط المائى للقناه المكشوفه ٥٦ مترا مقابل ٥٦٠ مترا للبديل الثانى - وتبلغ تكاليف إنشاء كل كيلو متر للقناه المكشوفه ٣٢٥,٠٠٠ جنيهه مقابل ٢٢٥,٦٢٥ جنيهه للبديل الثانى مما يوضح جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية . ومن الناحية الفنيه فإن مجرى قناة جنوب الوادى يقع فى مسافة الأولى فى هضبة تتراوح مناسيبها من ٨٦م حتى ٢٢٠مترا، وحيث ان قاع القناه عرض ٣٠ م وميل جانبي (٢ : ١) وعمق المياه فى المجرى عند أقصى تصرف ٦ أمتار فى مسطح قاع مائى ٢٥٢م والتصرف عند أقصى الاحتياجات ٢٥ مليون متر مكعب بمعدل ٣٠٠م^٣/ ثانيه والتصرف السنوى ٥ مليارات تكفى لزراعة ٥٢٠ ألف فدان والقناه حفر مفتوح يتم تبطين القاع والميول لمنع التسرب وفيما يخص البخر على أساس مسافه ٣٠٠ كيلو متر وأقصى عرض للقناه ٥٤م أى مسطح ١٦,٢ كيلو متر يكون اجمالى البخر السنوى ٢٥٠٠م^٣/متر مسطح أى بمعدل ٢٧م^٣/كم أى مايعادل ٤,٠ ٪ من التصرف اليومى للقناه الذى يبلغ ٢٥ مايون م^٣/ يوميا . ونظرا لأن استخدام المياه للزى فى مصر يتم بعد أن تقطع المياه مسافتها فى بحيرة ناصر ونهر النيل والترع المكشوفه بمعنى أن البخر فى كل الحالات موجود (تلك كانت بعض الاعتراضات أيضا) ولما كانت مسافه المياه فى قناة جنوب الوادى رحلتها أكثر فإن فاقد البخر أقل

علاوة على استخدامها وهي تحمل نسبة كبيرة من الطمي مما يخصب الأرض ويقلل من أضرار التخصيب البديله علاوة على عدم ترسيبه في بحيرة ناصر مما يطيل عمر استخدامها للتخزين . وبمقارنة القناة ببعض المشاريع الأخرى التي يتم نقل المياه عبر الأنابيب فيها فإن أقصى قطر للأنابيب المستخدمه لهذه المشاريع هي ٤ أمتار وعلى عمق ٧ أمتار من سطح الأرض ، وهذا يعطى تصرف يومى مليون متر مكعب/ يوميا ونظرا لأن تصرف قناة جنوب الوادى يوميا ٢٥ مليون متر مكعب يصبح البديل من الأنابيب مكلفا اذا علم ان تكلفة الكيلو متر الواحد تصل الى ٤١٠ مليون جنيه مقابل ٢٠ مليون جنيه للكيلو متر الواحد من القناة المكشوفه أى ٢٠ ضعف وتكون تكلفة انشاء ٣٠٠ كيلو متر هو ١٢٠ مليار جنيه مقابل ٦ مليارات جنيه للقناة المفتوحة علاوة على أن ميل الأنابيب لمقاومة الاحتكاك وتوصيل كميات المياه المطلوبه سيكون حوالى ٢٠سم/كم وهذا يعنى اضافته رفع قدرها ٦٩ متر على مراحل أى ان الطاقة المستخدمه فى حالة النابيب تصل الى حوالى ٢,٥ مره للطاقة المستخدمه فى رفع المياه للقناة المفتوحة ومقابل كل تلك التكلفة هو الوفرة فى البحر وقدره (٤,٠ %) من كمية المياه المستخدمه ، حيث تم تلاشى التسرب (أحد الاعتراضات الفنيه على المشروع) باستخدام التبطيين الذى سيتم اجراؤه ، بمعنى ان المشروع بنى على أسس علميه وهندسيه حيث ساهمت كل الوزارات المتخصصة والمعاهد البحثيه وبيوت الخبرة فى تحديث الدراسات التى تمت منذ عشرين عاما وقد تم عمل العديد من الدراسات لتقييم البدائل لتغذية المشروع سواء من امام او خلف السد العالى من بحيرة ناصر وعلى طول مجرى النيل من أسوان حتى إسنا وتم تقييم خمسة مسارات هي :

- ١- مسار أسيوط الخارجه .
- ٢- مسار إسنا الخارجه .
- ٣- مسار قنا الخارجه أبو طرطور .
- ٤- مسار أسوان خفرع باريس .
- ٥- مسار توشكى باريس .

وأوضحت نتائج الدراسات الفنية والاقتصادية وفقا للعرض السابق على ان المسار الأخير والخامس هو الأنسب فنيا والأجور اقتصاديا .

هذا وقد اتخذت الاجراءات للاسراع بعملية تصميم وإنشاء المشروع والمرحلة الأولى منه والتي تقدر تكاليفها بنحو ٥,٥ مليون جنيه لمحطة الفتح الأساسية الى مضخه يعمل منها ١٨ مضخه والباقي كاحتياطي مع امكانه اضافه ٢ مضخات فى المرحلة التالية. وتبلغ قدره القصوى لمحطة الفتح التى تقع على بعد ٨ كيلو متر جنوب نوشكى نحو ٢٥ مليون م٢/يوميا (٢٠٠ م٢ / ثانية) ويحد أدنى ٨ مليون م٢/ يوم وقدرة رفع تتراوح بين ١٩ - ٤٥ م اعتمادا على ارتفاع بحيرة ناصر) وسوف تزود المحطة بالطاقة الكهربائيه من خلال خط كهرباء بطول ٢٥٠ كم من السد العالى وسوف نحتاج كل مضخه الى ١٠ ميجاوات . أو نحو ٨٠٪ من جملة الكهرباء المولدة من سد أسوان وتروى القناة الرئيسية والفروع والقنوات الثانويه نحو ٥٠٠ ألف فدان من الأراضي الصحراويه وقد كان طول القنات أصلا نحو ٣١٠ كم لتصل الى واحة باريس جنوب واحة الخارجه إلا أن الدراسات الجديده أشاره الى أنه بوجد تربيه مناسبه أقرب الى بحيرة ناصر وأن طول القناه أدى الى تخفيض تكاليف المشروع تاركا الفرصه الى مد قناه لتوصيل المياه الى واحة باريس فى مرحله اخرى . وقد بلغ طول القناه الرئيسيه بعد التعديل نحو ٦٠ كم . مع ٢١٠ كم للقنوات الفروع . ٣١٠ كم للقنوات الثانويه والانشاءات المكمله . وتصمم المخارج على اساس مخرج بكل ١٠ الاف فدان . ومن المتوقع ان يتم استكمال القناه الرئيسيه ومحطة الرفع الرئيسيه فى عام ٢٠٠٢ بمشيئه الله والجزء المتبقى من مشروع ٥٠٠ الف فدان سيتم تنفيذه تدريجيا حتى عام ٢٠٠٥ تقريبا . وسوف تأخذ المياه على عمق ٤٧,٥ م رغم أن لدينا مياه على عمق ٧٨,٥ م لأن بحيرة ناصر حينما تصل الى ٤٧,٥ م

فقط معناه وقف كافة الانشطة - ولكن الجزء الحى هو فوق ١٤٧,٥ م ويمثل ٣٠م وسوف يصل ارتفاع المياه داخل قناه الوادى نحو ٦ أمتار وسوف تبطن بعزل اسمنتى لمنع التسرب بالقاع كما سبق ذكره .

ثانيا : المصادر المائية غير التقليدية :

أ- مياه الصرف الزراعى

تعد مياه الصرف الزراعى من أهم المصادر الممكن الاعتماد عليها لتوفير موارد مائية اضافية فى المرحلة القادمة وقد وضعت وزارة الرى ذلك فى اعتبارها حيث تقدر مياه الصرف الزراعى بحوالى ٧,٥ مليار م^٣/سنويا تقل ملوحتها عن الف جزء من المليون واذا ما خلطت بنسبة معتدلة من مياه النيل تصبح صالحه لاغراض الزراعة . ويقدر الاستغلال الحالى من مياه الصرف الزراعى بحوالى ٤ مليار متر مكعب سنويا اى يتبقى حوالى ٣,٥ مليار م^٣/ سنويا يمكن استخدامها فى المشروعات الجديدة .

كما وتشير بعض البيانات والمعلومات الرسمية المتوفرة لدى وزارة الرى ان مياه الصرف بالدلتا والفيوم والمستهدف استخدامها حتى عام ٢٠٠٠ تبلغ نحو ٧ مليار م^٣/ سنه منها ٢ مليار م^٣/سنه سوف تستخدم فى ترعة السلام ، وحوالى مليار م^٣/سنه فى مصرف العموم ، والمتبقى من هذه الكمية هو ما يستخدم حاليا . أى ان هناك ما يقرب من ١٤,٥ مليار م^٣/سنه صرف زراعى - المستخدم منها حاليا نحو ٤ مليار م^٣/سنه .

ب- مياه الصرف الصحي

تقدر مياه الصرف الصحي بحوالى ٣ مليار م^٣/سنة يمكن استخدامها ٢ مليار م^٣/سنة منها فى منطقة شمال سيناء وذلك بعد معالجتها .

ج- تحلية مياه البحر

ايضا فإن تحلية مياه البحر لا بد من النظر لها بجدية خاصة ان الابحاث تؤكد أن تكلفة استهلاك الفرد من هذه المياه لن يزيد عن ٨٠ قرشا يوميا وهو اقل من سعر زجاجة المياه المعبأة التى تحتوى على ١,٥ لتر .

د- مياه الامطار

فى ضوء معدلات الامطار الشتوية العادية التى تسقط فوق الاجزاء الشمالية من مصر علاوة على مياه الامطار من العواصف المطرية خلال فصل الربيع والخريف وهى ظاهرة تسبب السيول فى الصحراء الشرقية سنويا . وفى ضوء هذا يؤكد الخبراء إن خريطة مصر المائية الجديدة لا بد وأن تجعل من حصاد مياه الامطار والسيول هدفا لانه وبالأرقام يمكن توفير حوالى ١,٥ مليار م^٣/سنويا من المياه هذا غير الامطار الموسمية والتى تتكرر مره كل عشرة اعوام وتسيل فوق السطح فى مجارى الوديان . ويمكن بصورة عامة توفير ٢ مليار م^٣/سنويا فى المتوسط .

هـ- قناة جونجلي

بانتهاء العمل فى قناة جونجلي يتوفر حوالى ٢ مليار م^٣/سنة .

ثالثا : المياه المتجددة واحتياجات الزراعة من المياه

يتوفر لجمهورية مصر العربية من المياه المتجددة سنويا حوالى :

- ١- ٥٥,٥ مليار م^٣/سنة من مياه النيل
- ٢- ٩,٨ مليار م^٣/سنة مياه جوفية
- ٣- ٩,٨٥ مليار م^٣/سنة من اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى
- ٤- ١,٠ مليار م^٣/سنة من مياه الامطار

باجمالى سنوى قدره ٧٠ مليار م^٣/سنة يستهلك منها القطاع الزراعى

نحو ٨٥ % .

وتحتاج عمليات استصلاح اراضى جنوب الوادى نحو ٢٠,٤ مليار م^٣/سنة وذلك لاستصلاح حوالى ٢,٤ مليون فدان وذلك حتى نهاية الخطة عام ٢٠١٧ .
وقد وضعت مجموعة من السياسات التى يمكن عن طريقها تدبير تلك الاحتياجات المائية والتى تتمثل فيما يلى :

- ١- التوسع فى استخدام المياه الجوفية السطحية بما يعادل نحو ٢,٧ مليار م^٣/سنة .
- ٢- التوسع فى استخدام مياه جوفية عميقة بما يعادل نحو ٢,٢ مليار م^٣/سنة .
- ٣- إعادة استخدام مياه الصرف بما يعادل نحو ٢,٥ مليار م^٣/سنة .
- ٤- خفض مساحات الارز وتعديل فى التركيب المحصولى بما يعادل نحو ٢ مليار م^٣/سنة .
- ٥- ترشيد وتطوير نظم الري الحقلى والصرف بما يعادل نحو ٤ مليار م^٣/سنة .

٦- إمكانية استخدام صرف صحى معالج بما يعادل نحو ٢ مليار م^٣/سنة

٧- الانتهاء من قناة جونجلي بما يعادل نحو ٢ مليار م^٣/سنة .
وذلك بإجمالى قدره ٢٠,٤ مليار م^٣/سنة .

ويحتاج المشروع فى مرحلته الأولى (قناة الشيخ زايد) الى نحو ٥,٥ مليار م^٣ (سنة وذلك لاستصلاح نحو ٥٤٠ الف فدان . وسوف يتوالى مستقبلا تدبير المياه اللازمه لاستصلاح بقية المساحات المزمع زراعتها وفقا للمصادر السالف ذكرها .

٢-٢ الاراضى المتوافرة بمنطقة المشروع وتحسينها :

أ - الموارد الأرضية :

مع ظهور ملامح القرن الحادى والعشرين ، بكل ما يحمله من ظموحات وأحلام لشعب مصر ، إذ بإشارة البدء تنطلق لترسى قواعد حلم طالما راود أجيال متعاقبة وقيادات مخلصه لبناء مستقبل أكثر اشراقا لمصرنا الغالية - وكيف يكون ذلك بدون الخروج من نطاق الوادى الضيق القديم والذي تكدست فيه الملايين التى ينتظر أن تتضاعف قبل مرور أربعمائة من القرن الجديد ، لذا كان القرار بالخروج من هذا المأزق الى رحاب بلادنا الغنية بمواردها عبر طريق الأمل والذي يمتد خلال جنوب مصر والوادي الجديد - ليضم مجتمعات اقتصادية واجتماعية متكاملة . وقد بدأ العمل قبل انتهاء عام ١٩٩٦ فى أول خطوات المشروع بشق قناة يتدفق منها الخير والنماء الى أكثر من مليونى فدان تقع كلها فى منطقة جنوب الوادى فى المنطقة المحصورة بين مفيض توشكى

جنوبا وواحه باريس شمالا ومشروع شرق العوينات ، ومن المعروف ان الصحراء الغربية تشغل ثلثى مساحة مصر وتتوسطها منطقة مشروع تنمية جنوب مصر والتي كان يمر بها تاريخيا طريق الحج الجنوبي البرى الذى كان يربط السودان الاوسط والغربى (تشاد - النيجر - مالى - موريتانيا - السنغال) بساحل البحر الاحمر عند ميناء القصير وقد جعل موقع الصحراء الغربية منها همزة الوصل بين قارتى افريقيا وآسيا عبر شبه جزيرة سيناء ، ومن أشهر الطرق والممرات التى تمر بمنطقة مشروع تنمية جنوب مصر هو طريق درب الاربعين والذى ينحدر من الركن الشمالى الشرقى للمنخفض والذى يوصل بين الواحات الخارجة بأسىوط بطول ٢٣٢ كم ومن الخارجة لباريس ثم الفاشرفى غرب السودان ، وتعد تلك المنطقة تاريخيا مسرحا لحضارة عظيمة يؤكدها وجود بعض المعابد الفرعونية والمقابر القبطية والقيم ذات التراث العربى الاسلامى مما يخلق فيها فرصا كبيرة لتنمية سياحية - ولقد بدأت هيئه تعمير الصحارى من عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٦٦ دراسة ترعة جنوب الوادى وانتهت بخرائط تفصيلية تم الاحتفاظ بصورة منها لدى وزارة الزراعة وصورة لدى التخطيط لتؤكد أن المسح الاستكشافى للمنطقة أدى الى اكتشاف ٨ ملايين فدان منها ٤٠% صالحة للزراعة تتفاوت درجتها من درجة اولى الى ثانية الى ثالثة الى رابعة ثم جاءت هيئه تعمير الصحارى لتؤكد ذلك ، هذه الدراسة تمت عام ١٩٧١: ٦٩ وكلفت ٤ ملايين جنيه واكملت ايضا أن هناك ٨ ملايين فدان فعلا منهم ٣,٤ مليون فدان تصلح للزراعة الآن .

وبالرغم من كل الاعتراضات التى وجهت للمشروع (ترعة جنوب الوادى) والمتمثلة فى ضخامة الاستثمارات والبخر والفاقد والتسرع فى التنفيذ فإن هناك شبه اجماع واتفاق على أن المشروع عند الانتهاء منه سيؤدى لوجود مجتمعات جديدة وإتاحة فرص عمل ونقل الحياه من الوادى الضيق الى وادى اكثر رحابة .

ب- أعمال الحصر التصنيفى للتربة

قامت هيئة تعمير الصحارى بعمل حصر استكشاف لتصنيف التربة عام ١٩٦٦-٦٥ غطت مساحة ٥٢ مليون فدان بقطاعات ارضية اكم ٢ أى كل ٢٥٠ فدان ٠ وكان من ضمنها ٨ مليون فدان بالوادي الجديد والتي أسفرت عن وجود ٣,٣ مليون فدان صالحة للزراعة ثم قامت الهيئة بعمل دراسات نصف تفصيلية فى مساحة تقدر بحوالى ٧٤٤,٠٠٠ فدان بقطاعات ارضية كل (١٥٠٠×٥٠٠)م ٢ أى كل ٦٠ فدان هذا وقد تم عمل دراسات تفصيلية كاملة لتصنيف التربة لمساحة ٢١٠٠٠ فدان بمنطقة المشروع بقطاعات (٢٥٠×٢٥٠)م ٢ أى كل ١٥ فدان وقد تم تصنيف الاراضى طبقا لجودتها الى خمس درجات - ثم قامت الهيئة (تعمير الصحارى) عام ١٩٧٠ بتقدير الاحتياجات المائية وتم تصميم التركيب المحصولى والبدائل وقد قدر مقنن مائى للفدان سنويا على اساس رى سطحى فى ذلك الوقت بحوالى ١٥٠٠م ٢، ونظرا لان الدراسات السابقة أثبتت أن هناك مساحات شاسعة من الاراضى ذات جودة عالية خاصة فى منطقة جنوب الوادى حيث تتميز طوبغرافيتها بالاعتدال على مناسيب أقل من (١٦٠)م مما يعطى مجالا اوسع للزراعة اذا ما توفر المصدر المائى الا أن المؤشرات الخاصة بدراسة المياه الجوفية تدل على عدم احتمال وجود مياه جوفية ذات كمية كافية لرى هذه الاراضى ومن ثم بدأ التفكير فى تغذية المنطقة بمياه الرى النيلية اللازمه لها ٠ هذا ويوضح الجدول (٢) تصنيف الاراضى المدروسة وفقا لجدارتها الانتاجية الى خمسة درجات من الدرجة الاولى حتى الدرجة الخامسة ٠

هذا وقام معهد بحوث الاراضى والسياء التابع لمركز البحوث الزراعية باجراء حصر تصنيفى لمساحة ٣ ملايين فدان بمنطقة المشروع بواقع جسه / اكم ٢ وأعدت الخرائط التفصيلية لمختلف

- ٣٩ -
جدول رقم (٢)
الحصر الاستكشافي ومساحات الأراضي طبقاً لدرجات الانتاجية
بمحافظة الوادي الجديد وجنوب الوادي

إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة (بالفدان)	مساحة الأراضي مقسمة على الدرجات الإنتاجية (فدان)				المساحة الاستكشافية (فدان)	تقسيم الأراضي المنطقة
	الدرجة الخامسة	الدرجة الرابعة	الدرجة الثالثة	الدرجة الأولى والثانية		
٦٧٥,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	الواحات البحرية والغرافة
١,٠٨٤,٠٠٠	٦٨٣,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١,٢٠٥,٨٢٠	الواحات الداخلة
٢,٠٢٥,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١,٨٤٨,٢٤٥	الواحات الخارجة
٢,٧٤٩,٥٢٥	-	١,١٧١,٧٢٠	١,٤٣٩,١٣٠	٦٣٨,٦٨٥	٨,٠٠٠,٠٠٠	منخفض جنوب الوادي
* ٢,٧٤٠,٠٠٠	-	-	-	-	٩,٤٠٠,٠٠٠	شرق العوينات
٧١٣,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	٩٥,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٧١٣,٠٠٠	أمام السد العالي
١١,٤٨٦,٥٢٥	٢,٥٨٣,٠٠٠	٢,٠٨٢,٧٢٠	٢,٠٦٤,٦٣٠	١,٠١٦,١٨٥	٢٥,٦٦٧,١٦٥	الإجمالي

* أراضي صالحة للزراعة بدرجات مختلفة لم يرد توزيعها بالدراسة .

المصدر :

وزارة الأشغال والموارد المائية . مصدر سابق .

دراسات الاراضى وتم الانتهاء منها فى ١٩٩٧/٧/١ - وبناءً على هذا الحصر تم استكمال تخطيط التربة الرئيسية المائية بقطاع التخطيط بوزارة الاشغال بتخطيط البدائل والمسارات وتم عمل البدائل المختلفة لتخطيط التربة والفروع وحساب أطوال ومكعبات كل بديل وتم اختيار افضلها فنياً واقتصادياً وذلك بالاشتراك مع قطاع المشروعات وجارى حالياً عملية المسح الارضى لهذه المسارات بعرض ٤ كم لانشاء خرائط بمقياس ١ : ٥٠٠٠ للتخطيط الامثل عليها وقد قامت هيئة المساحة بعمل مساحة أرضية لمسار التربة وانتاج خرائط بمقياس ١ : ٥٠٠٠ يمكن التخطيط الدقيق عليها بفصل كنتورى ام فقط لزمومات الفروع المختلفة كما تقوم الهيئة حالياً بعمل تصوير جوى لانتاج خرائط بمختلف المقاييس وتوفيرها للمشتريين لتصميم شبكات الري الداخلية والانشطة الاخرى - جارى حالياً العمل فى تربة الشيخ زايد والتي يصل طولها مع خارج التربة الرئيسية الى حوالى ٢٣٨ كم - وجارى اتخاذ اجراءات اسناد تنفيذ محطة الري الرئيسية والتي يبلغ تصرفها نحو ٢٥ مليون م٣ يومياً .

ويستهدف مشروع جنوب الوادى اقامة حضارة كاملة موازية للحضارة الموجودة فى وادى النيل تبدأ من أبو سمبل جنوباً وتنتجه شمالاً حتى تصل الواحات وتصل المساحة المنزرعة فيه فى المرحلة الاولى نحو نصف مليون فدان ، تزيد فى المرحلة الثانية الى مليون ومائتى الف فدان حسب التصنيف التالى واجمالى اراضى الدرجة الاولى فى الوادى الجديد تصل الى ٥٠١ الف فدان ، ٣٨٣ الف فدان من الدرجة الثانية ، ٢٤٩ ، املليون من الدرجة الثالثة باجمالى مساحة قدرها مليونين و١٢٤ الف فدان من الاراضى فى جنوب الوادى - وهناك ٤ ملايين فدان ، ٥٥٣ الف فدان من الدرجة الرابعة وحتى الدرجة السادسة وذلك ضمن ٧ ملايين فدان تمت دراستها بالمنطقة .

كما أن مشروع درب الأربعين يستهدف استصلاح ١٢ ألف فدان من جنوب باريس حتى طريق توشكى العوينات وسبق أن أجريت عدة دراسات حول الخزان الجوفى فى هذه المنطقة وتم بالفعل حفر ابار ثبت من خلال تحليل المياه الجوفية أن الملوحة الكلية فيها تتراوح بين ٢١٠ جزء فى المليون الى ٤٦٠ جزء فى المليون بخلاف بئر واحد وصلت فيه الملوحة الى ٦٥٠ جزء فى المليون ، هذا مع العلم بأن عمق مستوى المياه من سطح الارض فى مواقع هذه الآبار يتراوح ما بين ١,٣ م : ٢٩,٩ م وتبلغ انتاجية هذه الابار ما بين ٨٠ م^٣/ساعة : ٢٠٠ م^٣/ساعة ومعنى ذلك أن البئر يمكن أن يكفى زراعته مساحة ما بين ٥٠ - ١٢٠ فدان ويقدر عدد الآبار المقرر حفرها لخدمة هذه الاراضى فى هذه المنطقة حوالى ٨٥ بئر ويستغرق حفر هذه الابار وتركيب الطلمبات والمولدات نحو ثلاث سنوات تنتهى فى ٢٠/٦/٢٠٠٠ ومن المقرر انشاء ١٢ قرية تضم ١٢٠٠ مسكن فى خمسة مناطق موزعه على طول مسافة درب الأربعين والتي تقدر بحوالى ١٠٠٠ كم تقريبا هذا وقد تم ادراج اعتماد اضافى بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه لحساب عملية استصلاح واستزراع ١٢ ألف فدان بمنطقة درب الأربعين بحيث يتم ادراج ٥٠ مليون جنيه فى السنة الاولى ، ٢٥ مليون جنيه فى السنة الثانية ، ٢٥ مليون جنيه فى السنة الثالثة والاخيرة .

وهناك ايضا ٢٠٠ ألف فدان تروى بمياه جوفية غزيرة وغير عميقة بمنطقة شرق العوينات فى الجنوب الغربى لصحراء مصر الغربيه ومابين خطى طول ٢٨, ٣٠, ٢٨ وخطى عرض ٢٢, ١٥, ٢٢, ٥٠ ويبلغ اجمالى مساحة المنطقه نحو نصف مليون فدان ووقع الاختيار على حوالى ٢٠٠ ألف فدان منها لادارجها ضمن خطة الاستصلاح والاستزراع بالاعتماد على المياه الجوفية التى اثبتت الدراسات الفنية والهيدولوجية توفرها بأعماق اقتصادية . وقد

سبق ان قامت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية من خلال أجهزتها الفنية والمتخصصة بإجراء دراسة شاملة للخزان الجوفى بهذه المنطقة وثبت جدوى استخدام مياه هذا الخزان فى الري - كما ان اراضى المنطقة تتميز بتدريجها من الاراضى الرملية الناعمة الى الاراضى السلتية والخالية من الاملاح وتصلح تماما لكافة انواع الاستغلال الزراعى وقد قامت الهيئة المذكورة بحفر نحو ٨٥ بئرا بالقرب من منطقة المشروع بشرق العوينات على محور الداخلة - طرفاوى . وقامت باستغلال نحو ٢٣ بئرا وزراعة محاصيل واشجار مختلفة . كما قامت ببناء قرية تضم نحو ١٢ بئرا اخرى تم تركيب طلمبات لها ولم تعمل ، وتم اغلاق باقى الابار التى تم حفرها بالمنطقة . ومن المقترح ان يتم استغلال اراضى هذه المنطقة فى زراعة محاصيل القطن من الاصناف قصيرة التيلة . ويهدف مشروع تنمية جنوب الوادى الى استصلاح واستزراع ٥٤٠ الف فدان فى منطقة جنوب الوادى خلال المرحلة الاولى لتنفيذ قناة الشيخ زايد ضمن اطار الخطة العامة للدولة والمستهدفه لاستصلاح ٢,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ تزيد من قدرتنا على الاكتفاء الذاتى من الغذاء وزيادة الدخل القومى . وتبلغ جملة التكاليف الكلية اللازمه لانهاء المشروع حوالى ٦ مليارات جنيه مصرى منها ٤٤٠ مليون جنيه لاعمال اثناء الشيخ زايد وفروعها . والباقى ١٦٠٠ مليون جنيه لانشاء محطة الرفع الرئيسية تنفذ خلال الفترة من ١/١/١٩٩٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ - وتم تنفيذ اعمال حفر وتكسير وازاله صخور وانشاء ورصف طرق ومبانى وخلافه بحوالى ٥٩٧ مليون جنيه (اعمال تشغيل فعلى) .

تحديد المقننات المائية لمنطقة توشكى :

نظرا لظروف محدودية حصة مصر من المياه والتزامها بتوفير الغذاء لعدد كبير من السكان ، فإن حساب المقنن المائى للحاصلات المختلفة تبعاً للظروف

الجوية السائدة يمكن ان يوفر للزراع تكاليف الطاقة الزائدة اللازمه للرى الاكثر من حاجة النبات ويساهم من جهة اخرى فى توفير المياه اللازمه للتوسع الافقى ولايتوقف الامر عند هذا الحد وانما يتعداه الى وضع اولويات خطط الاستصلاح . ودور الارصاد الجوية الزراعية فى هذا الخصوص هو توفير بيانات او معلومات المناخ السائد فى المناطق المختلفة وتأثير ذلك على الاستهلاك المائى وما يستتبع ذلك من استهلاك للاسمدة والمبيدات وخلافه ويتعدى دور الارصاد الزراعية هذه النقطة الى الادارة اليومية للمساحات المنزرعه بالرى المتطور . وفى دراسة (١) لمخاطر وكوارث العوامل الجوية اتضح اهمية محطات الارصاد الجوية الزراعية فى تقدير المخاطر ، كما قدمت هذه الدراسة امثله ونماذج للمخاطر الجوية وتأثير ذلك على الناتج الزراعى القومى .

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - قطاع الشؤون الاقتصادية - مقترح صندوق التكافل الزراعى ضد المخاطر والكوارث الطبيعية - الاصدار الثانى ١٩٩٥ .

الفصل الثالث

٣- التركيب المحصولي المقترح
لمنطقة جنوب الوادي

٣- التركيب المحصولي المقترح لمنطقة جنوب الوادي

مقدمه

تتوقف جدوى الاستغلال الزراعى لأراضى المشروع ومن ثم تحقيق أهدافه على الاختيار الملائم للتركيب المحصوليه والحيوانيه التى تتناسب مع طبيعة الأراضى ومصادر ونوعيه المياه والظروف البيئيه والمناخيه وغيرها من محددات الانتاج بتلك المنطقه . وفى هذا الإطار نود بداية إلقاء الضوء على محددات الانتاج الزراعى بمنطقة جنوب الوادى تمهيدا للتعرف على الخصائص المختلفه للحاصلات الزراعيه والثروه الحيوانيه الملائمه لتلك المنطقه، ومن ثم وضع تصور عن أفضل التركيب المحصوليه والحيوانيه وذلك فى ضوء محددات اختيار تلك التركيب وأولويات التنميه المختلفه .

٣-١ المحددات الطبيعيه للإنتاج الزراعى والحيوانى والتركيب المحصولى

فى جنوب الوادى

٣-١-١ الأراضى المتاحة ونوعيتها

بينت الدراسة وجود تنوع كبير فى نوعية التربة بمناطق جنوب الوادى حيث اشتملت على التربة الطميية والطينية الرملية والطينية الطينية الرملية والرملية بأنواعها المختلفه ، وحيث أن نوعية التربة الزراعيه تمثل أهم المحددات لنوعية المحاصيل الزراعيه التى يمكن زراعتها ، لذا فإنه من المتوقع وجود تباين كبير فى نوعية المحاصيل ومن ثم التركيب المحصولية الممكن أن تسود بمناطق المشروع المختلفه .

فالأراضي الرملية والتي تمثل النسبة الأكبر من الأراضي يجود بها زراعة بعض أنواع الفاكهة باعتبارها من المحاصيل التي يمكن أن تحقق عائد مرتفع وخاصة في حالة تصديرها ، مما يساعد على زيادة العائد المتحقق وتغطية التكاليف الاستثمارية المرتفعة اللازمة لاستصلاح واستزراع مثل هذه النوعية من الأراضي ، ويأتي نخيل البلح بنوعية الجاف ونصف الجاف في مقدمه أنواع محاصيل الفاكهة نظرا لتحمله للظروف البيئية والمناخية السائدة بمنطقة جنوب الوادي ، ونظرا لافتقار هذه الأراضي الى الخصوبة والمادة العضوية لذا فمن الضروري زراعة البرسيم بتلك الأراضي وخاصة في بداية مرحلة الاستزراع ، حيث أن ذلك سيساعد على بناء وتحسين خواص التربة الزراعية لما له من قدره عاليه على تثبيت النيتروجين بجانب زيادة المادة العضوية والكائنات الحية بالتربة . كما يمكن تحميل المساحات المنزرعه بالفاكهة بتلك الأراضي ببعض محاصيل الخضر والبقوليات ، وتعد المحاصيل البقولية كالبرسيم ومحاصيل الأعلاف الأخرى ، واللوبيا والبسلة وبعض الخضر الأخرى والذول السوداني (والذي تجود زراعته بصفه خاصة في الأراضي الرملية الخشنه) من أفضل المحاصيل التي يمكن زراعتها بتلك الأراضي حيث انها تمثل وسيلة بيولوجية واقتصادية لتحسين التربة لما تتركه من عقد بكتيرية تزيد من إنتاجية المحاصيل الأخرى التي قد تعقبها في الدورة الزراعية ، كما تعد الذرة الرفيعة والدخن من المحاصيل الملائمه لتلك النوعية من الأراضي لما تتصف به من كثرة مخلفاتها والتي يمكن ان تقلب بالتربة لزيادة المادة العضوية بها ، علاوة على تحملها للحرارة والجفاف التي تتسم بهم منطقة جنوب الوادي ، ويمكن أيضا زراعة الشعير بتلك الأراضي وكذلك السمسم والكانولا كاحد المحاصيل الزيتية - كما يجود أيضا بهذه الأراضي زراعة اشجار الزيتون .

أما الأراضي الرملية الى الرملية الطينية متوسطة الخصوبة فتجود بها محاصيل الأعلاف ، الذول البلدي ، فول الصويا ، القمح ، والعدس (حيث لاتوافقها الأراضي الغنية لانها تكثر من نمو الخضرى) ، بالإضافة

الى محاصيل الفاكهة (مشمش ، رمان ، تين ، نخيل ، زيتون) والخضروات كالطماطم والبطاطس .

أما الاراضى الطينية الملحية والقلوية والاراضى الطينية الطميية الملحية فتجود بها زراعة المحاصيل الزراعية التقليدية والتي تضم الاعلاف الى جانب الزراعات المختلفة من محاصيل الحبوب وخاصة القمح كأحد المحاصيل الاستراتيجية والذي تجود زراعته فى الاراضى الطينية المتوسطة الخصوبة ، ومحاصيل الالياف وخاصة القطن قصير التيلة ، والذي تجود زراعته بالاراضى الطينية ، وهو من المحاصيل ذات الجذور العميقة الوتدية التى تساعد على زيادة عمق وبناء التربة ، فضلا عن تحمله للحرارة والجفاف واهميته التصنيعية والتصديرية، كما يجود بهذه الارض زراعة بنجر السكر والذي ثبت زراعته بنجاح فى جميع الاراضى المستصلحة باستثناء الاراضى الرملية وتؤكد التجارب على احتمال نجاح زراعته فى الظروف المناخية والبيئية السائدة بمنطقة جنوب الوادى ، كما قد تزرع بهذه الاراضى محاصيل الخضر والفاكهة ، فضلا عن ذلك تعتبر النباتات الطبية والعطرية من المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة والتي ثبت نجاح زراعتها بالاراضى المستصلحة ، ولذا فمن المتوقع ان يتم التوسع فى زراعتها بمنطقة جنوب الوادى من اجل تصديرها الى الخارج كمادة خام او بعد تصنيعها جزئيا او كليا .

ونود التنوية الى انه نظرا لارتفاع الملوحة بتلك النوعية من الاراضى فإنها تحتاج قبل عملية الاستزراع الى اجراء عمليات التخلص من الاملاح الزائدة بالتربة ، أما خلال فترة الاستزراع والتي قد تمتد الى نحو اربع سنوات فتعد محاصيل الاعلاف الخضراء المستديمة والاعلاف الموسمية والشعير وغيرها من المحاصيل ذات القدره المرتفعة على تحمل الملوحة من المحاصيل الملائمه للزراعة خلال تلك الفترة ، أما السنوات التالية لفترة الاستزراع فيتم خلالها التوسع التدريجى فى المساحات

المنزرعه بالمحاصيل الزراعيه التقليديه الاخرى السابق الاشارة اليها (١) .

وجدير بالذكر ان اختيار انسب المحاصيل التى يمكن زراعتها بمنطقة جنوب الوادى لايتوقف فقط على نوعيه وطبيعه التربه ، ولكنه يتوقف كذلك على مدى تحمل هذه المحاصيل للظروف المناخيه والبيئيه السائدة بتلك المنطقه () والتى سيرد ذكرها بالتفصيل فيما بعد) ، والمقننات المائيه المتاحه ، وفى ضوء ذلك فقد استبعدت محاصيل الذره الشاميه والارز وقصب السكر من ضمن مجموعه المحاصيل التى يمكن زراعتها بنوعيه التربه بأراضى جنوب الوادى (والسابق الاشارة اليها) نظرا لاحتياجها الى كميات كبيره من المياه ، مما يقلل من العائد الاقتصادى الممكن تحقيقه من زراعة تلك المحاصيل ، وهو البعد الواجب أخذه فى الاعتبار ، عند اختيار المحاصيل الملائمه للزراعه بأراضى جنوب الوادى وأن كان من الممكن مستقبلا الاستفادة من التقنيات العلميه الحديثه (الهندسه الوراثيه، زراعه الأنسجه ٠٠ الخ) فى استنباط أصناف جديده من الحاصلات الزراعيه ذات احتياجات مائيه اقل وأكثر ملائمه للظروف المناخيه والبيئيه السائدة بمنطقة جنوب الوادى .

من المتوقع كذلك فى ضوء الميزه النسبيه التى تتمتع بها مناطق جنوب الوادى ومنطقه توشكى بصفه خاصه من حيث العزله البيئيه أن يتم التركيز على انتاج التقاوى المحسنه للمحاصيل الحقلية المختلفه بتلك الاراضى .

هذا ونظرا لوجود العديد من الكشبان الرملية النشطه فإنه قد يكون من الافضل زراعه حزام من النباتات المثبتة للكشبان الرملية ، وان كان هناك رأى للعالم الدكتور فاروق الباز يعارض مثل هذا الاتجاه بحجه أن زراعه الاشجار لمنع زحف الرمال اكثر خطوره من حركة الرمال نفسها

(١) معهد التخطيط القومى ، تجربه تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعيه وآفاق تطويرها ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٩١ ، نوفمبر ١٩٩٤ ص ٧٦

لانه قد يترتب على وجود الحزام الاخضر تجمع الرمال فى مكان واحد، ومن ثم تحركها كشلال من الرمال لتغرق المناطق القريبة كلها^(١) ولذا يقترح استخدام الطرق الميكانيكية بجانب البيولوجية لتثبيت الكشبان الرملية النشطة .

وللتحديد الدقيق لأنسب المحاصيل الزراعية لمنطقة جنوب الوادى (من حيث الاصناف والسلالات النباتية والمعاملات الفنية الزراعية) وكذا السلالات الحيوانية الملائمة للتربية فقد تم اختيار بعض المناطق بأقاليم جنوب الوادى المختلفة لتكون بمثابة مناطق استكشافية وارشادية نموذجية تطبق فيها برامج التنمية الزراعية المتكاملة فى مجالات انتاج المحاصيل ، تربية الحيوانات ، اقامة المناحل والمصايد ، اقامة بعض الصناعات الغذائية والزراعية ٠٠ الخ) . وقد تم اختيار منطقة شرق العوينات لاقامة أولى هذه المزارع النموذجية الارشادية لتكون بمثابة نواه للعمل الفعلى بالمنطقة ، وتشغل مساحه تلك المزرعه حوالى ثلاثة الاف فدان ، وقد تم خلال شهر نوفمبر من عام ١٩٩٧ زراعة نحو ١٢٠٠ فدان بأصناف القمح المختلفه وهى أصناف قمح سدس (١) سدس (٢) وهى من الأصناف المبكره) وأصناف سدس (٤) ، سدس (٦) وهى من الأصناف طويلة السنبله ذات الانتاجيه المرتفعه) وأصناف جيزه ١٦٠ وجيزه ١٦٤ ، كما تم زراعة الصنف بنى سويف وهو يتميز بتحملة للجو الجاف علاوه على استخدام دقيقه فى صناعة المكرونه وقد حققت تلك الأصناف نسبة انبات بلغت ١٠٠٪ خلال الشهور الأولى من الزراعه، وقد تم استخدام الميكنه الزراعيه فى الزراعه بالكامل من تجهيز التربه حتى الزراعه، وقد تم استخدام نظام الرى بالرش الثابت كما سيتم زراعة نحو ٥٠٠ فدان بأصناف القطن ومنها الصنف جيزه ٨٣، والتي تستخدم بها

^(١) فاروق الباز ، مقومات المياه السطحية والجوفية ، موجز لمحاضرة منشور "بمشروع ترعة الوادى الجديد" - الندوات التى عقدت بجمعية التخطيط خلال الفترة ٩٦-١٩٩٧ ، جمعية المهندسين المصرية ، ١٩٩٧ .

طرق الزراعة والجمع الميكانيكيه ، وسيتم رشها بأسلوب التنقيط . ومن المتوقع ان تتم زراعة تلك الأصناف خلال شهرى يناير وفبراير من العام الحالى .

بجانب ذلك فقد تم زراعه نحو ١٠٠ فدان بالشعير (من صنف جيزه ١٤٤)، و ٢٠٠ بالبرسيم الحجازى ، ومن محاصيل الفاكهه تم زراعة مايقرب من ٣٠٠ فدان بأشجار النخيل، كما تم تخصيص نحو ٢٠٠ فدان لزراعة النباتات الطبيه والعطريه أما باقى المساحه فيتم تخصيصها لزراعة انواع مختلفه من الخضروات والفاكهه مثل المشمش والرمان والتين والجوافه، كما تم تجربه زراعة الكنتالوب والفراوله بتلك المنطقه، وقد حققت زراعة الكنتالوب نتائج مشجعه للغاية .

فضلا عن ذلك فقد أقيمت مزرعة للانتاج الحيوانى تتضمن ٢٢٠ رأس من الابقار وخاصة سلالات الهولشتاين والنيوجرسى، بالاضافه الى نحو ٢١٧ رأس من الأغنام ذات السلالات المتميزه ، ومايقرب من ٢٢ جملا كما أقيم بهذه المزرعه الارشاديه منحل يحوى ٢٤ خليه منتجه لعسل النحل .

هذا وتعتمد تلك المزرعة على الرى من المياه الجوفية ، حيث تم حفر نحو ٣٢ بئر مياه ، وكل بئر يخدم من ٨٠ الى ١٠٠ فدان ويتم الرى بنظام الرش الثابت والرى بالتنقيط .

٣-١-٢ الموارد المائية

أوضحت الدراسة أن الاقليم يعانى من ندره فى المياه المتاحة للزراعة من مصادرها المختلفه سواء الآبار أو بحيرة السد العالى وقناة الشيخ زايد . لذلك يجب عند وضع التركيب المحصولى مراعاة مايلى :

نظرا لندرة المياه وأهمية الحفاظ عليها فى ظل ظروف المناخ الجاف السائد بالمنطقة فانه يجب الاهتمام بترشيد استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية واقتصاديات استغلالها باعتبارها عنصرا من أهم العناصر الانتاجية فى المنطقة وذات تكلفة مرتفعة، وفى ضوء ذلك يراعى اختيار المحاصيل الزراعية التى تتميز بمحدودية استهلاكها للمياه والتى تعطى أكبر إنتاج أى التى تتسم بارتفاع صافى العائد المتحقق / وحده المياه واستبعاد زراعة اصناف المحاصيل التى تستهلك كميات كبيرة من المياه مع التركيز فى الزراعة على الموسمين الشتوى والصيفى المبكر جدا، حيث أن معظم المحاصيل الصيفية يجود زراعتها بهذه المنطقة خلال هذه الاوقات ، فضلا عن التركيز على زراعة اصناف الفاكهة الاستوائية التى تتساقط اوراقها خلال الموسم الصيفى مما يقلل من احتياجاتها المائية .

يجب عند تحديد المقننات المائية للمحاصيل الملائمة للمنطقة الاخذ فى الاعتبار مشكلة البخر الناتجة عن ارتفاع درجة الحرارة (والتى سيرد الحديث عنها فيما بعد) ، وارتفاع معدل تسرب المياه الناتج عن وجود نسبة كبيرة من الاراضى الرملية بتلك المنطقة .

ضرورة الاهتمام بدراسة نوعية مياه الري (السطحية والجوفية) من حيث خواصها الكيميائية قبل تصميم نظام الري لتفادى بعض العناصر الغير مرغوب فيها ، ولذا قد ينصح باستخدام طرق الري الحديثة كالرش والتنقيط بالاراضى التى ستعتمد على المياه الجوفية لخلوها من الشوائب ، كما تتصف المياه الجوفية ببعض المناطق كواجهه الفرافرة بانخفاض نسبة الملوحه بها عن مثيلتها بمياه النيل^(١) ، ولذا قد تلائم تلك المياه زراعة محاصيل معينه .

^(١) ابراهيم حميده ، مخزون المياه الجوفية بجنوب الوادى وتحديات تقديره وادارته ، ورق عمل معدة لندوه "التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادى - افاق التخطيط وتحديات التنفيذ - مركز بحوث الصحراء - نوفمبر ١٩٩٧ .

ومن هنا فإن اختيار انسب المحاصيل الزراعية لمنطقة جنوب الوادى سوف لايتوقف فقط على نوعية التربة ولكنه ايضا يرتبط بنوعية ومصدر المياه ، والاحتياجات او المقننات المطلوبة للمحصول (فى ضوء الظروف المناخية السائدة) ومدى الملاءمة لطرق الري المتطور التى من المتوقع استخدامها فى مثل هذه الاراضى .

تفرض طبيعة المنخفضات المغلقة وطبيعة التربة بمناطق جنوب الوادى اهمية العمل على ايجاد وسائل للمصرف الزراعى تتلاءم مع تلك الظروف وذلك للتخلص من كميات المياه الزائدة عن رى المحاصيل الزراعية وذلك للمحافظة على مستوى مناسب للماء الارضى ، واذا ما اعيد استخدام مياه الصرف فى رى الحاصلات الزراعية ، فإنه قد يصبح من الضرورى فى هذه الحالة اختيار الحاصلات الزراعية المقاومة للملوحه ، كما يمكن استخدام تلك المياه فى رى مصدات الرياح من الاشجار وخاصة اشجار الاخشاب المقترح زراعتها كحزام اخضر لصد الرياح والكثبان الرملية وتلطيف جو المنطقة الحارة .

يمكن كذلك استخدام المياه الجوفية المتوفره بمناطق جنوب الوادى فى تغذية احواض الاسماك المقترح اقامتها وذلك لما تتمتاز به تلك المياه من انتظام فى درجة حرارتها ونقاوتها وخلوها من الشوائب .

٣-١-٢ الظروف المناخية

وفي ضوء عرض الظروف المناخية والبيئية السائدة بمنطقة جنوب الوادي في الجزء الأول من الدراسة فإنه يجب عند اختيار المحاصيل الملاءمة اخذ مايلي في الاعتبار :

إن الظروف المناخية والبيئية للمنطقة ، فضلا عن عزلتها تكسبها ميزه نسبيه يمكن ان تتمتع بها في انتاج محاصيل استوائية لايمكن انتاجها في اراضي الوادي والدلتا ، كما يمكن استغلالها في انتاج محاصيل مبكرة وقصيرة الفترة الانتاجية مما قد يتيح فرص زراعة عروتين من المحصول الواحد خلال نفس الموسم ، بالاضافة الى امكانية انتاج محاصيل لاتستخدم المخصبات والكيماويات الزراعيه والتي تناسب الأنماط الاستهلاكية بالأسواق الخارجيه .

مع سيادة المناخ الجاف الحار بالمنطقه فإن رطوبة وحرارة التربه ستكون بالتبعيه من النوع الجاف شديد الحرارة (١) ، وهذا يستلزم اختيار محاصيل تتحمل الجفاف والحرارة - تناسب نوع التربه - ومن الضروري أن تكون هذه المحاصيل ذات احتياجات مائية محدوده ، وفي ضوء ذلك يمكن التركيز في الزراعة على اشجار الرمان والزيتون والمشمش كأحد اصناف محاصيل الفاكهة التي تتحمل الجفاف ، كما تأتي أشجار النخيل (ذات الاصناف الجافة ونصف الجافة) في مقدمه الاصناف التي ينصح بزراعتها في مثل هذه الظروف المناخية ، كما يمكن تحميل اراضي تلك الاشجار ببعض المحاصيل الحقلية ، أو اصناف الفاكهة والخضر التي تتحمل الجفاف ، وذلك نظرا لان اشجار النخيل تعمل كمظله طبيعية تلطف من شدة حراره الجو بالمنطقة ، كما يمكن التركيز

فى هذه الاراضى على زراعة محاصيل اللوبيا والبسله كأحد أصناف محاصيل الخضر البقولية التى تتحمل ظروف الجفاف بالمنطقة .

- مع زيادة سرعة الرياح بالمنطقة فإنه يجب الاهتمام بزراعة مصدات للرياح من الاشجار الخشبية لضمان إنتاج محصول جيد وتلطيف المناخ القاسى بالمنطقة ، فضلا عن انها تعمل على تثبيت الكثبان الرملية وتقليل التلوث البيئى وذلك اذا ما تم ربيها بمياه الصرف الزراعى ، ومن الاشجار الخشبية الملائمه لذلك اشجار الكافور ، اللوسينا ، الاكاسيا والكايا .

- مع تعرض التربة لعوامل التعرية فإنه ينصح لحمايتها التوسع فى زراعة محاصيل المراعى مثل الجلبان وغيره ، حيث تعمل كغطاء جيد للتربة .

- اعتمادا على الحقائق المناخية السائدة بمنطقة جنوب الوادى فإنه يجب التركيز على الزراعة فى فترة الخريف والشتاء والربيع ، مع تقليل الزراعات الصيفية الى اقصى حد ممكن ، كما يجب أخذ ذلك فى الاعتبار عند تحديد المعاملات الفنية المختلفة للمحاصيل كالرى، التسميد، المكافحة (إن وجدت) ومواعيد الحصاد .

٢-٣ التركيب المحصولى المقترح لمنطقة جنوب الوادى

من التحليل السابق يمكن حصر أهم الحاصلات الزراعية المقترح زراعتها فى منطقة جنوب الوادى فى ضوء طبيعة التربة المتواجده ومصدر المياه التى سيتم توفيرها ، والظروف المناخية السائدة على النحو التالى :

أ- المحاصيل الحقلية :

وتشمل : القمح - الشعير - القطن - الذرة الرفيعة - الفول البلدى، العدس ، الدخن .

- ب- المحاصيل الزيتية :
- وتشمل : الفول السوداني - عباد الشمس - فول الصويا - السمسم .
- ج- محاصيل الفاكهة :
- وتشمل : نخيل البلح - الزيتون - الرمان - المشمش - التين .
- د- محاصيل الخضار :
- وتشمل : اللوبيا - البسلة - الطماطم - البطاطس - الكنتالوب والبصل .
- هـ- المحاصيل السكرية :
- وأهمها : بنجر السكر (إذا نجحت زراعته) .
- و- محاصيل العلف :
- وأهمها البرسيم الحجازي والمستديم
- ز- النباتات الطبية والعطرية :
- ومن النباتات الطبية السنامكي ، السكران ، الشيح ، الحنظل ، الخلة ، الخردل والدمسيه ومن الحبوب العطرية الكمون ، الشحر ، النيسون ، الكراوية ، الريحان ، الكركرية والنعناع والخروع .
- ح- الأشجار الخشبية :
- ومنها الأكاسيا - اللوسينا - الكافور - الكايا .

ونود بداية التأكيد على أن توليفة التراكيب المحصولية المثلى الممكن تواجدها في ضوء التنوع الكبير في الحاصلات الزراعية الملائمة للمنطقة لابد وأن يتم بالرؤية العلمية السليمة بعيدا عن فكر وقيود

التركييب المحصوليه السائده فى منطقة الوادى والدلتا نظرا لاختلاف
الاطر الهيكلية والمؤسسية، والأولويات المطروحه للزراعة فيما بين
المنطقتين .

ومع ذلك فإن التحديد الدقيق لتوليفة التراكيب المحصوليه المثلئ
(من حيث نوعية المحاصيل والمساحه المنزرعه من كل منها) يصيح من
الصعوبه فى ضوء حداثة المنطقه وخاصة ان المزارع النموذجيه
الإرشاديه التى تم إقامتها فى مواقع مختلفه فى منطقة جنوب الوادى
للتعرف على مدى نجاح زراعة المحاصيل الزراعيه السابق الاشاره اليها
ومدى تأقلم الحيوانات الزراعيه على الظروف البيئيه للمنطقه مازالت فى
مراحل تطبيقها الأولى ولم تظهر نتائجها بعد ، وإن كانت المؤشرات
الأوليه للزراعة تبشر بالخير . فضلا عن أن اختيار أفضل تلك التراكيب
المحصوليه يتطلب اجراء دراسات جدوى متعمقه للتعرف على العائد
المالى والاقتصادى لها، وهى مازالت فى مرحلة الاعداد فى الوقت الراهن .

ولذا فما سيتم تناوله فى هذا الجزء من الدراسه ماهو إلا مؤشرات
عامه لبعض بدائل للتركيب المحصولى، وقبل تناول تلك المؤشرات نود
عرض اهم الأولويات والمحددات التى قد تؤثر على إختيار توليفة
التركيب المحصولى لهذه المنطقه .

٣-٢-١ أولويات ومحددات إختيار التركيب المحصولى

يمكن حصر اهم تلك الأولويات والمحددات فيما يلى :

أ- العوامل الاجتماعيه :

تعد العوامل الاجتماعيه من ضمن اهم محددات التركيب المحصولى
سواء فى الاراضى الجديدة أو القديمة ، حيث تؤثر الاوضاع الاجتماعيه
فى اى منطقة فى اختيار نوعية المحاصيل ، مثال ذلك :

- الخطة السكانية
- ندره الايدى العاملة
- عزله المنطقة
- السوق والعوامل التسويقية

حيث تؤثر ندره السكان وبالتالي قلة الايدى العاملة على تفضيل واختيار نوعيات من المحاصيل لاحتياج كثافة ايدى عاملة كمحاصيل الفاكهة . ايضا عزله المنطقة وبعدها عن الاسواق وما الى ذلك يؤثر فى اختيار نوعية المحاصيل وبالتالي نوعية المنتجات كالسلع القابلة للنقل والاقل عرضه للتلف (محاصيل الحبوب والالياف والبذور الزيتية) .

كما أن التراكيب الاجتماعية والاسرية قد تفرض زراعة محاصيل علفيه لتواجد (أو ضرورة تواجد) الثروة الحيوانية بأعداد وأحجام مختلفة فى تلك المناطق .

كذلك قد يكون هناك استراتيجية معينه تضعها الدولة وتعمل على تشجيعها بمختلف الأساليب التحفيزيه فى المناطق الجديده (دون الزام) ، مثال ذلك :

- زيادة الصادرات ومن ثم اولوية الفاكهة والخضر والنباتات الطبية والعطرية .
- الأمن الغذائى ومن ثم محاصيل الحبوب والزيوت .
- الاحتياجات من الالياف وبالتالي زراعة القطن قصير التيله

ب- احتياجات السوق المحلى

إن تغطية احتياجات السوق المحلى من الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية وخاصة من السلع الاستراتيجية لابد وأن تأتى فى مقدمه اولويات

تحديد التركيب المحصولي بمنطقة جنوب الوادي ، وباستعراض حجم الفجوة فيما بين الانتاج المحلي والاستهلاك من أهم الحاصلات الزراعية المتوقع ان تجود زراعتها بهذه المنطقة تبين ان هناك عجز واضح فيما بين الاحتياجات والانتاج المحلي من المحاصيل والمنتجات الآتية :

القمح ، الذرة الشامية ، العدس ، زيت الطعام ، السكر ، الاسماك ، اللحوم، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من كل منهم ^(١) نحو ٥٠,٥ % ، ٣٧٢,٣ % ، ٧٧,٧ % ، ١٥,٦ % ، ٧٠,٩ % ، ٧٨,٢ % ، ٨٢,٥ % لكل منهم على التوالي وذلك خلال عام ١٩٩٣/٩٢ .

ويعنى ذلك ان القمح والمحاصيل الزيتية (عباد الشمس - فول الصويا وبذرة القطن كأحد المنتجات الثانويه لزراعة القطن) والعدس لابد وان تأتى فى مقدمه اولويات المحاصيل التى يجب زراعتها لسد العجز الكبير فى الانتاج المحلى منها ، ومن ثم تقليل حجم الواردات المتزايدة منها سنويا ، وذلك بالاضافة الى القطن قصير التيلة ، ومحصول الذرة الصفراء التى يتم استيراد ما يقرب من مليون طن منها سنويا .

أما المحاصيل الزراعية الاخرى كالفاكهة ، والخضروات ، والقطن طويل التيلة (يمكن زراعة القطن قصير التيلة وفير الانتاج والتوفير فى مساحات الاقطان فى الدلتا) والفول السودانى والفول البلدى فإن مصر تحقق منهم اكتفاء ذاتيا ويتم تصدير الفائض للخارج .

ج - امكانية التصنيع

إن الاستغلال الامثل للحاصلات الزراعية يتطلب ضرورة الاهتمام بالصناعات الغذائية والزراعية والتى تعظم العائد الاقتصادى المتحقق من تلك الحاصلات ، فضلا عن توفيرها لفرص عمالة اضافية ، ومن

^(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، ١٩٩٦

الصناعات المقترحة اقامتها بمنطقة جنوب الوادى صناعة عصير البذور الزيتية لانتاج زيت الطعام والكسب لعلف الحيوان ، صناعة تجفيف وحفظ التمور ، صناعة عصر الزيتون ، صناعة حلج وغزل القطن ، صناعة اعداد وتجهيز الخضر والفاكهة للتصدير ، صناعة انتاج الاعلاف ، بالاضافة الى الصناعات القائمة على مخلفات زراعة اشجار النخيل ، وصناعة صلصة الطماطم ، وصناعات الالبان ومنتجاتها .

هذا وتتوقف امكانية اقامة تلك الصناعات على مدى القدرة التمويلية للمستثمرين (ومن المتوقع الا يمثل ذلك عبء نظرا للقدرة التمويلية الكبيرة المتوقعة للمستثمرين بتلك المنطقة) ، وعلى مدى توافر الاحتياجات اللازمة لذلك من البنية الاساسية وغيرها من الخدمات العامة والاطر المؤسسية للتسويق . وحيث أن مشروع تنمية جنوب الوادى هو مشروع للتنمية المتكاملة ، لذا فمن المتوقع ان يتم فى القريب العاجل الانتهاء من توفير تلك الاحتياجات ، وفى سبيل تحقيق ذلك لقد تم الانتهاء بالفعل من انشاء طريق توشكى / شرق العوينات بطول ٢٢٦ كم ، وطريق المطار / العين بطول ٤٥ كيلو متر ، بالاضافه الى توفير الخدمات التليفونية بالعديد من المناطق .

وبصفه عامه تعتبر منطقة جنوب توشكى مؤهلة لإقامة مشروعات التصنيع الزراعى وتجميع المنتجات الزراعيه لقربها من الشبكه الكهربائيه وشبكة الطرق الرئيسيه مع المحافظات المجاوره والتجمعات السكانيه ، فضلا عن أن مشروع فوسفات أبو طرطور الموجود بالمنطقه سيدعمها اقتصاديا نظراً لوجود البنيه الأساسيه له ^(١) ، كما انه من المتوقع أن يتركز انتاج زيت القطن بمنطقة شرق العوينات نظرا لاتساع رقعة الأراضى المتوقع استغلالها فى زراعة القطن قصير التيله بها، وذلك بجانب المحاصيل الزراعيه الأخرى .

د - إمكانية التصدير

تبين من العرض السابق أن الحاصلات الزراعيه المستديمه والمتمثله فى أشجار الفاكهه ، بالاضافه الى حاصلات الخضر سوف تشكل نسبته كبيره فى مساحة الأراضى الرملية التى تتواجد بنسبه عاليه فى أراضى منطقة جنوب الوادى ، وذلك نظرا لأنها تمثل أفضل المحاصيل الملائمه لهذه التربه .

وحيث ان معظم محاصيل الفاكهه والخضر يغطى الانتاج منها احتياجات السوق المحلى ويصدر الفائض الى السوق الخارجى ، ولذا فإن انتاج هذه المحاصيل بأراضى جنوب الوادى لابد وأن يخصص فى المقام الأول للتصدير الى الخارج سواء فى صورة خام أو مصنعه ، وذلك بالاضافه الى الانتاج من النباتات الطبيه والعطريه والتى من المتوقع أن تجود زراعتها صيفا وشتاء بأراضى جنوب الوادى ، فضلا عن المردود الاقتصادى المرتفع المتوقع الحصول عليه من زراعتها وتصديرها .

وهذا من المتوقع أن يتحقق النشاط التصديرى لمنطقة جنوب الوادى بكفاءه عاليه كما تؤكد على ذلك العديد من المؤشرات يأتى فى مقدمتها :

* اتاحه الفرصة لاقامة مزارع كبيرة الحجم يتراوح بين ٢٥ - ١٠٠ الف فدان بالاضافه للمزارع ذات الاحجام المتوسطة والصغيرة ان المشروعات الكبيرة التى ستقام على تلك المساحات يملك أصحابها القدره المويلية والعلميه والاداريه المرتفعه ، ومن ثم القدره على الاعتماد على النفس فى التخطيط السليم للانتاج من أجل التصدير ، وما يتضمنه ذلك من القدره على استخدام الأساليب العلميه المتطوره والميكنة فى الانتاج والتسويق ، ومن ثم توفير منتج جيد للتصدير وبأسعار تنافسيه .

التييسيرات التي قدمتها الدولة للمستثمرين في هذه المنطقة لإقامة المشروعات بصفه عامه والتصديرية منها بصفه خاصه، والتي منها قيام الدولة بتنفيذ وتحمل تكلفة الشطر الأكبر من البنيه الأساسيه كشبكة الطرق الداخليه السريعه، إقامة المباني، إنشاء المطارات . وفي هذا المجال تم خلال الفتره القريبه الماضيه افتتاح مطار شرق العوينات كمطار دولي لتصدير الحاصلات الزراعيه ومنتجات المنطقة وحركة نقل الركاب، وسيتم قريباً الانتهاء من إنشاء مطار الداخله بهدف تحقيق سرعة الربط بين المنطقه والوادي. كما تم تركيب محطتين للاتصال عبر الأقمار الصناعيه في منطقة العوينات وثلاث محطات اخرى في منطقة توشكى وهذا كله سيساعد على زيادة كفاءة العمليه التصديرية .

السياسات المشجعه على الاستثمار والتصدير، حيث سيتم اعفاء المشروعات التي ستقام بمنطقة جنوب الوادي من الضرائب والرسوم بكافه انواعها لمدة ٢٠ عام تبدأ من تاريخ اطلاق المياه للأراضى، وذلك فضلاً عن اعفاء كافه المعدات والالات ووسائل النقل وخطوط الانتاج المستخدمه في المشروع من الرسوم الجمركيه، يشجع ذلك في نفس الوقت على إقامة مشروعات التصنيع الغذائى والزراعى بالمنطقه، وستساعد تلك السياسات بلاشك على خفض تكلفة الانتاج ومن ثم خفض سعر البيع مما سيعطى منتجات تلك المشروعات التصديرية ميزه سعريه ومركز تنافسى أفضل .

عزلة منطقة جنوب الوادي ومن ثم خلوها من الآفات والأمراض التي قد تصيب النباتات والحيوانات، ويعنى ذلك توفير تكلفة المقاومة من جهه وانتاج حاصلات وسلع غذائيه خاليه من الملوثات الكيماويه من جهه اخرى، مما يعطيها ميزه تنافسيه أفضل للتصدير .

د - اقتصاديات الانتاج

تعد اقتصاديات الانتاج أحد محددات اختيار التركيب المحصولي، وتشير الدراسات الأولية الى توقع تحقيق معدل عائد مقبول للتركيب المحصولي المقترحه لمنطقة جنوب الوادي وإن كانت البدائل التي اعطت أولويه للحاصلات التصديرية أكثر ربحية عن مثيلتها التي اعطت أولويه للانتاج بهدف التسويق المحلي، ففى احد دراسات الجدوى ^(١) التي أعدها مركز البحوث الزراعيه للزراعه على مساحة ١٠٠٠ فدان فى منطقة توشكى ، وذلك لبديلين من التركيب المحصولي، الأول يعتمد على زراعة نحو ٥٠% من المساحة بأشجار الفاكهه، فى حين يعتمد البديل الثانى على زراعة نحو ٣٠% فقط من المساحة بأشجار الفاكهه ،اما باقى المساحة فتوزع بنسب مختلفه فيما بين محاصيل العلف والمحاصيل الحقلية والزيتيه والبقول والخضر، وقد تم تقدير معدل العائد الداخلى لكل بديل وذلك فى ظل تقديرين للتكاليف الاستثماريه : (أ) ٨,٥ ألف جنيه للفدان، (ب) ١٠ آلاف جنيه للفدان ، وقد تراوح معدل العائد الداخلى للبديل الأول بين ١٥,٦% عند المستوى (أ)، ١٠,٣% عند المستوى (ب)، فى حين تراوح معدل العائد الداخلى للبديل الثانى بين ١٣,٢% عند المستوى (أ)، ٩% عند المستوى (ب) .

هذا ويمكن القول أن هذه المعدلات وإن كانت ليست مرتفعه، إلا انها مقبوله فى مجال الانتاج الزراعى ^(٢) ، الأمر الذى يشير الى اهمية ارتباط النشاط الانتاجى بالنشاط التصنيعى اى اقامة المجمعات الزراعيه والصناعيه والتي تعنى اضافة مزيد من القيمه المضافه ومن ثم ارتفاع معدل العائد الداخلى عن المستويات السابق الاشاره اليها .

(١) جريدة الأهرام - مصر الخضراء - دراسة جدوى لمشروع مساحة ١٠٠٠ فدان فى توشكى ١٩٩٧/١٢/٢٠

(٢) هذه المعدلات منبوه فى مجال الانتاج الزراعى لأن الزراعه صناعه أو مهنة اجتماعيه حيث انها مهنة وطريقه معيشه ، تخلق معها مجتمع جديد ولذلك من الآثار الاجتماعيه والاقتصاديه غير المباشره مايزيد كثيرا من هذا المعدل لو امكن حسابه .

٣-٢-٢ البدائل المقترحة للتركيب المحصولي

بناءً على ماتم طرحه من أولويات فإنه من المتوقع أن يكون هناك أكثر من بديل أو توليفه للتركيب المحصولي في منطقة جنوب الوادي في ضوء ما تسمح به ظروف الموقع من حيث نوعية التربة وحجم ومصدر المياه وظروف المناخ وذلك بالإضافة إلى اقتصاديات الانتاج ، وتوجهات المستثمرين .

ونود قبل طرح تلك البدائل استعراض توليفات التراكيب المحصولية ^(١) بمحافظات جنوب مصر ومحافظة الوادي الجديد نظراً لتشابه الظروف المناخية السائدة بتلك المحافظات إلى حد ما مع مثيلتها بمنطقة جنوب الوادي والتي يمكن إيجازها على النحو التالي :

بالنسبة للتركيب المحصولي خلال الموسم الشتوي تبين أن البرسيم والقمح يشغلا وحدهما ما يقرب من ٦٠ - ٨٠٪ من المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية، فمساحة البرسيم تحتل تقريباً نحو ٢٠٪ من تلك المساحة وذلك بمحافظات أسيوط ، سوهاج ، أسوان، والوادي الجديد، في حين تشغل نحو ١٢٪ فقط بمحافظة قنا . أما مساحة القمح فتشغل ما يقرب من ٤٥٪ من مساحة المحاصيل الشتوية بمحافظات أسيوط ، أسوان ، الوادي الجديد ، بينما تبلغ تلك المساحة ما يقرب من ٦٥٪ بمحافظتي سوهاج وقنا . أما باقي المساحة فيتم زراعتها بمحاصيل الشعير والبقول البادية، والبصل والبطاطم وغيرها من المحاصيل الشتوية . وتعتبر محافظة أسوان من أكثر المحافظات إنتاجاً للخضر الشتوية، حيث تشغل وحدها ما يقرب من ٢٤٪ من المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية بها .

أما بالنسبة للتركيب المحصولي في الموسم الصيفي فإن الذره الشاميه والرفيعه يشكلان النسبه الأكبر منه، حيث تشغل الذره الرفيعه نحو ٥٢٪، ٤٩٪ من المساحه المنزرعه بالمحاصيل الصيفيه بمحافظتى أسيوط وسوهاج على التوالى، فى حين تشغل مساحة الذره الشاميه نحو ٣٤٪، ٤٣٪، ٤٩٪ من المساحه المنزرعه بالمحاصيل الصيفيه بمحافظات أسيوط وسوهاج وقنا على الترتيب فى حين يحتل هذين المحصولين لمساحه نحو ٤٠٪ من مساحة المحاصيل الصيفيه بمحافظة أسوان، أما محافظة الوادى فيتركز انتاجها على الذره الرفيعه والأرز . أما باقى المساحه المنزرعه بالموسم الصيفي بتلك المحافظات فتزرع بمحاصيل الفول السودانى ، السمسم ، فول الصويا والخضروات وغيرها من المحاصيل الصيفيه .

هذا ومن الملاحظ تركز الزراعه بتلك المحافظات بالموسم الشتوى وخاصة بمحافظة الوادى الجديد والتي تشغل بها المساحه المنزرعه بالمحاصيل الشتويه نحو ٧٠٪ من المساحه المحصوليه .

من العرض السابق يمكن القول انه على الرغم من تشابه المحاصيل التى يتم زراعتها بالفعل بمحافظات جنوب مصر ومحافظة الوادى الجديد مع تلك المحاصيل السابق اقتراح زراعتها فى منطقة جنوب الوادى ، إلا أنه لايمكن تعميم نفس التركيب المحصولي فيما بينهم نظرا لاختلاف الاطر الهيكلية والمؤسسيه وأولويات الانتاج فيما بين المنطقتين .

ولذا فإنه من المقترح ان يسود بمنطقة جنوب الوادى ثلاثة بدائل على الأقل للتركيب المحصولي، وهى بديل للانتاج من أجل التصدير، وبديل للانتاج المحلى وبديل متوازن ، وفيمايلى نستعرض التركيب المحصولي المقترح لتلك البدائل :

البديل الأول الانتاج للتصدير

الموسم الصيفى		الموسم الشتوى	
المحصول	% من المساحة	المحصول	% من المساحة
نباتات طبيه وعطريه	١٥	فاكهه	٥٠
قطن	١٥	برسيم	٢٠
ذره رافيعه	١٠	نباتات طبيه وعطريه	١٠
محاصيل زيتيه	٥	قمح	١٠
خضر	٥	خضر	١٠
اجمالى	١٠٠	اجمالى	١٠٠

هذا مع التأكيد على ضرورة استعمال التقنيات الجديده فى الري والتسميد والوقايه فضلا عن اختيار الأصناف والمواعيد الملائمه للزراعه التصديرية وذلك من اجل انتاج ذى مواصفات تصديرية جيدة . فبالنسبه للخضر يمكن انتاج الطماطم الصالحه للتصدير فى الفتره من نوفمبر حتى مارس وابريل، وزراعه البطاطس الشتويه فى اكتوبر للتصدير خلال يناير الى مارس وهى فترة التصدير الرئيسيه ، وكذلك يمكن زراعة اصناف الكنتالوب المطلوب للسوق الخارجى خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر . ويمكن القول بصفه عامه أن الظروف المناخيه السائده بمنطقة جنوب الوادى - فضلا عن امكانية استخدام التقنيات الحديثه كالهندسه الوراثيه وغيرها من اجل استنباط أصناف جديده - سيكون لها دورا كبيرا فى اعطاء الحاصلات التصديرية ميزه تنافسيه سواء من حيث مواعيد انتاجها او من حيث مواصفاتها .

البديل الثانى الانتاج للسوق المحلى

الموسم الشتوى		الموسم الصيفى	
المحصول	% من المساحة	المحصول	% من المساحة
فاكهه	٢٠	محاصيل زيتيه	٢٠
قمح	٢٥	ذره رفيعه	١٥
برسيم	٢٠	قطن	١٥
عدس	٥	خضر	١٠
فول بلدى	٥	اعلاف صيفيه	١٠
بنجر سكر	١٠		
خضر	٥		
جمله	١٠٠	جمله	١٠٠

ويهدف هذا البديل الى تقليل الفجوه من السلع الزراعيه كالقمح
والعدس والسكر والزيوت والاعلاف ، الأمر الذى يستلزم ضرورة تواجد
الصناعات المكمله لانتاج تلك السلع .

البديل الثالث الانتاج المتوازن

الموسم الشتوى		الموسم الصيفى	
المحصول	% من المساحة	المحصول	% من المساحة
فاكهه	٣٥	محاصيل زيتيه	١٥
قمح	١٥	قطن	١٥
برسيم	١٥	ذره رفيه	١٠
بنجر	١٠	خضر	٥
عدس	٥	اعلاف صيفيه	١٠
نباتات طبيه وعطريه	١٥	نباتات طبيه وعطريه	١٠
خضر	٥		
جمله	١٠٠	جمله	١٠٠

ويهدف هذا البديل الى انتاج سلع للسوق المحلى والسوق الخارجى معا . وجدير بالاشاره انه من المتوقع أن تختلف توليفه تلك التركيب المحصوليه السابق الاشاره اليها، فضلا عن تباين المساحه المنزعه بالمحاصيل الشتويه عن تلك المساحه المنزعه بالمحاصيل الصيفيه من موقع لآخر طبقا للظروف المناخيه السائده بكل موقع .

وبصفه عامه فإنه من المتوقع (والمقترح) أن تسود فى التراكيب المحصولية لمنطقه جنوب الوادى خلال الموسم الصيفى محاصيل الفاكهه والخضر الشتويه ، برسيم ، قمح ، نباتات طبيه عطريه .

وخلال الموسم الصيفى قد تسود محاصيل القطن قصير التيلة ،
الخضر الصيفية ، الذرة ، المحاصيل الزيتية ، النباتات الطبية والعطرية .

وهذه النوعية من المحاصيل توفى باغراض التصدير (فاكهة ،
خضر ، نباتات طبية وعطرية) ، وبأغراض الاستهلاك المحلى وزيادة
الاكتفاء الذاتى (الحبوب ، القطن قصير التيلة ، المحاصيل الزيتية) . كما
ان وجود البرسيم سيؤدى الى زيادة انتاج اللحوم .

٣-٢-٢ الانتاج الحيوانى والسمكى

تعد محاصيل الاعلاف من المحاصيل الرئيسية الواجب زراعتها
بأراضى جنوب الوادى (كما سبق الذكر) ومن ثم فمن المتوقع تواجدها
فى جميع توليفات التراكيب المحصولية البديلة وذلك لأسباب فنية فى
المقام الاول وهى تحسين خواص وبناء التربة الزراعية ، ولذا فإن وجود
الثروة الحيوانية الكافية تعد ضرورة تفرضها هذه الظروف ، علاوة على
امكانية استغلال مخلفات المحاصيل الزراعية المختلفة فى تغذية تلك
الحيوانات .

تشير كذلك نتائج الدراسات الاستكشافية للغطاء النباتى لبعض
شواطئ بحيرة السد العالى عن وجود غطاء نباتى كثيف (ولكن من
نوعية فقيرة نسبيا وذات قيمة غذائية منخفضة تقبل عليها الجمال^(١)) ،
وجد كذلك ان المراعى الطبيعية تغطى معظم مساحة مثلث شلاتين
وابورماد وحلايب وخاصة بالقرب من مجارى السيول التى تتساقط سنويا
على تلك المنطقة^(٢) ، وهو ما يعنى امكانية اقامة مشروعات لتربية
الحيوانات بتلك المناطق تعتمد فى تغذيتها على المراعى الطبيعية .

(١) عبدالرحمن عبدالمجيد ، تنمية جنوب الوادى فى اطار تخطيط اقليمى ، ورقة عمل مقدمه
الى ندوة التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادى - افاق التخطيط وتحديات التنفيذ - مركز
بحوث الصحراء - نوفمبر ١٩٩٧ .

(٢) مركز بحوث الصحراء - تقرير فبراير ١٩٩٤

وجدير بالتنويه ان هناك بعض المحاذير بالنسبة لاقامة مشروعات لتربية الحيوانات بمنطقة جنوب الوادى ، اهمها مدى تكيف الحيوانات مع حرارة الجو والجفاف السائد بالمنطقة وخاصة السلالات الاجنبية منها والتي من المتوقع ان يتم التركيز عليها نظرا لما تتصف به من انتاجية مرتفعة تحسن من اقتصاديات الانتاج الحيوانى بتلك المنطقة . ولذا فقد اشتملت المزارع النموذجية الارشادية التى اقيمت بمواقع مختلفة بمنطقة جنوب الوادى على العديد من انواع الابقار والاغنام للوقوف على مدى نجاحها فى التأقلم واختيار انسب السلالات منها .

فضلا عن ذلك فإن تواجد العديد من مشروعات الانتاج الحيوانى للمناطق المجاورة ومنطقة جنوب الوادى يعتبر نموذج يمكن الاسترشاد به فى اختيار الانواع الملائمة للتربية من الحيوانات الزراعية المختلفة، وتعتبر تربية صفار الجمال (الحاش) من اكثر المشروعات ملائمة لمنطقة جنوب الوادى نظرا لما تتصف به تلك الحيوانات من قدره كبيرة على المقاومة وتحمل الظروف المناخية والبيئية السائدة ، فضلا عن قرب تلك المناطق من الحدود السودانية المصدر الاساسى لتوريد تلك الحيوانات . ويمكن تركيز مشروعات تربية الجمال بصفة خاصة فى المناطق الرعوية بشواطئ بحيرة السد العالى ومثلث حلايب : أبو رماد، شلاتين ، مع العمل على تحسين الموارد الرعوية بإدخال انواع من الشجيرات والاعلاف البقولية والنجيلية المناسبة .

من المقترح ايضا اقامة مشروعات لتربية سلاسل الابقار (وخاصة المستوردة) المنتجة للحوم والالبان بالمنطقة لتوفير المنتجات الحيوانية للسوق المحلى لسد الفجوة الحالية فيما بين الاحتياجات والانتاج المحلى منها ، وذلك بالاضافة الى التصدير الى الخارج ، الا ان المتخصصين (١) فى الانتاج الحيوانى يشيرون الى ضرورة التركيز على

(١) عبدالعزيز نور، مستقبل الانتاج الحيوانى والسمكى فى منطقة جنوب الوادى ، ورقة عمل مقدمه الى ندوة التنمية السابق الاشارة اليها .

حيوانات اللبن حيث أن مشروع مكثف لتربية ٢٠٠ ألف بقرة فى توشكى يمكن ان يوفر لمصر مليون طن لبن يتم انتاجها حاليا فى الوادى من ٢,٥ مليون رأس من الابقار ، واذا اخذ عامل ندره المياه فى الاعتبار فإن مشروع تربية الابقار لانتاج الالبان سيكون افضل من مثيله لانتاج اللحوم وذلك لارتفاع عائد الاستثمار /وحده المياه فى المشروع الاول عن الثانى/ حيث ان كيلو اللبن ينتج من استهلاك البقرة لمتر مكعب واحد من المياه ، بينما كيلو اللحم ينتج من استهلاك عشرة امثال تلك الكمية .

يمكن ايضا تربية الاغنام بالمنطقة ، حيث اثبتت التجارب (١) نجاح تربية الاغنام وخاصة تلك التى تعتمد على تربية اناث النعاج النيوزيلندية وتلقيحها بكباش محلية (نجدى أو نعيمى) والتى ثبتت انها افضل فى الاقلمه مع الظروف السائدة بالمنطقة عن الاناث المحلية ، ويمكن تغذية تلك الحيوانات على المراعى المروية والاعلاف البقولية (البرسيم الحجازى) والاعلاف النجيلية .

ويستلزم نجاح مشروعات الانتاج الحيوانى وجود الانشطة المكمله لها كالمجازر الالية ووحدات تصنيع اللحوم بالاضافة الى توفر البنية الاساسية والتسويقية اللازمه لاقامة مثل هذه المشروعات .

هذا وبالإضافة الى مشروعات الانتاج الزراعى والحيوانى من المتوقع ايضا ان تستغل منطقة جنوب الوادى فى الانتاج السمكى لسد العجز الحالى فى الانتاج المحلى منه وذلك من خلال المزارع السمكية التى يقترح ان تستمد مياهها من المياه الجوفية التى تمتاز بنقاوتها وخلوها من الشوائب ، فضلا عن انتظام درجة حرارتها .

(١) عبدالعزيز نور ، استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية فى مشروع الدلتا الجديدة (توشكى) ورقة عمل مقدمه الى ندوة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدلتا الجديدة توشكى .
المجموعة الاستشارية المصرية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش نومان الألمانية ، الاسكندرية، مايو ١٩٩٧ .

الفصل الرابع

٤- الأطار المؤسسى للتوسع الزراعى
فى جنوب الوادى

٤- الإطار المؤسسى للتوسع الزراعى

فى جنوب الوادى

تمهيد :

من البديهى أن للتوسع الزراعى بالاراضى الجديدة فى مناطق جنوب الوادى أهدافه القومية التى تسعى الدولة الى تحقيقها ، كما أن له محدداته ومعوقاته التى تختلف والى حد كبير فى الكثير منها عن محددات ومعوقات التنمية الزراعية فى الدلتا والوادى القديم . ومن هنا بقدر ما يكون التخطيط الجيد للإطار المؤسسى (بما يتضمنه من مؤسسات زراعية مختلفة) والسياسات الزراعية المتصلة بالتوسع الزراعى فى هذه المناطق بقدر ما يمكن تحقيق الأهداف القومية المخططة فى هذا الشأن والتعامل مع محددات ومعوقات التوسع الزراعى بها . ولذلك فإن هذا الجزء من الدراسة يهدف الى طرح تصورات الدراسة حول هذا الإطار المؤسسى فى ضوء أهداف ومحددات التوسع الزراعى فى هذه المناطق لما لها من انعكاسات فى تصميم وتشغيل الهيكل المؤسسى بها ، وذلك بعد التعريف وبإيجاز بهذه الأهداف والمحددات .

٤-١ محددات ومعوقات التوسع الزراعى فى جنوب الوادى

تنفرد مناطق الاراضى الجديدة فى جنوب الوادى ببعض المحددات والمغوقات التى تحد من التوسع الزراعى فيها . وإن كانت تتماثل مع غيرها بالنسبة لبعض المحددات الاخرى . ونورد فيما يلى بإيجاز أهم المحددات والمغوقات .

٤-١-١ تزايد الندره النسبية فى المياه

أوضحت الدراسة فى الجزء الثانى منها إن الموارد المائية المتاحة من المصادر المختلفه تتسم بالندره وبالتالى فإن التوسع فى الاراضى الجديدة بجنوب الوادى يتوقف على ما سيتم تدبيره من مياه سواء من مياه النيل او الآبار أو الصرف او تقليل المقننات المائية . ويظل عنصر المياه العنصر الحاسم فى التنمية الزراعيه بجنوب الوادى .

٤-١-٢ غياب البنيه الأساسيه وضخامة الاستثمارات اللازمه :

تتصف مناطق الاراضى الجديدة فى جنوب الوادى بغياب البنيه الأساسيه بها من طرق ، وكهرباء ، ومياه شرب الى جانب غياب الخدمات الاجتماعيه اللازمه من صحه ، وتعليم وأمن ، وغيرها ، وذلك فضلا عن الحاجة الى تنفيذ البنيه الأساسيه الزراعيه ذاتها من مصادر للرى ، والصرف الزراعى (إن وجد) الى جانب شبكات الرى والطرق الزراعيه ، والخدمات الزراعيه الاخرى ، ولهذا فإذا كان تنفيذ البنيه الأساسيه فى مثل هذه المناطق الى جانب ضرورة توفير الخدمات اللازمه لاقامه مجتمعات زراعيه بها يعد مطلبيا أساسيا لنجاح التوجه الى التوسع الزراعى فى هذه المناطق ، فإن مايلزم لتحقيق ذلك من استثمارات يمثل عبئا استثماريا يضاف الى الاعباء الاستثماريه اللازمه لاستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة ذاتها .

٤-١-٣ غياب الاسواق والافتقار الى المعاوومات الزراعيه :

تتصف مواقع الاراضى الجديدة والمستهدف زراعتها فى جنوب الوادى ببُعدها وبمسافات طويله عند المناطق الاهله بالسكان ومن ثم فهى تتصف بغياب الاسواق الزراعيه بها سواء بالنسبه للمنتج الزراعى المستهدف انتاجه من هذه الاراضى أو بالنسبه للمدخلات الزراعيه أو

الموارد البشرية اللازمة للنشاط الزراعى فى هذه المناطق ، وهو ما قد يفرض بدوره بعض المشاكل او المعوقات التسويقية والتي قد تؤثر بدورها على درجة الاداء فى النشاط الانتاجى الزراعى ما لم يوجد التخطيط الجيد واختيار المؤسسات اللازمة للتغلب على مثل هذه المشاكل أو المعوقات . أضف الى ذلك ايضا ان المعلومات الزراعية حول الاراضى الجديدة فى هذه المناطق لم تتوافر بعد بالمقدر والنوعية المطلوبة لتحديد الاختيار الافضل لانماط استغلالها ، وتحديد احتياجاتها من مدخلات وتكنولوجيا الانتاج الزراعى ، حيث مازالت هناك الحاجة الى اجراء البحوث والدراسات التطبيقية حول طبوغرافيه الاراضى الزراعية بها ونوعية التربة الزراعية ومكوناتها العنصرية ، والظروف المناخية ، والنباتات والمحاصيل الزراعية التى يمكن زراعتها ، والحيوانات الزراعية، والظروف المناخية والبيئية الاخرى ، وهو ما يضيف بعدا اخر للتخطيط من اجل التوسع الزراعى فى هذه المناطق .

٤-١-٤ غياب الوضوح فى التبعية الادارية لهذه المناطق :

إن غياب الوضوح فى التبعية الادارية لمناطق الاراضى الجديدة فى جنوب الوادى قد يفرض بدوره الكثير من المشاكل والمعوقات امام المجموعات المستهدفة او الراغبة فى المشاركة فى النشاط الزراعى ، حيث قد يتعذر او يصعب عليها الحصول على الخدمات الاقتصادية والادارية المتاحة بالاقاليم المجاورة فضلا عن ما قد يحدث هناك من ارتباك وصعوبات امام هذه المجموعات بالنسبة لتنفيذ اعمالها الاجرائية المتصلة بنشاطها الزراعى . هذا كما أن محاولة التغلب على مثل هذه الصعوبات او المشاكل والمعوقات عن طريق الادارة المركزية يفرض بدوره الكثير من الصعوبات امام المجموعات الراغبة فى الاستقرار وممارسة النشاط الزراعى ، وهو ما يضيف بعدا اخر للتخطيط لادارة التنمية فى مثل هذه المناطق .

٥-١-٤ محددات ومعوقات تكنولوجية ومالية أخرى :

هناك أيضا بعض المحددات والمعوقات الأخرى التي تفرضها طبيعة موقع الأراضي الجديدة في جنوب الوادي ، وطبيعة البرامج والمشروعات اللازمة لاستيطان هذه المناطق . ومن هذه المحددات والمعوقات - وعلى سبيل المثال - وجود الأراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها في منطقة مغلقة حيث انفصلها - وبحكم الطبيعة - عن مصادر الصرف الزراعي ومن ثم صعوبة وجود شبكة للصرف الزراعي في هذه المناطق مما يعنى بدوره الى احتمالات ان يتم الصرف الزراعي ذاتيا في باطن التربة الزراعية وهو ما قد يفرض بدوره وجود بعض المشاكل والمعوقات مستقبلا - كارتفاع المياه فوق سطح التربة الزراعية أو تملحها - ما لم يوجد الوسائل الفنية والتكنولوجية اللازمة لمقابلة مثل هذه المشاكل أو المعوقات . وكذلك أيضا فإن استيطان هذه المناطق وبحكم طبيعة برامج ومشروعاته تتميز بطول فترة التفريخ أمام الحاجة الى تنفيذ الاساسية المطلوبة ، وذلك الى جانب ارتفاع درجة المخاطرة بها بالنسبة لنتائجها الزراعية والاقتصادية بالقياس الى غيرها من برامج التنمية الأخرى في المناطق الأهل بالسكان، فضلا عن الاحتمالات الضعيفة لاسترداد الدولة للاستثمارات العامة التي تنفقها في مثل هذه المشروعات أو تحقيق إيرادات مالية منها ، كما يغلب على برامج الاستيطان التي لاتساندها الدولة بقدر كافى ظهور نتائج ضارة بالبيئة (١) .

٥-٢ الإطار المؤسسى :

على الرغم من أن الأولويات المحددة من قبل المخطط وواضحة السياسة بالنسبة لاهداف التوسع الزراعي بالأراضي الجديدة في مناطق جنوب الوادي ، لم تتضح بعد - بالنسبة للدراسة الحالية - إلا انه يمكن

1) World Bank, Agricultural land settlement, washington, 1978

طرح تصورات الدراسة بشأن الاطار المؤسسى فى هذه المناطق فيما يلى :

٤-٢-١ حيازة الاراضى الزراعية (المزرعه) :

من أولى التساؤلات التى تطرح حول حيازة الاراضى الزراعية فى هذه المناطق هو التساؤل عن حجم الحيازة الزراعية ؟ . وهنا قد تتباين الاراء والاجابات عن هذا التساؤل تبعاً للرؤيا حول علاقة حجم الحيازة بأهداف التنمية وأولوياتها من ناحية ومحددات ومعوقات التوسع الزراعى فى المنطقة من ناحية اخرى . حيث أن هناك من الاراء والنظريات التى ترى فى المزرعه الصغيرة الوسيلة فى تحقيق الاهداف الخاصة بتوفير فرص العمل المنتج امام العدد الاكبر من القوى العاملة العاطلة والفقراء من السكان . وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل والثروة الزراعية، وذلك باعتبار حيازة الارض الزراعية وتملكها وبما تتضمنه من توفير فرص العمل المنتج وتحسين مستوى دخول الفقراء يعد بمثابة الحافز على انتقال قوى العمل والفقراء الى المناطق الجديدة واستيطانها . وعلى الرغم من التسليم بذلك من قبل بعض الاراء والنظريات الاخرى ، الا انها ترى فى المزرعه الصغيرة عدم قدرتها على تحقيق الكفاءة فى استخدامات الموارد الزراعية لاستنادها فى نشاطها على الأساليب الانتاجية المكثفه لعنصر العمل لافتقارها لمصادر التمويل اللازمه - سواء تمويل ذاتى أو عن طريق الاقتراض - لإقتناء الموارد الرأسماليه اللازمة لأخذ بتكنولوجيا الإنتاج المتطورة ، فضلاً عن استجابتها المتأخره فى هذا الشأن الى جانب حاجتها الى الدعم الحكومى فى اغلب الأحوال ، ومن ثم فهي ترى فى الاعتماد على المزارع الصغيره بطء عمليات التنميه فى هذه المناطق ومن ثم عدم قدره على زيادة معدلات النمو الاقتصادى (١) . ولذلك فإن الاراء والنظريات الأخيره ترى فى المزارع

1) World Bank, Agricultural land settlement, washington, 1978

الكبيره الواسيله لتحقيق الهدف الخاص بزيادة معدل النمو الاقتصادى حيث امكانية المزارع الكبيره فى تدبير الموارد المالىه اللازمه - سواء من مصادرها الذاتيه او الاقتراض - لتكثيف رأس المال المزرعى واستخدام الأساليب الانتاجيه املتطوره المكثفه لرأس المال ومن ثم امكانياتها فى زيادة الانتاجيه والانتاج بمعدلات أكبر وأسرع وذلك فضلا عن استجابتها لمؤشرات السوق بدرجة أكبر عنه فى حالة المزارع الصغيره .

هذا وهناك أيضا من الآراء التى تتناقض مع الآراء الأخيره استنادا على نتائج التجارب العمليه لكثير من الدول ، حيث يقول هانس بنسوانجر مامضمونه (١) : (لقد دفعت الدول الشيوعيه وكثير من الدول الرأسماليه ثمنا باهظا نتيجة لافتراضها أن المزارع الكبيره أكثر كفاءة عن المزارع الصغيره دون وجود البرهان العملى على ذلك . فالقول بأن المزارع الكبيره هى الأنسب بالنسبة للتنميه الزراعيه ماهى إلا مغالطة سواء . من الناحية التكنولوجية أو الديناميكية . فعلى الرغم من أن مزارعهم تدار جيدا وبكفاءة فنية محققه أحجام كبيره من الانتاج، إلا أن التكلفة الاقتصادية لانتاجها تزيد وبكثير عن التكلفة الاقتصادية للانتاج بالمزارع الصغيره التى تعتمد أساسا على العمل العائلى، وذلك رغما عن أن مزارعهم الكبيره تعد مكثفه لرأس المال وتولد القليل من فرص العمل، بينما تعتمد المزارع الصغيره على الأساليب المكثفه لعنصر العمل بسبب محدودية ثروتها وضعف قدرتها على الاقتراض إلا أنها تولد فرص عمل أكثر عن المزارع الكبيره . إن إعتقاد الدول الشيوعيه فى تفوق المزارع الكبيره كان من الأسباب الرئيسيه فى فشل الزراعة الجماعية بها - أما فى دول إقتصاديات السوق فقد أدى هذا الاعتقاد الى وجود برامج وسياسات تفضيلية ومكلفه فى صالح المزارع الكبيره ، حيث تضمنت هذه البرامج والسياسات على دعم كبير لمستلزمات الانتاج والاستثمارات

1) Hans p.Binswanger, Agricultural and Rural development, world Bank, 1994 .

الزراعية الى جانب الدعم فى التسويق وفى الائتمان • ويرى بنسوانجر أن اقتصاديات الحجم الأصلية توجد فقط فى حالة المحاصيل الزراعية التصديرية أو التى تصنع ، حيث لا تنشأ اقتصاديات الحجم هنا من اقتصاديات حجم المزرعة ، ولكنها تنشأ من اقتصاديات حجم النقل والتصنيع لهذه المحاصيل ، والتى يجب أن تتناسق مع مواعيد حصاد هذه المحاصيل ، وفى بعض المحاصيل الأخرى قد تتواجد إقتصاديات التكنولوجيا إذا ما كان على المزارع أن يمتلك الآلات الزراعية الكبيرة وبسبب اقتصاديات الحجم فى جمع المعلومات حول التكنولوجيا ، والتسويق والائتمان، إلا أنه يمكن مقابلة هذه الاقتصاديات التكنولوجية عن طريق وجود الحوافز المشجعة للعمل العائلى فى المزارع التى تعتمد بدرجة أكبر على الأسرة فى توفير مايلزمها من عمل • كما يرى نفس الكاتب أنه كلما كان حجم المزرعة كبيراً كلما كبرت تكلفة الفرصة البديلة للعمل العائلى والمهارات الإدارية خارج الزراعة ، ومن ثم فإن الحجم الأمثل للمزرعة يتجه الى الزيادة مع استمرارية التنمية • إن ذلك لايعنى بالضرورة أن المزارع الصغيرة قد لا تشكل قيوداً على نمو الزراعة ، وإن كانت التجربة الحديثه فى كل من الصين، وفيتنام، واليابان تشير الى أن هذه المخاوف قد تم التغلّاه فيها بشكل كبير حيث أن النمو الزراعى فى الصين قد حطم كل سجلات العالم خلال الستة عشر سنة الأخيرة على الرغم من أن متوسط حجم المزرعه يبلغ نحو نصف هكتار • كذلك فإن الاختيار المشاهد لتكنولوجيا الثورة الخضراء بواسطة صغار الزراع فى كثير من دول آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وشمال أفريقيا قد بدد والى حد كبير الآراء والأفكار التى ترى تخلف وتقاعس صغار الحائزين • فالمزارع الصغيره نادراً ماتتأخر سنوات قليلة عن المزارع الكبيرة فى اختيار التكنولوجيا ، حيث تشير تجارب هذه الدول الى أن المزارع الصغيرة لم تختار فقط التكنولوجيا التى يمكن تجزئتها كالأسمدة، والمبيدات والبذور المحسنه ، بل أنها اختارت أيضاً الآلات والمعدات من خلال الترتيبات الخاصه بتأجيرها ومن خلال السوق بعد أن تكون اقتصاديات الحجم مؤكدة) •

هذا وقد يؤكد على آراء بنسوانجر ماسجلته الزراعة المصرية ذاتها من نمو في الانتاجية الزراعيه خلال فترة العقدين الأخيرين على الرغم من سيادة المزارع القزميه والصغيره بها حيث يصل متوسط الحيازه الزراعيه بها نحو الهكتار تقريبا . وحيث انتشر استخدام عناصر تكنولوجيا الإنتاج المحسنه من بذور ، وأسمدة كيماويه ، ومبيدات إلى جانب التوسع في إستخدامات الميكنة الزراعيه وفي مجالاتها المتنوعه من خلال السوق ، والترقيات المتصله بتأجيرها ، هذا كما تشير إحدى الدراسات (١) إلى وجود الاستجابة لمؤشرات السوق بين المزارع المصريه الصغيره من خلال ماسجلته هذه المزارع في العقود الثلاث الأخيرة من تراكم رأسمالى فى أصولها المزرعيه متضمنة الآلات والمعدات الزراعيه ومن خلال إتجاهات الانتاج بها تبعا للإتجاهات التى فرضتها مؤشرات السوق خلال هذه الفتره .

إن ما سبق الاشاره اليه من آراء حول الاستناد على المزارع الصغيره فى التوسع الزراعى فى مناطق الأراضى الجديدة ، وإن كانت تشير الى احتمالات وجود تناقض بين هدفى زيادة فرص العمل أمام الفقراء ، وتحقيق العداله الاجتماعيه فى توزيع الدخل من ناحية وهدف تحقيق الكفاءة وزيادة معدل النمو الاقصادى من ناحية اخرى على المدى القصير ، إلا أنها تشير أيضا الى احتمالات تكامل هذه الأهداف على المدى الطويل . ومن هنا اذا كان من المتصور أن تكون الأوليه الأولى لهدفى زيادة فرص العمل ، وتحقيق العداله الاجتماعيه فى توزيع الدخل بين اهداف التوسع الزراعى فى مناطق جنوب الوادى ، فإنه لمن الطبيعى أن تكون للمزارع الصغيره السيادة فى هذا التوجه ، لما يمثله ذلك من وسيلة وحافز على انتقال عدد أكبر من قوى العمل العاطله والفقراء الى المناطق الجديدة والاستيطان بها ومن ثم تخفيف الضغوط المتزايدة للسكان على مناطق الأراضى القديمه .

وهنا أيضا - ومرة أخرى - قد يكون هناك من الآراء التي تشجع الاستناد على سيادة المزارع الكبيرة في التوسع الزراعي في هذه المناطق - بغض النظر عن أولويات أهداف التنمية بها - وذلك باعتبارها أكثر قدرة على التعامل مع محددات ومعوقات التوسع الزراعي في هذه المناطق فضلا عن ماتساهم به في توفير فرص العمل المنتج أمام قوى العمل العاطلة، وإن كان بدرجة أقل عنه في حالة سيادة المزارع الصغيره - ومن المبررات التي تستند اليها هذه الآراء مايمكن تصوره فيمايلي :

* إن التدره النسبيه في المياه تفرض ضرورة استخدام نظم وأساليب رى متطورة بغرض الوصول الى المقننات المائية للمحاصيل المتوقع زراعتها الى ادنى حد ممكن . وهو مايستلزم بدوره إستخدام فنون وتكنولوجيا رى متطورة تستلزم استثمارات كبيرة ، ومن هنا فإن المزارع الكبيرة تتميز بقدرتها على تمويل الاستثمارات المطلوبه في هذا المجال فضلا عن قدرتها على إدارة وتشغيل مثل هذه النظم عنه في حالة المزارع الصغيره .

* ان القدرة التمويلية الكبيرة للمزارع الكبيرة الى جانب اقتصاديات الحجم بها تسمح بإقتناءها وتشغيلها للآلات والمعدات الزراعية الكبيرة سواء في مجال اعداد الأرض للزراعة أو خدمة وحصاد المحاصيل المنزرعة ، ومن ثم قدرتها على مواجهة غياب الأيدي العاملة الزراعية في هذه المناطق .

* إن المزارع الكبيرة وبحكم حيازتها لمساحات كبيرة من الأراضي تساعد على تخفيف الأعباء الاستثمارية المطلوبة من قبل الدولة لتنفيذ البنية الأساسية اللازمة في هذه المناطق من طرق ، وشبكات رى ، وكهرباء ، وذلك بقدر امتدادات هذه البنية داخل المساحات المخصصة للمزارع الكبيرة ، وذلك عكس الحال في حالة تخصيص هذه المساحات الى المزارع الصغيرة ومن ثم الحاجة الى استكمال أعمال البنية الأساسية لتشمل هذه المساحات .

إن المزارع الكبيرة - وبحكم توافر القدرة التمويلية لديها - يمكن أن تتغلب على مشكلة نقص الطلب على المنتج الزراعى فى المنطقه من خلال إقامة الصناعات اللازمة لتصنيع المحاصيل الخام الزراعيه فى المنطقه وتسويقها الى خارج المنطقه فى صورة منتج نهائى ، كما تتوافر لديها القدرة على تسويق البعض الآخر من المحاصيل فى صورتها المنتجه عليها بحكم انتاجها الكبير ومن ثم توافر اقتصاديات الحجم لديها بالنسبة للتسويق ، وهنا أيضا يمكن لهذه المزارع خدمة ما يوجد من مزارع صغيرة فى هذا المجال سواء عبر الصناعات الزراعيه التى تقيمها أو تسويق الفائض لديها من محاصيل .

إن المزارع الكبيرة ليست فى حاجة الى دعم حكومى كبير فى مجال تكنولوجيا الانتاج والارشاد ، أو التسويق والائتمان ، وذلك عكس الحال فى حالة المزارع الصغيره التى قد تكون فى حاجة الى دعم وخدمات حكومية أكبر ، حيث قدرة المزارع الكبيرة على استغلال وتطبيق تكنولوجيا الانتاج المتطوره عنه فى حالة المزارع الصغيره الى جانب قدرتها على التسويق والاقتراض .

إن المبررات المشار اليها والتي يستند عليها فى تبرير قدرة المزارع الكبيرة على التعامل مع محددات ومعوقات التوسع الزراعى فى منطقة جنوب الوادى أكثر منه فى حالة المزارع الصغيره قد تبدو مقبولة من الناحيه النظرية ، إلا أنه قد يقابل البعض منها من ناحية اخرى بعض الآراء التى ترى تماثل المزارع الصغيره مع المزارع الكبيرة فى التعامل مع بعض هذه المحددات والقيود ، وذلك استنادا على نتائج التجربة المصريه والواقع المشاهد فى هذا المجال . ويمكن تصور هذه الآراء الأخيره فيما يلى :

إذا كانت مزايا المزارع الكبيرة التي تضمنتها المبررات المشار إليها ترجع إلى قدرتها التمويلية الكبيرة ، فإن هذه المزارع تستند في تمويل الكثير من نشاطها على الاقتراض من البنوك ومصادر التمويل الأخرى (باعتبارها أقدر على الاقتراض عن المزارع الصغيرة) وهو ما يمكن توفيره أيضا بالنسبة للمزارع الصغيرة إذا ما وجدت السياسة الائتمانية والتنظيمات التي تساعد وتشجع مثل هذه المزارع على الوقوف على خطوط الاقتراض ، مثل المزارع الكبيرة، أي وبعبارة أخرى إذا كانت المزارع الكبيرة تعتمد في تمويل الكثير من نشاطها على أموال ليست مملوكة لها ذاتيا (أموال البنوك) ، فإنه بإمكان المزارع الصغيرة أيضا استخدام هذه الأموال في استثماراتها المزرعية وتمويل نشاطها مع وجود السياسة الائتمانية التي تشجعهم وتساعدهم على ذلك .

إن التخوف من عدم قدرة المزارع الصغيرة على تمويل الاستثمارات اللازمة لاقتناءها لنظم وتكنولوجيا الري المتطورة وتشغيلها بكفاءة كما هو متوقع في حالة المزارع الكبيرة (المواجهة مشكلة تزايد الندره النسبيه في المياه) مردود عليه بنماذج النجاح في تطبيق مثل هذه النظم والتكنولوجيا وتشغيلها بكفاءة في المزارع الصغيرة في محافظة شمال سيناء وغيرها من المناطق - حيث تسجل تجربة التنمية الزراعية في شمال سيناء توسعا ملحوظا في الأراضي المنزرعه بها خلال السنوات الأخيرة مستنده في ذلك على الحيازات الصغيرة للأراضي الزراعية مع تطبيق أساليب وتكنولوجيا الري المتطورة في ظل محدودية الموارد المائية بها .

إذا كانت المزارع الكبيرة قادرة على حيازة وتشغيل الآلات والمعدات الزراعية الكبيرة لمواجهة مشكلة غياب الأيدي العاملة الزراعية في هذه المناطق (وهو ما يتنافى مع أولويات أهداف التوسع الزراعي في هذه المنطقة) ، فإن المزارع الصغيرة بدورها

لا يتوقع أن تواجه مثل هذه المشكلة لاعتمادها في نشاطها الزراعى على المتاح لديها من عمل عائلى . وهنا أيضا قد تثار بعض التساؤلات والمخاوف بالنسبة للمزارع الكبيرة إذا لم تتواجد المزارع الصغيرة فى هذه المناطق بالقدر الكافى باعتبارها مصدرا أساسيا لتوفير الأيدي العاملة الزراعيه اللازمه للمزارع الكبيرة . فإذا لم تتواجد المزارع الصغيره فى هذه المناطق بالقدر الكافى (وبما هو متاح لديها من فائض فى العمل العائلى) من أين يتم تدبير احتياجات المزارع الكبيرة من قوى العمل المستديم؟ . وهنا فمن الطبيعى أن يكون البديل هو تدبيرها من خارج هذه المناطق من الوادى والدلتا ، حيث يتوقع فى هذه الحالة ارتفاع تكلفة الحصول عليها، أمام ارتفاع تكلفة الفرصه البديله لهذه الشريحه من قوى العمل المستديم بالوادى والدلتا الى جانب ارتفاع درجة المخاطرة من منظورها مع انتقالها الى هذه المناطق (وإلى مسافات طويلة من موطنها الأصلى) والتخوف من عدم الاستقرار، وهى عوامل قد تدفع بأجورها الى المستوى الذى يحفزها الى الانتقال للعمل فى هذه المناطق ومما يتوقع معه ارتفاع تكلفة حصول المزارع الكبيرة على هذه الشريحه من قوى العمل المستديم . أضف الى ذلك أيضا ان انتقال النسبه الغالبه من هذه الشريحه من قوى العمل المستديم - فى حالة حصولها على الأجور المحفزة على ذلك - قد يغلب عليها طابع الهجره الفرديه للأفراد الراغبين فى العمل دون انتقال الأسرة ذاتها اما بسبب التخوف من عدم الاستقرار فى العمل أو بسبب توافر فرصة العمل لرب الأسرة فقط دون غيره من أفراد الأسره ، أو بسبب هجرة من لا يعملون غيرهم ، وهو ما يتنافى مع أولويات أهداف التوسع الزراعى فى مثل هذه المناطق . كذلك أيضا ومن ناحية أخرى هل يعنى استخدام المزارع الكبيره للآلات والمعدات الزراعيه فى أداء اعمالها الزراعيه (أى وبمعنى آخر الميكنه الكامله للعمليات الزراعيه) استغناءها كلية عن العمالة الزراعيه الموسميّه؟ .

وهنا أيضا يمكن القول بأن النشاط الزراعى وبحكم طبيعته وحاجته من الأيدى العاملة الزراعيه والتي تتصف بالموسميه ، لا يمكنه الاستغناء عن قوى العمل الزراعى الموسمى ، فالميكنة الزراعيه وإن كانت تخفف من حدة التقلبات فى الاحتياجات من العماله الزراعيه بين المواسم المختلفه ، إلا أنها لا يمكن أن تقضى على هذه التقلبات بصورة كلية، ومن ثم فما هو المصدر لتدبير احتياجات المزارع الكبيرة من الأيدى العاملة الزراعيه الموسميه مالم تتواجد المزارع الصغيره بالقدر الكافى فى هذه المنطقه؟ ٠٠٠ فاذا كان البديل لذلك تدبير الاحتياجات من العماله الموسميه من مناطق الدلتا والوادي ، فإن ارتفاع اجورها المحفزة على الانتقال لفترات موسميه تعد أعلى عنه فى هذه المناطق القديمه فضلا عن تكلفة نقلها واعاشتها وهو ما يصاحبه بالتالى ارتفاع تكلفة الحصول على العماله الموسميه بالنسبة للمزارع الكبيرة فى المناطق الجديدة عنه فى مناطق الوادي والدلتا ٠ أما اذا كان البديل توفير هذه العماله عن طريق وجود قوى العمل المستديمه فهو ما يمثل كذلك ارتفاع تكلفة الحصول على العماله الموسميه بالنسبة للمزارع الكبيرة حيث اضطرأها لدفع اجور لشريحة من العمال ليست فى حاجة اليها الا فى مواسم محددة ٠ إن ما سبق ذكره انما يشير الى ان عدم وجود المزارع الصغيره بالقدر الكافى فى المناطق الجديدة بجنوب الوادي يؤدى بالتبعيه الى الاحتمالات المؤكدة لزيادة تكلفة تدبير إحتياجات المزارع الكبيرة بها من الايدى العاملة الزراعيه ، والى مستويات قد تفقدها مزايا استخدام الميكنة الزراعيه فى اداء اعمالها الزراعيه بل قد تتخطاها الى المستويات التى تؤثر سلبا على اقتصاديات هذه المزارع ٠ وفى هذا الشأن - وعلى الرغم مما قد يوجد من نماذج النجاح فى بعض المزارع الكبيرة فى الامتدادات الطبيعيه لمناطق الدلتا والوادي - يجدر التساؤل عن مصير مزارع اخرى كبيرة فى نفس المناطق كمشروع الصالحية او مزارع دله والتي وجدت فى مناطق متاخمة للدلتا والوادي القديم

حيث امكانية تدبيرها لاحتياجاتها من الايدي العاملة الزراعية من المناطق الاخيرة بتكلفة أقل بالقياس الى منطقة مماثلة لمنطقة جنوب الوادي ، وذلك على الرغم من استخدامها للميكنة الزراعية الى جانب غياب مشكلة التسويق بالنسبة لها ، حيث قربها من مراكز الاستهلاك الرئيسية وتنفيذها لمشروعات التصنيع الزراعي اللازمه لها . وهنا قد تكون الاجابة على هذا التساؤل في انها تكمن في ضعف الادارة المزرعية بهذه المشروعات . واذا امكن القبول بهذا السبب بالنسبة لمشروع الصالحية باعتباره مشروعا مملوكا للقطاع العام ، فإن التساؤل يظل مطروحا حول مشروع مزارع دله وهو من مشروعات الاستثمار الخاص في الزراعة .

مع التسليم بالمبرر القائل بأن المزارع الكبيرة تساعد على التخفيف من الاعباء الاستثمارية المطلوبة من قبل الدولة لتنفيذ البنية الاساسية اللازمه في هذه المناطق من شبكات طرق ، وري ، وكهرباء بقدر امتداد هذه الشبكات في مزارعها ، الا انه يمكن القول ايضا بأن هذا الهدف يمكن تحقيقه مع وجود المزارع الصغيرة وذلك عن طريق توطين المزارع الصغيرة على جانبي الامتداد المباشر لقنوات الري والطرق الرئيسية العامة التي تتحمل الدولة تكلفة تنفيذها ، وبالاغماق المناسبة من امتدادات قنوات الري والطرق المشار اليها ، والتي تسمح للمزارع الصغيرة بالاستفادة من هذه الشبكات بتكليف مناسبة دون تحمل الدولة لاعباء اضافية في هذا الشأن ، اما المزارع الكبيرة فيمكن توطينها في اعماق تاليه بعد المزارع الصغيرة على امتداد هذه الشبكة من الطرق وترع الري حيث يمكن لهذه المزارع الكبيرة تحمل امتداد هذه الشبكة الى الاراضي المخصصة لها عبر عمق المزارع الصغيرة، حيث لايتوقع ان يصاحب ذلك زيادة ملموسة في تكاليف انشاء البنية الاساسية في المزارع الكبيرة اذا ماقيست بالمساحات المخصصة لها .

كذلك أيضا ومع التسليم بقدرة المزارع الكبيرة على التغلب على مشكلة نقص الطلب على المنتج الزراعى بالمنطقة حيث توافر إقتصاديات الحجم لديها لتسويق إنتاجها خارج المنطقة فى صورته الخام أو بعد تصنيعه بالمنطقة ، فإن بإمكان المزارع الصغيره أيضا التغلب على هذه المشكلة إذا ما وجدت التنظيمات الزراعية المساعدة على ذلك مثل الجمعيات التعاونية أو تنظيم هذه المزارع فى شكل شركات أو اتحادات منتجين ، وذلك ليس بهدف التغلب على مشكلة التسويق فقط بل لما لمثل هذه التنظيمات من دور فعال فى مساعدة هذه المزارع سواء فى مراحل الاستثمار الأولى أو فى مراحل تشغيلها بما يمكنه أن تقدمه من خدمات . أضف الى ذلك أيضا أهمية وجود المزارع الصغيره فى هذه المنطقة باعتبارها من العوامل المساعدة الأساسية لتهجير عدد أكبر من السكان من مناطق الدلتا والوادي الى داخل هذه المناطق الجديدة وهو مايعنى بدوره تدفق جانبيا من الطلب على المنتجات الزراعية من المناطق الأولى المزدهمة الى المناطق الجديدة بجنوب الوادي مما يقلل بدوره من تدفقات المنتج الزراعى من داخل هذه المناطق الى خارجها ومن ثم التخفيف من مشكلة نقص الطلب على المنتج الزراعى داخل هذه المناطق الجديدة .

إذا كان هناك من الآراء التى ترى فى وجود المزارع الصغيرة فى مثل هذه المناطق الجديدة الحاجه الى مزيد من الدعم والخدمات الحكومية فى مجالات نقل التكنولوجيا والارشاد والتسويق والائتمان، فإن المزارع الكبيرة فى المقابل تسعى الى الحصول على الاعفاءات الضريبية والجمركية على وارداتها من السلع الاستثمارية اللازمة لنشاطها فى هذه المناطق بحكم ما تتضمنه قوانين حوافز الاستثمار ، وهو ماقد يتعذر تنفيذه بالنسبة للمزارع الصغيره .

إن ماسبق الاشاره اليه من مبررات مؤيده لسيادة المزارع الصغيره أو تلك المبررات المؤيده لسيادة المزارع الكبيره فى المناطق الجديده بجنوب الوادى انما تشير فى مضمونها الاجمالى الى أن سياده المزارع الصغيره فى هذه المناطق يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعيه المخططه للتوسع الزراعى بها ، كما يشير فى نفس الوقت الى قدرة هذه المزارع على التعامل مع بعض محددات ومعوقات التنميه بها، وعلى نحو يماثل قدرة المزارع الكبيره ، كما يمكنها أيضا التعامل مع البعض الآخر من هذه المحددات والمعوقات اذا ما وجدت التنظيمات والسياسات اللازمه فى هذا الشأن . ذلك فضلا عن أن وجود المزارع الصغيره فى هذه المناطق يعد بمثابة عامل مساعد لتغلب المزارع الكبيره ذاتها على بعض المشاكل والمعوقات التى يحتمل أن تواجهها .

هذا وبناء على ماسبق ذكره فإنه لمن المتصور أن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعيه القومية للتوسع الزراعى فى مناطق جنوب الوادى، مع تقليل عوامل المخاطره به يستلزم الاستناد على توليفه متنوعه من المزارع الصغيره ، والمتوسطه والكبيره والتى يمكن ان تتفاعل معا فى التعامل مع محددات ومعوقات التوسع الزراعى فى هذه المناطق وتحقيق الأهداف المخططه له . وهنا أيضا فإنه لمن المتصور أن يكون للمزارع الصغيره السيادة فى هذه المناطق من حيث العدد وبمساحه اجماليه تشغل مايقرب من ٥٠ - ٦٠% من اجمالى المساحه المستهدف استصلاحها واستزراعها فى هذه المناطق وذلك باعتبار هذه الفئة من المزارع هى السبيل لتوجيه العدد الأكبر من السكان لاستيطان هذه الأراضى من ناحيه الى جانب كونها تعد المصدر الأساسى لتوفير الأيدي العامله الزراعيه اللازمه لغيرها من المزارع الأكبر منها من ناحيه أخرى . أما المزارع المتوسطه والكبيره فيمكن أن تشغل مساحه اجماليه تبلغ نحو ٤٠ - ٥٠% من اجمالى المساحه المستهدف استصلاحها واستزراعها وحيث يتوقف تعدادها على حجم الطلب على الفئات المختلفه من أحجام المزارع المتوسطه والكبيره كما انه من حيث التوقيت فيمكن البدء بالمزارع

الكبيره والمتوسطه لمقدرتها على توفير البنيه الأساسيه ، يلى ذلك وقد يكون فى توقيت متتالى نشر المزارع الصغيره ، والتي تحتاج الى بنيه مؤسسيه ودعم مؤسسى يمكنها من الاستقرار والانتاج ، مع الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقه فى هذا المجال وحتى يمكن تجنب سلبيات تلك التجارب .

ونقصد هنا البنيه المؤسسيه المجتمعيه . اى التى تساعد فى إقامه المجتمع سواء من نواحى الخدمات أو المرافق أو ماشابه ذلك والتي لن تقيمها الدوله ولكن المشاريع الكبيره . وهنا يمكن أن يطرح التساؤل حول نوعيه الفئات الاجتماعيه المستهدفه بالمشاركه فى التوسع الزراعى فى هذه المناطق أو تلك المجموعات الراغبه فى المشاركه فى هذا النشاط ؟ ... وماهو حجم المزرعه المتوقع بالنسبه لكل من هذه المجموعات ؟ ... وهنا فإنه لمن المتصور ان تشمل هذه المجموعات على كل من الفئات الاجتماعيه التاليه :

المعدمين من فقراء الريف :

حيث تضم هذه الشريحه فقراء الريف العاملين بأجر يومى وغير حائزين لأراضى زراعيه .

صغار الحائزين لأراضى زراعيه :

وهى تضم تلك الفئات من المزارعين الحائزين لمساحات قزميه من الأراضى الزراعيه .

أصحاب المدخرات الصغيره :

وتضم هذه الفئة أصحاب المدخرات الصغيره الراغبين فى استثمارها فى هذا النشاط ، والتي قد تشتمل على البعض من المسرحيين من الشرطه والجيش وأصحاب المعاشات الى جانب بعض الفئات الاجتماعيه الأخرى من أصحاب المدخرات الصغيره .

الزراع أصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة :

وهي تضم المزارعين من مالكي الأراضي الزراعية بحيازات متوسطة أو كبيرة والراغبين في توسيع ملكيتهم الزراعية ونشاطهم الزراعي من خلال بيع مآلديهم من أصول زراعية في مناطق الوادي والدلتا واحلالها بأصول زراعية أخرى في مثل هذه المناطق .

متوسطى وكبار المستثمرين :

وهي تضم المستثمرين الراغبين في تنوع استثماراتهم أو الاستثمار في هذا المشروع .

شباب الخريجين :

وهي تضم خريجي الجامعات والتعليم المتوسط والعاطلين عن العمل .

إن تحديد الفئات الاجتماعية المستهدفة أو الراغبة في المشاركة في التوسع الزراعي في مناطق جنوب الوادي على النحو السابق ذكره لايعنى بالضرورة مشاركة أى من الأفراد والمنتمين اليها في هذا النشاط عشوائيا ، بل يعد الاختيار الجيد لها من العوامل الحاكمة للنجاح في استيطان هذه المناطق الجديدة ، حيث يتوقف النجاح في ذلك والى حد كبير على خصائص أسرة المستوطن ودوافعها الى الهجره . ومن ثم فإنه لمن المتصور أن يكون لكل من فئتي المعدمين من فقراء الريف وصغار الحائزين للأراضي الزراعية النصيب الأكبر في تملك المزارع الصغيره لما تتميز به هذه الفئات من خبره عمليه في النشاط الزراعي الى جانب قدره على تحمل الجهد البشري الذي تفرضه طبيعة عمليات الاستصلاح والاستزراع في هذه المناطق الجديدة بما تتضمنه الحياه الاجتماعيه بها في السنوات الأولى من صعوبات ، وذلك فضلا عن وجود العماله الأسريه التي تبحث عن فرص العمل ووجود الخافز لديها في تملك وحيازه الأصول الزراعيه وتحسين مستوى معيشتها . كذلك أيضا قد يكون هناك

اعداد كبيره من أصحاب المدخرات الصغيره التى تتوافر لديها نفس الظروف والحافز الذى لدى كل من الفئتين المشار اليهما . وكذلك أيضا بالنسبه للزراع أصحاب الحيازات المتوسطه والكبيره فإن وجود الرغبه بين البعض منهم فى توسيع نشاطه الزراعى وتملكه لمساحه أكبر من الأراضى الزراعيه عن تلك التى يستغلها فى مناطق الدلتا والوادي الى جانب كون النشاط الزراعى يعد بمثابة المهنة الأساسيه له ولأفراد أسرته من قوى العمل الزراعى ، فإن فى ذلك مايجعل من توقع نجاحها فى استيطان هذه المناطق وفى ممارسة نشاطها الزراعى بها توقعات أكيدة وبدرجه كبيره من النجاح . أما بالنسبه لمجموعه شباب الخريجين فإن فى التجربه الماضيه لتوطينهم لمثل هذه المجتمعات وإن كانت تشير الى نجاح البعض منهم فى استيطان وزراعه الأراضى الجديده ، إلا أنها تشير كذلك الى وجود الكثير من نماذج الفشل بينهم أو عدم الكفاءه فى استغلال مواردهم المزرعيه . حيث تشير نتائج احد الدراسات (١) التى أجريت بغرض تقويم هذه التجربه الى ان مجموعات المعدمين وصغار الحائزين الزراعيين وأصحاب المدخرات الصغيره تعد أكثر كفاءه فى استخدام مواردها الزراعيه عن مجموعات الخريجين ، كما تشير فى نفس الوقت الى تباين كفاءه مجموعه الخريجين مع التباين فى نوعيه مؤهلاتها العلميه وطبيعه المهنة الأساسيه للأسره التى ينتمون اليها، حيث خلصت نتائج هذه الدراسه الى ان الخريجين الزراعيين يعدون أكثر كفاءه عن غيرهم من الخريجين غير الزراعيين ، كما ان الخريجين الزراعيين من حملة المؤهلات المتوسطه يعدون أكثر كفاءه عن غيرهم من الخريجين من حملة المؤهلات الزراعيه العليا، كذلك أيضا فإن الخريجين الزراعيين المنتمين الى أسر زراعيه يعدون أكثر كفاءه عن غيرهم من الخريجين المنتمين الى أسر غير زراعيه . ومن هنا فإن فى ذلك مايشير الى اهمية الاختيار الجيد للأفراد الراغبين فى المشاركة فى التوسع الزراعى

١ معهود التخطيط القومى ، تجربه تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعيه وآفاق تطويرها، مرجع سابق .

لمناطق جنوب الوادي من بين الفئات المختلفه من الخريجين ، بل واهمية المتابعه المستمره لانجازاتهم فى هذا الشأن تحوطا لعدم استخدامهم للأراضى المخصصه لهم أو استغلالها بغير كفاءه . أما فئة متوسطى وكبار المستثمرين فإن نجاح أو فشل مشاركتهم فى هذا المجال انما يتوقف على رغبتهم الأكيده على الاستثمار فى هذا النشاط وعلى قدراتهم وخبراتهم فى ادارة النشاط الزراعى .

وبالنسبه لحجم الحيازه الزراعيه بالنسبه لكل من أفراد المجموعات المشار اليها فمن الطبيعى أن يختلف من مجموعة الى أخرى تبعاً للإختلاف فى مواصفاتها الأسرية وإمكاناتها البشريه والماديه ، وطبيعة الحافز المطلوب لتشجيعها على الهجره والاستيطان بهذه المناطق - فحجم الحيازه الزراعيه بالنسبه للأفراد من فئتي المعدمين من فقراء الريف وصغار حائزى الأراضى الزراعيه والذين يتصفون بانعدام أو قلة مواردهم الماديه ، وكثرة مواردهم البشريه إنما يتوقف على حجم الدخل المستهدف تحقيقه لكل منها عند الانتقال الى المناطق الجديده والذي يحفزها على الهجره والاستيطان بها من ناحية الى جانب حجم المزرعة الذى يضمن التشغيل شبه الكامل لأفراد القوى العامله بالأسره المهاجرة من ناحية أخرى . وبالنسبه لحجم الدخل المستهدف لهذه الفئات من المجموعات المستهدفه فإنه لمن المتصور أن يفوق ذلك المستوى الذى يحققونه فى مجتمع المنشأ الذى ينتمون اليه قبل الهجره والى المستويات التى تحفزهم على الهجره والاستيطان فى المجتمع الجديد مع بذل الجهود اللازمه للنجاح فى نشاطهم الزراعى . أما حجم المزرعة الذى يضمن التشغيل شبه الكامل لأفراد القوى العامله بالاسره فمن الطبيعى أن يتوقف ذلك على عدد افراد الاسره وقوى العمل بها ، وفى اطار هذه المؤشرات فإنه لمن المتصور أن يتراوح مساحة الحيازة الزراعيه للأسره المهاجرة من أى من الفئتين المشار اليهما ما بين ٣-٥ فدان وفقاً لعدد افراد الاسره وقوى العمل بها ، ومستوى الدخل المستهدف لها من ناحية وحجم طلب افراد هذه الفئات على تملك وحيازة الاراضى الزراعيه بهذه

المنطقة من ناحية اخرى ، أما بالنسبة للأفراد المنتمين الى فئة اصحاب المدخرات الصغيرة فمن الطبيعي أن يختلف حجم حيازة الاسرة منها على عدد افرادها وقوى العمل بها الى جانب قدراتها المادية ومستوى دخولها الحالية بالقياس الى مستويات الدخل المحفزة لها الى الانتقال واستيطان المناطق الجديدة وهنا ايضا يتصور ان تتراوح مساحة حيازة الاسرة منها ما بين ٥ - ١٥ فدان تبعا للمتغيرات المشار اليها . أما بالنسبة للأفراد المنتمين الى مجموعة الخريجين فتتوقف مساحة الحيازة الزراعية لكل منهم على المستوى التعليمي من ناحية وحجم الدخل المستهدف تحقيقه كحافز بالنسبة لكل منهم من ناحية اخرى . ونظرا لطبيعة الهجرة الفردية لهذه الفئة ومن ثم ضعف مواردها البشرية الى جانب ضعف امكاناتها المادية من ناحية ثم كبر حجم الدخل الذي يحفزها على الانتقال والاستيطان بالقياس الى غيرها من الفئتين الاولى والثانية المشار اليها من قبل من ناحية اخرى فإنه لمن المتصور أن يتراوح مساحة الحيازة لكل منها ما بين ٥ - ١٠ فدان .

أما بالنسبة لكل من فئتي المزارعين اصحاب الحيازات الزراعية المتوسطة والكبيرة ، ومتوسطى وكبار المستثمرين فمن الطبيعي أن

تتوقف مساحة حيازة كل منهم على امكاناتهم المادية من ناحية ، وعلى قدراتهم الادارية من ناحية اخرى وهنا يجدر التنويه الى انه اذا كان من المأمول ان تتولى فئة المستثمرين تنفيذ المزارع او المشروعات الزراعية الكبيرة داخل هذه المنطقة ، فإنه لمن المتصور ان يكون لحجم المزرعة أو المشروع تأثيره على درجة النجاح في تنفيذ هذه المزارع او المشروعات وتشغيلها بكفاءة . فالنشاط الزراعي وخاصة بالمزارع الكبيرة - وبحكم طبيعته التي تختلف عنه في النشاط الصناعي أو الانشطة الاخرى - يتطلب القدرات الادارية المتخصصة والمتفرغة لادارته والممثل في اصحاب هذه الاستثمارات ، وذلك في حدود مساحات يمكن الاشراف عليها وادارتها بكفاءة وهنا فإنه ليس من المتصور وجود

المستثمر الكبير الراغب في التفرغ لإدارة نشاطه الزراعى فى هذه المناطق أو وجود القدرات الادارية والمهارات اللازمة لإدارة النشاط الزراعى والاشراف عليه فى مساحات تزيد عن بضعة عشرات من الاف الافدنه . ولعل فى التساؤل السابق طرحه حول مشروع الصالحية ، ومزارع دله ما يؤكد على ذلك . واذا كان من بين المبررات التى تطرح فى سبيل التوجه الى تشجيع المستثمرين على تشجيع المزارع الكبيرة وفى مساحات تصل الى بضعة عشرات من الاف الافدنه للمزرعه هو قدرتها على اثناء الصناعات الزراعية المطلوبة وتسويق المنتج الزراعى ومن ثم معونة صغار الحائزين فى هذه المناطق على تسويق انتاجهم ، فإنه حتى مع افتراض نجاح المستثمرين فى تحقيق هذا التوجه يمكن تصور وجود الاحتكارات من قبل اصحاب هذه المزارع بالنسبة لتصنيع او تسويق فائض المنتج لدى غيرهم من المنتجين الزراعيين بالمنطقة ، اذ أن وجود المزارع أو المشروعات الزراعيه الكبيره وبهذه المساحات إنما تعنى فى مضمونها قلة اعدادها وبالتالي قلة اعداد مشروعات التصنيع الزراعى ومنافذ التسويق أمام المنتجين الزراعيين الآخرين وبالتالي ظهور الاحتكارات . ومن هنا فإذا كان وجود المزارع أو المشروعات الزراعيه الكبيره فى هذه المناطق يعد وسيلة لتخفيف الأعباء الاستثماريه المطلوبه من الدولة ، فإن فى وجود هذه المزارع أو المشروعات فى حدود مساحات تتراوح بين بضعة آلاف من الأفدنه لكل منها مايفى بهذا الغرض الى جانب ضمان تنفيذها وتشغيلها بكفاءة دون اهدار للموارد الزراعيه الطبيعيه الموجهه لها، كما ان مايتوقع أن تنشأ هذه المزارع أو المشروعات من صناعات زراعيه او منافذ تسويقية يمكن أن تفيد غيرهم من المنتجين الزراعيين بدرجة اكبر وبدون ظهور الاحتكارات ، وذلك لامكانية زيادة اعداد هذه الصناعات والمنافذ مع زيادة اعداد المزارع الكبيره - مع صغر المساحة المخصصه لكل منها - وحيث لايتوقع فى هذه الحالة امكانية اعتماد هذه الصناعات او المنافذ التسويقية فى تدبير احتياجاتها من الانتاج الذاتى للمزارع الكبيره فقط بل يمكن ان تتواجد بها طاقات عاطلة يمكن تشغيلها بالاعتماد على فائض الانتاج لدى الغير من المنتجين الزراعيين بالمنطقة .

أما بالنسبة لنظم حيازة الاراضى الزراعية بما تعنيه من حقوق وواجبات الحائز بالنسبة لحيازة واستخدام الموارد الزراعية من ارض زراعية ، واسكان ، ومياه ، فليس هناك من تصور مخالف لنظم الحيازة المتبع حاليا فى نطاق الاراضى الزراعية القديمة من حيث الملكية الفردية الخاصة للاراضى الزراعية وحرية الحائز فى اتخاذ القرار بشأن استخدام الارض الزراعية فى اطار الضوابط التى تضعها الدولة لاسباب فنية أو اقتصادية واجتماعية اخرى . حيث يتصور - وكما تؤكد على ذلك التجارب العملية فى اغلب بلدان العالم - أن هذا النظام من نظام الحيازة يحقق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد ، بما يتضمنه من حافز للحائز على الانتاج واختيار التكنولوجيا والاستثمار فى نشاطه المزرعى عن غيره من نظم الحيازة الزراعية الاخرى . واذا كان هذا النظام هو التصور لما يمكن أن يكون عليه نظام حيازة الاراضى الزراعية بالنسبة للمصريين ، الا انه لمن المتصور ايضا أن يتم الوصول الى هذا النظام بالنسبة لكل مزرعه فردية (سواء كانت حيازة فرد / أو شركة / أو جمعية .. الخ) بعد مراحل تمهيدية ، قد تختلف باختلاف حجم الحيازة الزراعية، وباختلاف درجة التقدم فى اعمال الاستصلاح والاستزراع داخل الحيازة الزراعية . حيث تبدأ المرحلة التمهيدية الاولى بالنسبة للحيازات الصغيرة والمتوسطة مع تسلم الحائز للارض الزراعية وتستمر لفترة تتراوح ما بين ١ - ٢ سنة يتم خلالها تنفيذ اعمال البنية الاساسية المزرعية واعمال الاستصلاح الداخلى الى جانب اقامة الاسكان اللازم ، وحيث تمنح الارض للحائز خلال هذه الفترة بدون مقابل تمهيدا لاستثمارها بعد التأكد من تنفيذ الاعمال المشار اليها . أما المرحلة التمهيدية الثانية فتبدأ بالنسبة لمن استكمل أعمال المرحلة الاولى بعد انتهاء المرحلة الاولى وتستمر لفترة تتراوح ما بين ٢ - ٣ سنوات يمارس خلالها الحائز اعمال الاستزراع وزراعة المحاصيل ، وحيث تمنح الارض للحائز خلال هذه الفترة بايجار سنوى يتفق عليه وقت التعاقد على هذه المرحلة وذلك تمهيدا للشراء على أن يخضم الايجار السنوى المدفوع خلال هذه الفترة من ثمن شراء الارض . أما المرحلة الاخيرة

فتبدأ بالنسبة لمن حقق نتائج جيدة فى اعمال الزراعة واستغلال كامل المساحة الممنوحة له خلال المرحلة الثانية المشار اليها . حيث تبدأ هذه المرحلة ببيع الاراضى المخصصة له والحائز عليها خلال المرحلة السابقة مع سدادده للاقساط المستحقه من ثمن البيع وفقا لشروط البيع والمدد التى تحدد لسداد هذه الاقساط ، أما بالنسبة للحيازات الكبيرة (والتي تتراوح مساحتها ما بين بضعة مئات او الالف الافدنه) فمن المتصور ان تحدد الفترات التمهيديّة السابقة لتملكها الاراضى الزراعيّة المخصصة لها بناءا على نتائج دراسات الجدوى المقدمه منها وما تشتمل عليه من مكونات وأعمال زراعية وبرامج زمنية لتنفيذها ، وبعد مراجعتها من الاجهزة المعنيه والمسئوله عن النشاط الزراعى فى هذه المنطقة هذا وفى جميع الحالات لا يكون للحائز الحق فى التنازل عن الحيازة للغير فى أى من هذه المراحل الثلاث او بيعها - فى حالة من وصل الى مرحلة التملك - الا بعد سداد كامل الثمن .

هذا وبالنسبة للإسكان فإنه لايتصور فى مثل هذه المناطق ان يسمح للحيازات الصغيرة والمتوسطة ببناء المساكن اللازمه لها كل داخل حيازته ، لما يمثله ذلك من بعثرة للاعداد المحدده من السكان على مساحات كبيرة من الاراضى ، وما يتبع ذلك بالتالى من صعوبة او تعذر توفير الخدمات العامة اللازمه لمثل هذا المجتمع السكاني . وفى المقابل يعد من الافضل تخصيص مساحات بغرض بناء قرى يخصص لكل حائز بها مساحة محدده تفى باغراضه السكنية على أن يتم توطين كل من هذه القرى فى موقع يتوسط مساحة الاراضى المخصصة ليضعه مئات من الحائزين وبما يسمح بتكوين تجمع سكاني كبير نسبيا ، يساعد على توفير الخدمات الاجتماعيّة اللازمه من أمن ، وتعليم ، وصحة ، ومياه وشرب وبتكلفة مناسبة ، أضف الى ذلك ايضا ما يمكن أن يساهم به تكوين هذه التجمعات السكنية فى خلق فرص عمل اضافية للمستوطنين من خلال سهولة قيام بعض الأنشطة الانتاجية والخدمية أو المهنية الأخرى التى قد يتعذر وجودها فى حالة السماح للحائز بالبناء السكنى داخل حيازته .

أما بالنسبة لاستخدامات الحائز للأرض الزراعيه فى الانتاج الزراعى، فإنه لمن المتصور أن تخضع حريته فى إتخاذ القرارات المتصله بتخصيصها بين المحاصيل الزراعيه المختلفه لمجموعة الضوابط التى يتصور أن تضعها الدوله فى هذا الشأن إما لاعتبارات فنيه أو اقتصاديه أو اجتماعيه ، والتى يتوقع أن تتغير تبعا لمراحل التنميه داخل هذه المناطق . فهذه المناطق وبحكم حيزها المكانى المغلق والغير متصل بمصادر الصرف الزراعى ومن ثم احتمالات الصرف الذاتى داخل التربه الزراعيه إلى جانب الندره النسبيه فى المياه قد يتطلب من الأجهزة المعنيه تحديد المحاصيل الزراعيه المسموح بزراعتها أو المساحات التى تزرع بها أو تلك التى يحرم زراعتها داخل هذه المناطق أو البعض منها . كذلك أيضا قد ترى الأجهزة المعنيه داخل هذه المناطق وجود بعض المشاكل أو الصعاب فى تسويق منتج زراعى ما - خاصة فى المراحل الأولى للتنميه مما يستوجب ارشاد وتوجيه الحائزين للحد من زراعته والتوجه نحو البدائل المحصوليه الأخرى .

وكذلك أيضا بالنسبه لاستخدامات مياه الري حيث يتصور أن تخضع بدورها لمجموعه من الضوابط التى تضعها الأجهزة المعنيه والتى تفرضها أيضا مشكله ندرة المياه الى جانب الحيز المغلق بالنسبه للصرف الزراعى . حيث يتصور أن تترجم هذه الضوابط فى تحديد المحاصيل الزراعيه المسموح بزراعتها أو المساحات المنزرعه منها مع تحديد المحاصيل التى يحرم زراعتها الى جانب تحديد نظم وأساليب الري المستخدمه داخل الحيازة ذاتها . ويرتبط بذلك أيضا ضرورة وجود الضوابط التى تحكم استغلال المياه الجوفيه فى المنطقه بما لايسمح باستئثار بعض الحائزين أو مجموعات منهم بالنصيب الأكبر منها على حساب البعض أو المجموعات الأخرى . وبما يسمح أيضا بالسحب المتوازن من هذه المياه للحفاظ على استمرارياتها . وهنا قد يقترح اداره محطات رفع المياه الجوفيه عن طريق الأجهزة الرسميه المعنيه فى المنطقه ، وتوزيعها على الزراع المستفيدين إما بشكل مباشر أو من خلال شبكة مياه خاصه بها

تتصل بشبكة قرع الري المفتوحة العامه حتى يسهل لمثل هذه الأجهزة تحديد كميات المياه المنصرفه يوميا موازنه مع الاحتياجات اليومية من المياه وفقا لنوعيه الزراعات المنزرعه ومساحتها . وفى هذا الشأن أيضا قد تحرم الأجهزة المعنيه على الزراع حفر الآبار دون ترخيص منها .

وأخيرا فإنه لمن المتصور هنا أيضا وفى ظل وجود الحيازات الزراعيه الكبيره (والتي قد تصل الى بضعة الاف من الافدنة والتي تتحمل تكافؤ البنية الاساسية الممتدة داخلها) أن تنشأ بعض المشاكل بين الحائزين بشأن استخدام الطرق ، ومياه الري مما يستوجب تحديد حقوق وواجبات الحيازة الزراعيه فى هذا الشأن .

٤-٢-٢ التنظيمات الأهلية :

باستثناء الحيازات الزراعيه الكبيره لايمكن تصور سهوله مقابله صغار ومتوسطى الحائزين الزراعيين وبشكل منفرد لكثير من الصعوبات أو المشاكل التى يحتمل أن تواجههم خاصة فى المراحل الاولى من التوطن وتكوين المجتمع الزراعى فى هذه المناطق . ومن نماذج هذه الصعاب أو المشاكل - وعلى سبيل المثال - ما قد يتصل بإجراءات التعاقد على المساحات المخصصة للحائز أو تلك التى تتصل بإجراءات الحصول على القروض الاستثمارية ، وتدبير الحصول على الاصول الرأسمالية المزرعيه أو تلك التى تتصل بتدبير مستلزمات الانتاج أو تسويق المنتج الزراعى، أو تأمين وجود السلع الاستهلاكية الضرورية فى هذه المناطق فى المراحل الاولى من التوطن . ومن ثم فإن وجود تنظيمات معينه تضم هذه الشرائح من الحائزين أو مجموعات منها يساعد على مواجهتهم لهذه الصعاب أو المشاكل بشكل جماعى وبتكلفة مناسبة ، وهو ما يساعد بدوره على تحسين اداءهم وانجازاتهم فى النشاط الزراعى . أضف الى ذلك أيضا ان هذه التنظيمات ذاتها يمكن أن تكون حلقة اتصال بين الحائز الزراعى والأجهزة الحكوميه بشأن تلقى وتوزيع ما قد يوجه من دعم أو خدمات حكومية الى هذه المجموعات من الحائزين .

إن هذه التنظيمات يمكن أن توجد فى صورة شركات مساهمه او جمعيات تعاونية يتشكل اعضاء كل منها من مجموعة من الحائزين التى تتجاوز سيازتهم الزراعية . ومن المتصور أن يستند تكوين أى من هذه الشركات او الجمعيات على تحقيق مجموعة الأهداف والاعمال التى يحددها الاعضاء والتى يمكن تصورها فيما يلى :

* القيام بالاعمال الاجرائية اللازمه للتعاقد مع الاجهزة المعنيه بتخصيص وتوزيع الاراضى ، على المساحات اللازمه لكل من الاعضاء المنتمين للشركة أو الجمعية .

* القيام بالاعمال الاجرائية اللازمه لتوفير القروض الاستثمارية اللازمه لمجموعة الاعضاء من المصادر الائتمانية المختلفة .

* القيام بالاعمال الاجرائية اللازمه لتدبير الاصول الاستثمارية المزرعية اللازمه للاعضاء ، وتسلمها وتوزيعها على الاعضاء .

* التعاقد مع الغير فى سبيل تنفيذ اعمال البنيه الاساسية المزرعية والتى تأخذ طبيعة الاعمال المشتركة بين مجموعة الحائزين الاعضاء ، مع الاشراف على تنفيذ هذه الأعمال .

* تولى الاجراءات اللازمه لتدبير احتياجات الاعضاء ومن مستلزمات الانتاج الزراعى من مصادر المختلفة ووفقا لافضل العروض ، وتسلمها وتوزيعها على الاعضاء .

* بحث القنوات التسويقية لتسويق فائض الانتاج لدى الاعضاء ، وتوجيههم بفرض الحصول على أفضل العروض .

* تأمين توفير الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية اللازمه لمجموعة اسر الاعضاء خاصة فى المراحل الاولى من الاستيطان .

تعد الجمعية أو الشركة حلقة اتصال بين الاعضاء والاجهزة الحكومية المعنية بشأن ما قد يقدم من دعم أو خدمات حكومية للحائزين .

تتولى ادارة الجمعية او الشركة استشارة مجتمع مجموعة الاعضاء نحو المشاركة فى مناقشة المشاكل الانتاجية والاجتماعية فى محيط مجتمعهم ، واقتراح الحلول والمشاركة فى تنفيذها .

هذا ومن المتصور هنا ايضا ان تمارس هذه الشركات والجمعيات تقديم خدماتها للاعضاء فى اطار مجموعة من المبادئ الاساسية من أهمها :

* إستقلالية التعاقد بين العضو ، والجهات الحكومية المعنية بتخصيص وتوزيع الاراضى الزراعية فى المنطقة .

* حرية العضو فى الاستفادة من الخدمات والاعمال المشار اليها عن طريق الشركة أو الجمعية او عن طريق الغير أو قيامه هو نفسه بتدبيرها . بمجهوده الذاتى .

* حرية العضو فى اتخاذ القرارات المتصلة باستخدام موارده الزراعية وتخصيصها بين الأنشطة الانتاجية المختلفه فى إطار الضوابط التى تضعها الاجهزة المعنية ، ويرتبط بذلك أيضا حريته فى تنفيذ الأعمال المتصلة بالبنية الأساسية المزرعية داخل حيازته الزراعية .

٤-٢-٣ مؤسسات الخدمات الاجتماعيه :

تدخل نوعية ومستوى الخدمات الاجتماعيه المتاحة فى مناطق الاستيطان الجديد فى حزمة العوامل الحافزه على الهجره الى هذه

المناطق والاستيطان بها ، فالمستوطن يكون راغبا في تحمل الصعاب التي يواجهها في المراحل الأولى للاستيطان اذا شعر بإمكانية تحسين احواله المعيشيه ورفاهيته في المستقبل ، واذا كان مايتوقعه المستوطن من إمكانيات لتحسين مستوى دخله الحقيقي عن طريق توافر الفرصه لزيادة انتاجه من المحاصيل الزراعيه والحصول على دخول نقدي اضافيه تشكل جانبا من توقعاته حول إمكانية زيادة رفاهيته في مجتمعه الجديد، فإن نوعيه ومستوى الخدمات الاجتماعيه التي يمكن أن تتواجد في هذا المجتمع تشكل الجانب الآخر من توقعاته ، وعليه ، فإذا كانت المناطق الجديده للتوسع الزراعي في جنوب الوادي تخلو من المؤسسات المعنيه بتوفير الخدمات الاجتماعيه بها من أمن ، وصحه ، وتعليم ، ومياه شرب، فإن التواجد المسبق لهذه المؤسسات يصبح ضروره ملحه لحفز المجموعات المستهدفه على الهجره واستيطان هذه المناطق .

هذا وإذا كانت مشاركة المستوطنين الأفراد في تحمل الأعباء الاستثماريه المطلوبه لانشاء مثل هذه المؤسسات الاجتماعيه وتشغيلها ليست من الاحتمالات الوارده خاصه بالنسبه للمجموعات المستهدفه من الفقراء والمعدمين الراغبين في استيطان هذه المناطق ، فإن في ذلك مايعنى تحمل الدوله للنسبه الأكبر من هذه الاستثمارات إن لم يكن جميعها، فضلا عن مصروفات تشغيلها . واذا كان من المفترض ألا يقل نوعيه ومستوى الخدمات الاجتماعيه بهذه المناطق الجديده عن مثيلتها في مجتمعات المنشأ للمستوطنين الوافدين ، إلا أن ضخامة الاعباء الاستثماريه المطلوبه لهذا الغرض من ناحيه الى جانب محدوديه الموارد التمويليه للدوله من ناحيه اخرى تفرض الرغبه في تخفيف الأعباء الاستثماريه المطلوبه في هذه المجالات خاصه في المراحل الأولى للاستيطان ، وهو مايمكن تحقيقه وإلى حد كبير بالتخطيط الجيد لتصميم المؤسسات اللازمه في هذا المجال سواء من حيث الحجم ، أو النوعيه أو توقيتها والبرنامج الزمني للتوسع فيها . ويقصد بالتخطيط الجيد هنا تصميم هذه المؤسسات وتوقيتها والتوسع فيها في إطار الأبعاد المختلفه

للتنمية فى هذه المناطق الجديده . حيث يمكن تصميم هذه المؤسسات على أساس توفير الحد الأدنى لمستوى الخدمة فى المراحل الأولى للاستيطان وبما يشجع المستوطن على الاستقرار ، مع اختيار أقل البدائل تكلفه بالنسبة لآى من هذه المؤسسات مع توطئنها بالمواقع ذات الكثافة السكانية المرتفعة . وهنا يجدر الاشارة الى اهمية التخطيط لموقع القرى داخل هذه المناطق وعلى نحو ماسبق ذكره لما لذلك من تأثير على تكلفة توفير هذه الخدمات بالقياس الى اعداد المستوطنين . وفى هذا الشأن قد يمكن الاعتماد فى توفير المؤسسات المعنية بهذه الخدمات بإقامة المنشآت المتعدده الأغراض والتي يمكن تواجد أكثر من مؤسسة خدمية بها . كما أن تصميم هذه المؤسسات يجب أن يستند على إمكانية التوسع المستقبلى بها وتطوير نظم تشغيلها وتحسين مستوى خدماتها مع تطور مراحل التنمية فيما بعد المرحلة الأولى للاستيطان ، حيث زيادة حركة النشاط الاقتصادى وارتفاع مستوى دخول المستوطنين بما يسمح بمشاركةهم فى اعباء توسيع وتطوير هذه المؤسسات او على الأقل فى مصروفات تشغيلها بما قد يتحملونه من رسوم مقابل الخدمات المقدمة . أضف الى ذلك أيضا مايمكن أن تساهم به مرحلة التوسع والتطوير من خلق فرص عمل اضافيه امام قوى العمل فى هذه المناطق .

٤-٢-٤ المؤسسات الادارية :

تتوقف درجات النجاح أو الفشل فى استيطان المناطق الجديده والى حد كبير على كفاءة وقدرات الأجهزة الحكوميه المسئوله عن تنفيذ وإدارة أنشطة الاستيطان المختلفه فى هذه المناطق ، والتي تتوقف بدورها على ملائمة تنظيمها ووجود الكوادر البشرية اللازمه بالقدرات المطلوبه . وإذا كانت مناطق التوسع الزراعى فى جنوب الوادى تتصف حاليا بغياب تبعيتها الاداريه أو تشتتها مابين الأقاليم المختلفه فى جنوب الوادى ، فإن انشاء جهاز حكومى لإدارة أنشطة الاستيطان فى هذه المناطق يصبح ضرورة يفرضها الواقع الحالى لهذه المناطق . ومع التسليم

بأن وجود مثل هذا الجهاز يتطلب وجود الموارد المالية والبشرية اللازمة، والطاقت الفنية المطلوبة مع وجود التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى المعنية، والمساندة من قبل الادارة الحكومية، وهي جوانب قد يصعب توافرها بشكل متكامل، إلا أن هناك من الجوانب الأخرى التي تفرض الحاجة الى وجود هذا الجهاز، ومن بينها الحاجة الى وجود المرونة في إتخاذ القرارات وفقا لمتطلبات العمل والتغيرات التي قد تستجد أثناء تنفيذ أنشطة الاستيطان، وهو ما يصعب توافره اذا ما استندت الدولة على الادارة المركزية في تنفيذ هذه الأنشطة. أضف على ذلك أيضا أن النجاح في استيطان هذه المناطق يتوقف في جانب منه على مشاركة المستوطنين أنفسهم سواء في مجال تخطيط أنشطة الاستيطان أو تنفيذها وهو ما قد يصعب تحقيقه اذا ما استند في ذلك على الادارة المركزية. وهنا أيضا يمكن القول بأن انشاء هذا الجهاز لايعنى بالضرورة وجوده في الصورة التنظيمية المتكاملة وبكوادره البشرية وطاقته الفنية المطلوبة مع بداية الأنشطة الأولى للاستيطان، بل يمكن أن يبدأ بالوحدات الادارية الأخرى ثم التوسع فيها وتطويرها تبعا لمراحل التطور في نوعية وحجم أعمال الاستيطان وعدد المستوطنين، وذلك بهدف التخفيف من الأعباء الاستثمارية المطلوبة لانشاء هذا الجهاز وبالتبعية التخفيف من مصروفات تشغيله في السنوات الأولى من الاستيطان.

ولقد بدأت الدولة خطواتها الأولى في هذا الشأن في الاتجاه الصحيح وبما يتناسب مع احتياجات المرحلة الحالية من استيطان المناطق الجديدة في جنوب الوادي، حيث تشكلت لجنة تسيير أعمال البنية الأساسية على المستوى المركزي بغرض التنسيق بين الوزارات المعنية بتنفيذ أعمال البنية الأساسية الرئيسية، كما أقيمت محطات للبحوث والتجارب الزراعية، بغرض استكشاف وتحديد الأنشطة الزراعية الملائمة لطبيعة هذه المناطق وتحديد جدواها الفنية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك فإنه لمن المتصور أن الحاجة الى وجود الجهاز الاداري المقيم

ما زالت قائمه فى المرحله الحاليه ليس فقط بغرض متابعة تنفيذ أعمال البنيه الأساسية الجارى تنفيذها حاليا فى المنطقه وتنفيذ توجيهات لجنة التسيير الموجوده على المستوى المركزى فقط ، بل أيضا لتنفيذ الأعمال المساحيه اللازمة لتقسيم هذه المناطق الى مزارع . وتحديد مسارات شبكات الري والطرق ، إلى جانب تحديد أنسب المواقع للتجمعات السكنيه تمهيدا لاستقبال المستوطنين . ومن هنا فإنه لمن المتصور أن يبدأ تشكيل الجهاز الادارى المقيم فى هذه المرحله بوحدة ادارة هذا الجهاز مع قسم معاون لأعمال المتابعه وتقييم الأنشطة الجاريه، وقسم آخر للعمال المساحيه . كما يتصور أن يلى ذلك وفى مرحله تاليه وجود قسم آخر لشئون المستوطنين يتولى أعمال تخصيص وتسليم المزارع الى المجموعات المستهدفه ، مع تنفيذ الأعمال الاجرائيه المرتبطه بذلك . كما قد يلى ذلك وجود الأقسام الخاصه بأعمال الزراعه / وأعمال الري / النشاط البيطرى / التسويق / التظيمات الزراعيه . . . الخ ، وذلك تبعاً لتطور نوعيه وحجم الأنشطة المختلفه والمتصله بالاستيطان .

هذا ومن الطبيعى أيضا أن يصاحب تطور حجم ونوعيه الأنشطة الزراعيه والاقتصاديه فى هذه المناطق تطوير هذا الجهاز الادارى سواء من حيث اعداد الكوادر المشتغله به وتخصصاتها أو من حيث تنظيم هذا الجهاز ذاته والتوسع فى اداراته ليغطى مناطق فرعيه تابعه ، وذلك على نحو يساير درجة التطور فى الأنشطة الزراعيه والاقتصاديه والاجتماعيه فى المنطقه . وأخيرا يجدر الاشارة الى أن تكوين مثل هذا الجهاز الادارى يتطلب بالتبعيه وجود الحلول المسببته لتشتت التبعيه الاداريه لمناطق التوسع الزراعى المستهدفه بالاستيطان فى جنوب الوادى .

٤-٢-٥ مؤسسات إقتصادية أخرى :

إن استيطان مناطق التوسع الزراعه فى جنوب الوادى يستلزم بالضرورة وجود البعض الآخر من المؤسسات الاقتصادية التى تعمل على

توفير احتياجات المستوطنين من بعض السلع الضرورية اللازمة لنشاطهم الاستثماري ، والانتاجي ، إلى جانب السلع المعيشية الضرورية . ويأتي في مقدمة هذه السلع مواد البناء ، والسلع البترولية ، والسلع الغذائية . ويمكن توفير مثل هذه المؤسسات في السنوات الأولى من الاستيطان من خلال وجود التوكيلات التجارية للمؤسسات المصنعة أو المشتغلة بتسويق مثل هذه السلع في المناطق المتوقعة وجود الاستيطان بها بدرجة مرتفعة في المراحل الأولى من الاستيطان إلى أن ينمو ويتطور النشاط الفردي الخاص في هذه المجالات في المراحل التالية .

الفصل الخامس

٥- نحو نظام إئتماني وتسويقي مقترح تطبيقه في جنوب الوادي

- ١-٥ نحو نظام إئتماني زراعي مقترح
- ٢-٥ نحو نظام تسويقي زراعي المقترح

شهدت حركة التنمية في مصر خلال العقد الأخير من هذا القرن جهودا مكثفه لإعداد الاقتصاد المصري لمرحلة الانطلاق ، فمع النجاح المتتابع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات ، بدأت على التوازي برامج غير مسبوقه لتهيئة المناخ الأفضل للاستثمار والتنمية عن طريق مجموعه من الحوافز والتيسيرات واعداد حريطه جديده للاستثمار وأخرى لتوزيع الموارد الطبيعيه وفرص استخدام الأراضي Land Use Map ومن هنا جاء مشروع القرن (المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي - توشكى) - كأكبر مشروع قومي في عمر التنمية المعاصره في مصر ليتيح آفاق وفرص رحبه لتحقيق أمن مصر الاقتصادي والاجتماعي لأجيال حاضره ومستقبلية، اذ يستهدف زياده المساحه المأهوله بالسكان من ٥,٥% حاليا من اجمالي مساحه مصر الى ٢٥% في العقد الثانى من القرن القادم فى إطار استراتيجيه متكامله وشامله للتنميه تمثلت روافدها فى مشروعات ترعة السلام وتنمية سيناء، وترعة الشيخ زايد وتنمية جنوب الوادي ولتغير وجه مصر الاقتصادي والاجتماعي .

ومما لاشك فيه أن هذا المشروع (توشكى) قد نال عبر سنوات طويله حظه من الدراسه والتدقيق لكافة الخيارات والامكانيات المتاحة والممكنه، أرضيه أو مائيه على أساس أن اقتصاديات الأرض والماء هي المنطلق الأول لاقتصاديات التنميه الصحراويه وفقا لمنطق الاستدامه . ويأتى بعد ذلك نمط التنميه العمرانيه والاجتماعيه الملائم ليحدد على المدى البعيد امكانيات وفاق نجاح التنميه وتحقيق أهدافها فى إطار لاهو مركزى لحد التوقف ولاهو منفصل عن المجتمع الأم .

ويتطلب وضع خريطه تنمويه مستقبليه مستدامه لمنطقة جنوب الوادي ، وضع تصور علمي سليم ، يضم العديد من الخيارات والبدائل لنمط التنميه، وبطبيعة الحال نمط الاستغلال الزراعي المقترح سواء من خلال مشروعات زراعيه/زراعيه صناعيه كبيره الحجم و/أو مشروعات صغيره متكامله بالطبع مع استثمارات التصنيع والتصنيع لمستلزمات الانتاج أو للمنتجات الزراعيه .

وبطبيعة الحال يرتبط بنمط الاستغلال هذا ويواكبه جناحي التنمية ومحركيها وهما التمويل والتسويق . الأمر الذي يتطلب وضع رؤية مستقبلية واضحة تحجم إشكالات الممارسات القائمة في الوادي . وفي نفس الوقت تحافظ على القوى الدافعة لحركة التنمية .

ولتحقيق تلك الرؤية فإن هذا الجزء من البحث يتعرض للتعرف على :-

- أولاً : النظام الائتماني القائم في الوادي القديم .
- ثانياً : عيوب ومميزات النظام الائتماني الحالي .
- ثالثاً : النظام التسويقي القائم وخصائصه - (إيجابا وسلبا) .
- رابعاً : خصائص الانتاج الزراعي في جنوب الوادي .

وذلك بهدف

- أولاً : وضع أسس نظام ائتماني مقترح لمنطقة جنوب الوادي .
- ثانياً : وضع تصور مقترح لهيكل تمويلي جديد في المنطقة .
- ثالثاً : وضع أسس نظام تسويقي مقترح لمنطقة جنوب الوادي .
- رابعاً : وضع تصور مقترح لهيكل تسويقي جديد لمنطقة جنوب الوادي .

١-٥ نحو نظام إئتماني زراعي مقترح في جنوب الوادي

١-١-٥ النظام الائتماني القائم في الوادي القديم

إن الانطلاق لصياغة أسس وعناصر سياسة إئتمانية جديدة جنوب الوادي يتطلب التعرف على عناصر السياسة الائتمانية للحال القديم لمصادرها المختلفة الرسمية وغير الرسمية والأهلية، استناداً لإيجابياتها وتحدياتها، والتي تتمثل عناصرها في : أغراض نوع وطبيعة المستفيدين ، حجم القرض ، سعر الفائدة ، فترة السداد ، الضمانات وشروط الاقراض ، ولهذا يتناول الجزء التالي عناصر السياسة الائتمانية لكل من :

- بنوك التنمية والائتمان الزراعي .
- صندوق التنمية المحلي التابع لجهاز بناء وتنمية القرى
- الصندوق الاجتماعي للتنمية .
- البنوك التجارية .
- المصادر الغير رسمية والأهلية .

١-١-١-٥ النظام الائتماني القائم لبنك التنمية والائتمان الزراعي

يستعرض الجزء التالي عناصر السياسة الائتمانية لبنوك التنمية الزراعي والتي تتمثل في : الهدف من القرض والمستفيدين ، حجم الفائدة ، فترة السماح وفترة السداد ، الضمانات وشروط الاقراض القروض القصيرة الأجل (زراعات واستثماري) ، والمتوسطة الأجل و بالاضافة الى الائتمان التجاري .

عناصر السياسة الائتمانية الحالية لبنك التنمية والائتمان الزراعى

١- قروض قصيرة الاجل : لاتزيد مدتها عن ١٤ شهر

١-١ الهدف من القروض

- تمرين تكاليف الانتاج النباتى (قروض المحاصيل)
- قصيرة الاجل استثمارية (انتاج حيوانى وداجنى - مناجل - تصنيع زراعى - ثروة سمكية ٠٠٠ الخ

٢-١ المستفيدون

- جميع الزراع ممن لهم بطاقة حيازة زراعية فى الاراضى القديمة - اما الاراضى الجديدة فتمنح لاصحاب :
- * الملكيات المسجلة
- * أو عقود ابتدائية مع تحرير عقد ثلاثى بين المنتفع والجهة البائعة والبنك *
- * المستأجرين بعقود طويلة الاجل
- * الجمعيات التعاونية
- * الهيئات والشركات

٢-١ أحجام القروض

- ٧٠٪ من تكاليف الانتاج النباتى
- تسعين ذكور ٨٠٠ جنيه/رأس /فدان
- تربية اناث ماشية : ١٢٥٠ /سنة سلف تغذية ٥٠٠ جنيه /رأس بتلو ٥٠٠ جنيه/رأس
- تحسين تربة ٦٠٠ جنيه /فدان

٤-١ سعر الفائدة :

-
- محتاصيل ١٤٪
 - خدمة بساتين ١٤٪
 - خضر ١٤٪
 - موالج ١٤٪
 - ماشيه ذكور ١٦٪
 - مناحل ١٦٪
 - أرانب ١٥,٥٪
 - أسماك ١٦٪
 - اناث ماشيه ١٦٪
 - بتلو ١٦٪
 - دواجن ١٦٪

٥-١ فترة السماح :

-
- الموسم الزراعى
 - حسب نوع المشروع فى المشروعات الاستثمارية قصيرة الاجل
 - اناث ماشيه سنه واحده

٦-١ فترة السداد :

-
- تسدد بعد جنى المشروع
 - اناث ماشيه ٣ سنوات
 - أسماك ١٨ شهر
 - بتلو ٨ شهور
 - دواجن - سنه

٧-١ الضمانات والشروط :

- ضمان المحصول ولا يعنى التوريد بل استخدام القرض فى الغرض المخصص له بشرط الحيازه والعقد الثلاثى فى الاراضى الجديده والملكيات المسجله والعقود الايجاريه طويلة الاجل .
- ألا يكون المستفيد مدين بقروض مستحقه السداد .
- الماكيه مستقره .
- أصول - منقولات - رهن حيازى - منقولات .
- الضمانات الجماعيه فى حاله الجمعيات والهيئات / بضمان ممتلكات مجلس الاداره .
- يعتبر عقد القرض بمثابة بيع الأصول للبنك خلال فتره القرض .

٧-٢ قروض متوسطه الاجل (١-٥ سنوات)

- تمديد لكافة الأنشطة الاستثماريه (انتاج حيوانى - داجنى - ميكته زراعيه - ثروه سمكيه - مناحل - تصنيع زراعى - الأنشطة التجاريه والتسويقيه .
- مشروعات التنميه الريفيه .
- عميرات الآلات

١-٢ المستفيدون :

- الحزارعين والأفراد والتجار ممن يتوافر لديهم الضمانات اللازمه .

٢-٢ مقدار القروض :

- سلفه عميرات للجرارات بحد أقصى ٦٠٠٠ جنيهه / جرار ٥٠٠ جنيهه / رأس فى حالة سلف تغذية الولادات .
- سلف عميرات لماكينات الري ٨٠٠ جنيهه / ماكينه ري .

٣-٢ سعر الفائدة :

- ١٦٪ (عمرات الجرارات)
- ١٦٪ (تغذية الولادات)
- ١٥,٥ (عمرات ماكينات الري)

٤-٢ فترة السماح :

تتراوح بين ١٨ شهر - ٢٤ شهر حسب نوع المشروع

٥-٢ فترة السداد :

حسب نوع المشروع وحجم القروض

٦-٢ الضمانات والشروط :

- توفر ملايقل عن ٢٠٪ من التكاليف الاستثمارية كتمويل ذاتي
- استيفاء كافة المستندات والتراخيص والموافقات اللازمة وتقديم الرسومات الهندسية
- استيفاء العميل لكافة التعاقدات اللازمة مع الشركات المحلية أو الأجنبية الموردة لتقديم فواتير العروض أو الموافقات الاستيرادية

٣- قروض طويلة الأجل (٥-١٥ سنة)

- مشروعات التصنيع الزراعي - الميكنة - استصلاح الأراضي
- مشروعات تجارية متنوعة
- قروض مدعمة

١-٣ المستفيدون :

- الأفراد والجمعيات والتجار والهيئات والشركات اللذين يتوفر لديهم الضمانات المطلوبة .
- ميكنه استصلاح أراضي وتطوير وسائل الري .

٢-٣ مقدار القرض :

- حسب نوع القرض وحجمه وبحد أقصى ٨٠٪ من قيمة الاستثمارات .

٣-٣ سعر الفائدة :

- ١٦٪ (التصنيع الزراعي) .
- ١٨٪ (استصلاح الأراضي) .

٤-٣ فترة السماح :

- ١ - ٥ سنوات

٥-٣ فترة السداد :

- حسب نوع المشروع ومقدار القرض تتراوح بين ٢ - ٥ سنة .

٦-٣ الضمانات والشروط :

- الضمانات الواردة في القروض المتوسطة الاجل بالاضافة الى تقدير صلاحية المستندات والرسوم والعروض بمعرفة متخصصين من البنك .

- تقدير قيمة الأرض بمعرفة خبراء البنك .
- الضمانات العقارية التقليدية وضمان مجلس الادارة في الجمعيات

٤- الائتمان التجارى :

- قروض بضمان بضاعه - تجارة الأسمده - تسويق الحاصلات والمستلزمات .
- قروض تسويقيه قصيرة الأجل .

٤-١ المستفيدين :

- التجار - رجال الأعمال والأفراد (وجود رخصه تجاره - عقد ايجار منزل - بطاقة ضريبية - سجل تجارى .

٤-٢ سعر الفائدة :

٨٨ % -

٤-٣ فترة السداد :

- سنه واحده .

٤-٤ الضمانات والشروط :

- تقديم دراسة جدوى .
- الضمانات العقاريه التقليديه وضمان مجلس الاداره في الجمعيات والهيئات الاستثماريه .

٥-١-١-٢ السياسة الائتمانية لصندوق التنمية المحلية :

انشئء صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية مستقلة فى إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصريه بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ وبدأ فى مزاولة نشاطه بصورة علمية اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩ .

ويستهدف الصندوق القيام بتمويل المشروعات ذات العائد الاقتصادى فى القرية المصرية لتحقيق محور هام فى التنمية الريفيه المتكاملة وهو التنمية الاقتصادية . ويعتمد الصندوق فى تمويل مشروعاته على ما اتيح له من موارد مالية من خلال منحه امريكية وفرت له ١٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ وبلغ عدد المشروعات الصغيرة التى تم تنفيذها حتى ٩٤/١٢/٣١ عدد ١٤٧٦ مشروعا باجمالى استثمارات ١٠٢,٤ مليون جنيه منها ٥٨,٨٥ مليون جنيه قروضا و ٤٣,٦ مليون جنيه مشاركة ذاتيه من المقترضين . وقد بلغ اجمالى عدد المستفيدين من هذه المشروعات ٣٣١٢٩ فردا ، ويمتد نشاط الصندوق الى جميع المحافظات من خلال الوحدات المحلية .

ويتضمن الجزء التالى عناصر السياسة الائتمانية للصندوق والتى تتمثل فى: أهداف القرض ، المستفيدين ، حجم القرض ، سعر الفائدة ، فترة السماح وفترة السداد ، الضمانات واجراءات الحصول على القروض .

السياسة الائتمانية الحالية لصندوق التنمية المحليه :

١- الهدف من القرض :

- تمويل المشروعات ذات العائد الاقتصادي بالقرية المصريه بهدف المساهمه فى احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعيه للقرية المصريه وتغطى قروض الصندوق كافة الأنشطة الاقتصادية فى القرية .

وتتمثل فى مشروعات :

- الانتاج السلعى :

- انتاج زراعى - انتاج حيوانى - تصنيع زراعى - صناعات بيئيه - صناعات حرفيه - صناعات صغيره ومتوسطه .

- مشروعات التسويق :

- تجميع - فرز - تجهيز - تعبئة - تخزين - نقل - توزيع .

- مشروعات خدميه :

- ميكنه زراعيه - اصلاح وصيانته - نقل أفراد وبضائع - خدمات رى - عيادات ... الخ .

٢- المستفيدون :

- الأفراد الطبيعيون من الشباب وغيرهم .
- المنظمات الأهليه مثل التعاونيات والجمعيات بمختلف أنواعها .

- شركات الأفراد .
- الشخصيات الاعتبارية مثل شركات الأموال ذات الأكتتاب المحلي .
- * يتم الإقراض من خلال الوحدات المحلية المنتشرة في أنحاء الجمهورية .

٣- مقدار القروض :

- لا يتجاوز ٨٠٪ من قيمة استثمارات المشروع ويقوم المنتفع بتوفير ٢٠٪ كتمويل ذاتي ولا يوجد حد أدنى أو أقصى للإقراض .

٤- سعر الفائدة :

- تقدر على أساس أسعار الفائدة المعلنة من البنك المركزي ويتم اجراء الخصومات التالية على هذه الفائدة ٢٠٪ خصم عام يضاف اليها خصما آخر يتمثل في :
 - ٢٪ للمشروعات السلعية
 - ٢٪ لمشروعات الشباب
 - ٢٪ للمناطق الصحراوية
 - ١٪ للمشروعات الخدمية
 - ١٪ للهيئات ذات النفع العام
 - ١٪ لمناطق جنوب الصعيد

٥- فترة السماح :

- يسمح المشروع فترة سماح قبل البدء في سداد الأقساط بما يعادل دورته تشغيل كامله ، تختلف طبقا لنوع المشروع .

٦- فترة السداد :

- القروض قصيرة الأجل (تسدد خلال عامين)
- القروض متوسطة الأجل (تسدد خلال ٤ سنوات)
- القروض طويلة الأجل : تسدد على مايزيد عن ٤ سنوات ويسدد القرض وفوائده على أقساط تتناسب مع حصول المشروع على دخوله أو عوائده .

٧- الضمانات :

- الضمان الأساسى "شيكات" بقيمة الأقساط والفوائد بالإضافة الى أحد الضمانات الأخرى التالية :
- * ضمان أصول (اقرار بالرهن فى حالة الضرورة)
- * ضمان حساب "الخدمات" بأتوحدده المحليه
- * كفالة تضامنيه من أحد أقارب أو معارف المقترضين .

٨- إجراءات الحصول على القرض :

- (أ) يتقدم الراغب فى الحصول على القرض بطلب عادى الى الوحدة المحليه التى يقع فى نطاقها محل سكنه أو موقع المشروع .
- تستوفى استمارة طلب القرض المعده بواسطه الصندوق ودراستها .
- البت فى الطلب من الوحدة المحليه .
- فحص الطلب على مستوى المركز والمحافظه واعتماده .

(ب) إجراءات الصندوق

- اعداد دراسة الجدوى للمشروع
- العرض على لجنة القروض

- اعتماد رئيس مجلس الادارة
- التعاقد بين الصندوق والوحدة المحلية وبين الوحدة والمقترض
- اعتماد التعاقد وصرف القرض
- يتسلم المقترض الشيك
- يتم التنفيذ تحت اشراف الوحدة المحلية

٥-١-١-٢ السياسة الائتمانية للصندوق الاجتماعي للتنمية :

انشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ وتتضمن مهامه تنمية ودعم المشروعات الصغيرة كأحد أهم وسائل التخفيف من البطالة وتوليد الدخل وتخفيف حدة الفقر وبناءً على ذلك فقد خصص الصندوق أكثر من ٦٠٪ من موارده لتمويل تلك المشروعات .

وقد اعتمد الصندوق في استراتيجيته على تقديم خدمة تسهيلات ائتمانية وخدمة المعونة الفنية متميزا عن باقي المصادر التمويلية التقليدية .

وتتكون موارد الصندوق من مكونين رئيسيين هما المنح والقروض التي تقدمها المؤسسات والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية والحكومات الاجنبية الى جانب المبالغ التي تخصص للصندوق من الموازنة العامة للدولة .

وقد بلغ اجمالي تمويل الصندوق في المرحلة الاولى التي انتهت مع نهاية عام ١٩٩٦ (٧٤٠ مليون دولار) قيمة المنح منها ٤٢٠,٥ مليون دولار وقيمة القروض ٣١٩,٥ مليون دولار ، كما بلغ اجمالي التمويل المؤكد حتى نوفمبر ١٩٩٧ للمرحلة الثانية (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) حوالي ٧٠٤,٥ مليون دولار منها ٤٠٧,٨ مليون دولار منح و ٣٠٦,٧ مليون دولار قروض .

وقد بلغ عدد المشروعات التي مولها الصندوق حتى يناير ١٩٩٨ (٧٠٣٨٦ مشروعا) بأجمالي تمويل ١,٢ مليار جنيه منها مشروعات خدمية قيمتها ٢١٪ من جملة التمويل ومشروعات تجارية تمثل ١٨٪ من اجمالي التمويل ومشروعات تتعلق بقطاع الزراعة (ثروة حيوانية - تصنيع زراعي - تصنيع غذائي) تتمثل نسبتها مجتمعه نحو ٤,٤٪ من جملة التمويل ونسبة ٩,٩٪ من عدد المشروعات الاجمالية التي مولها المشروع.

والجزء التالي يتضمن عناصر السياسة الائتمانية للصندوق الاجتماعي للتنمية متمثلة في الهدف من قروض المستفيدين وحجم القرض - سعر الفائدة - فترة السماح وفترة السداد والضمانات والشروط.

للسياسة الائتمانية الحالية للصندوق الاجتماعي للتنمية

١- الهدف من القروض :

- تنمية وتطوير ونشر المشروعات الصغيرة كألية فعالة لتحقيق أهدافه التنموية والاجتماعية .
- ٦٠٪ من المخصصات المالية للصندوق موجهة لتنمية المشروعات الصغيرة .

٢- المستفيدين :

- الشباب
- المرأة
- الطالبات
- الاسر المنتجة
- شركات الافراد
- (مشروعات زراعية - مشروعات صناعية - انتاج حيواني - مشروعات خدمية - مشروعات تجارية)

عن طريق جهات منفذة ووسيطه :

- ٢٠ منظمة غير حكومية وجمعية أهلية وتعاونية وجمعية رجال اعمال
- ٣٠ منظمة حكومية
- ٧ بنوك تجارية ومتخصصة
- ٥ جامعات ومعاهد ومؤسسات بحث علمي

٣- مقدار القروض :

حتى ١٠٠ جنيه

في المشروعات الصغيرة جدا

- مشروعات الاسر المنتجة - مشروع شباب البالية بالشرقية -
- مشروع تنمية المرأة ورعاية الطفل - مشروع كاريتاس لتوليد الدخل - مشروع الطالبات والخريجات في بورسعيد .

- ١٠ - ٥٠ الف طن في المشروعات الصغيرة وتزداد الى ٢٠٠ الف جنيه للمشروع متعدد الشركاء

٤- سعر الفائدة

- ٩٪ ويتم دفع قيمة الاصول للجهات الموردة للمعدات والالات مباشرة من الصندوق ويمنح المنتفع قيمة رأس المال العامل فقط . يعطى للجهات المنفذة ٧٪ منحه من قيمة القرض للمتابعة والاشراف على التنفيذ والصرف على عملية الترويج والاعلان - الدعم الادارى -
- المعونة الفنية - المتابعة .

٥- فترة السماح

- حسب نوع المشروع ودورة التشغيل في المشروع وتتراوح بين سنة - ٣٦ شهرا .

٦- فترة السداد

حسب نوع المشروع

٥-١-١-١: السياسة الائتمانية للبنوك التجارية

البنوك التجارية جهاز راسمالي يستهدف من ادارة محفظته تحقيق الربح . وللبنوك التجارية دور بالغ فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على امتداد التاريخ المصرفى المصرى .

وتمتد خدمة البنوك التجارية لتشمل كافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وكافة القطاعات الاقتصادية التجارية والصناعية وغيرها وقد اتسعت قاعدة الجهاز المصرفى المصرى ليصل الى ١٠١ بنك (بخلاف البنك المركزى) وبلغ عدد فروعها ٢١٠٤ فرع وذلك عام ١٩٩٥ مقابل ٢٤ بنك و ٥٢٨ فرعا فى نهاية عام ١٩٧٤ وذلك للمجموعات الثلاثة بنوك تجارية - بنوك الاستثمار - بنوك متخصصة .

ومنذ اوائل التسعينات اطلقت حرية البنوك فى تحديد أسعار الفائدة استرشادا بسعر الخصم لدى البنك المركزى والذى يزيد بنسبة ٢٪ عن سعر الفائدة على اذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور وقد ادى ذلك الى الوصول الى أسعار فائدة حقيقية . واسترد الجنيه المصرى وظيفته كأداة للادخار وتوحد سعر الصرف وبالإضافة الى ذلك فقد عملت السلطات الاقتصادية على تدعيم الجهاز المصرفى ليواكب المهام الواقعة على عاتقه ، فأتخذت العديد من الاجراءات وصدر القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ والقانون ٢٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان والبنك المركزى .

وجدير بالذكر ان بنوك الجهاز المصرفى (تجارية واستثمار واعمال ومتخصص) لديها القدره على مواجهه تحديات التنمية فى منطقة جنوب الوادى . خاصة فى ظل متغيرات ومستجدات العولمة Globalization التى يتوقع فى ظلها ان تسود هذه استراتيجيات للبنوك والمؤسسات المالية تنتقل بها الى مفهوم المصرف الشامل الذى يقدم كافة الخدمات

المالية محليا ودوليا ايضا وتتمثل عناصر السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في :

١- امداف الاقراض

- ادارة المحفظة المالية
- المساهمة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية والانشطة المختلفة .

٢- المستفيدين

- اصحاب المشروعات الاستثمارية الذين يتوافر لديهم الضمانات المطلوبة والشروط اللازمة للحصول على القروض .

٣- حجم القرض

- دون حد اقصى ويشترط توفير الضمانات المناسبة

٤- سعر الفائدة

يتراوح بين ١٨٪ - ٢٤٪ حسب نوع المشروع وفترة السماح والسداد

٥- فترة السماح

حسب نوع المشروع وقد تدفع الفائدة او ترسمل

٦- الضمانات

- الضمانات التقليدية
- اراضى
- عقارات
- كمبيالات وشيكات واوراق مالية
- مشغولة ذهبية
- بضائع

٥-١-٢ مميزات وعيوب النظام الائتماني الحالي :

استفرت الممارسة الائتمانية والتمويلية للأنظمة السائدة في الوادي عن العديد من المشكلات والمعوقات منها المعوقات الداخلية التي ارتبطت بكفاءة الاداء وتطويره داخل تلك الأنظمة ومنها ما هو خارجي ارتبط بمتغيرات خارجية سياسة واقتصادية واجتماعية على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي . وبالتالي فإن التفكير في صياغة نظام ائتماني مناسب في منطقة جنوب الوادي يستدعي التعرف على تلك المعوقات استلهاما لاسس النظام الجديد وتعظيما لمميزات النظام الحالي في الوادي وتحجيما لعيوبه ومساؤه .

والجدول التالي يتضمن مميزات وعيوب كل من بنوك التنمية والائتمان الزراعي ، وصندوق التنمية المحلية ، والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك التجارية .

جدول (١)

مميزات وعيوب الاقتراض من بعض بنوك

وصندوق الائتمان في الوادي

العيوب	المميزات	جهة ونوع القرض
- لا توجد خريطة استثمارية يتم الاقتراض بناء عليها . - لاتمنح للزراعه بالمشاركه أو واضعى اليد صعوبة العقد الثلاثي بين المنتج والجهة بانعه الارض والبنك . - الضمانات دائما أكبر من طاقة صغار ومتوسطى الزراع مما يجعلها تقتصر على كبار الزراع الملاك والحائزين ومن لديهم الضمانات المطلوبه - الضمانات لاتتوفر الا لكبار الزراع والمستثمرين - تعقد الاجراءات وطولها	تغطي ٧٠٪ من جملة التكاليف (مستلزمات وعمليات) المحصول تنوع الأنشطة التي يغطيها هذا النوع من القروض تغطي كافة المشروعات الزراعيه والتجاريه ومشروعات التنميه الريفيه وتنمية المراه الانتشار والخبره	أولا: بنوك التنمية والائتمان الزراعي ١- القروض القصيرة الأجل (قروض الزراعات) ٢- القروض القصيرة (الاستثماريه) ٣- القروض متوسطة الأجل

تابع جدول (١)

مميزات وعيوب الاقتراض من بعض بنوك

وصناديق الائتمان في الوادي

العيوب	المميزات	جهة ونوع القرض
- طول الاجراءات وتعدد ما حيث تبدأ من الوحدة المحلية ثم مجلس المدينة ثم المحافظة الى صندوق التنمية المحلية (ادارة الصندوق - لجنة القروض - رئيس مجلس الاداره) - ضمانات الغير (كفاله تضامنيه) - أو اقرار برهن أصول - لا توجد خريطة استثماريه يتم الاقتراض وفقاً لها - قصور المتابعه - عدم وجود دعم فنى أو ادارى أو تسويقى	- انخفاض سعر الفائدة لنفس نوعيه القروض عن بنك التنمية والائتمان الزراعى - يغطى ثوبيات متعدده من المشروعات - تمنح للأفراد أو الجمعيات أو الشركات - يصرف القرض للمنتفع الذى يتولى شراء الأصول أو مستلزمات التشغيل بنفسه أو بمساعدة الوحدة المحلية	ثانياً: صندوق التنمية المحلية (جهاز بناء وتنمية القرية)

تابع جدول (١)

سميزات وعيوب الافتراض من بعض بنوك

ومصادر الائتمان في الوادي

جانب ونوع الافتراض	السميزات	العيوب
ثالثا: المصنوق الاجتماعي للتنمية رابعا: البنوك التجارية	- انخفاض سعر الفائدة عن المصدرين السابقين - الاعلان والترويج عن المشروع - المعونة الفنية والدعم الاداري - المتابعه - المعارض - توافر امكانيات تمويلية وائتمانية كبيرة - الانتشار في كافة المحافظات	- طول الاجراءات وتعدد ها بين أكثر من جهة - وضع سقف ائتماني للمشروعات على الرغم من اختلاف نوعياتها واحجامها - صعوبة الضمانات وكثرتها - التعامل مع رجال الاعمال والتجار دون المزارعين - تعقد الاجراءات وتعدد ها - الضمانات الضخمة - اصول - عقارات - اراضي - كمبيالات - مشغولات ذهبية - أوراق مالية - ضمان الغير - ضمان بضائع

٣-١-٥ عناصر السياسة الائتمانية المقترحة

تستند السياسة الائتمانية كسياسة عامة لنظام ائتماني او تمويلي او كسياسة ائتمانية لنظام ائتماني محدد (مؤسسة او بنك او صندوق) الى اسس محدده تمثل عناصر تلك السياسة وتتمثل في سعر الفائدة ، الضمانات فترة السماح والسداد • نسبة التمويل (حجم القرض) ، التعامل مع حالات التعثر وعدم السداد ، علاقة الائتمان بدوره حياه المشروع • وما لاشك فيه ان مناقشة وتحليل تلك الاسس يعتبر المدخل الاساسي لوضع تلك الاسس موضع التنفيذ داخل الاطار المؤسسي المقترح •

١- سعر الفائدة :

يسود اعتقاد خاطئ لدى الكثيرين أن سعر الفائدة على الاقراض للمشروعات وبصفة خاصة الصغيرة ينبغي ان يكون منخفضاً عن سعر الفائدة السائد في السوق دوم مبرر فني أو تحليلي لعوائد وتكاليف تلك المشروعات • وهنا يجب التأكيد على ان سعر الفائدة على الاقراض كأحد بنود تكاليف المشروع صغيرا كان أو كبير ليس هو الفيصل او العنصر الوحيد المؤثر على النجاح او الفشل ، حيث انه اذا ما تحققت الكفاءة الانتاجية والتسويقية يصبح الاقتراض بسعر فائدة السوق عنصر تكلفة طبيعي يتضاءل باستمرار مع زيادة الكفاءة والعكس صحيح •

ومن جهة اخرى فإن المشروعات الصغيرة بصفة خاصة تتميز غالبا بأنخفاض تكاليفها الادارية وان تكاليفها عادة ما تنحصر في الطاقة والخامات والاجور بالاضافة الى تكاليف الاقراض الفعلي • في المقابل تحصل تلك المشروعات عادة على اعفاءات ضريبية وجمركية ، تجعل القول بأهمية توفير التمويل اللازم لانشاء تلك المشروعات وتطويرها واستمرارها مطلب اساسي ويصبح الاقتراض بسعر فائدة السوق وضع طبيعي خاصة الى ما نظرنا الى اسعار فائدة الاقتراض الربوى التي تتعد ٢٠٠٪ في اغلب الاحيان •

وفي معالجة تحليلية لسعر الفائدة الحقيقي ^(١) الذي تحصل عليه
جهة الاقتراض تبين ان سعر الفائدة الحقيقي ينخفض عن الحد المعلن
والمعمول به اذا ما اخذ في الاعتبار معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية

$$RI = \left(\frac{1 + NI}{1 + P} - 1 \right) \times 100$$

حيث ان :

- RI = (Real Interest Rate) سعر الفائدة الحقيقي
- NI = (Nominal Interest Rate) سعر الفائدة الفعلي
- P = (Inflation) معدل التضخم

وبخلاصة القول ان دعم اسعار الفائدة المقدمه للمشروعات يتنافى
مع اسس التحليل المالى السليم ، وهو الامر الذى يجعل من غالبية
المشروعات مشروعات موقوتة تنتهى بانتهاء مصدر تمويلها وسداد
القرض . ويجب ان نلفت النظر الى دراسة مدى امكانية التنسيق بين
جهات الاقتراض فى توحيد سعر الفائدة خاصة فى القروض الموجهه
لمشروعات متشابهة عملا لقاعدة المساواه وحفاظا على الشعور
الاجتماعى .

^(١) سمير عريقات (دكتور) الائتمان السمكى ودوره فى تطوير الثروة السمكية فى مصر -
معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٥٩٤

٢ - الضمانات

كانت ولا تزال الضمانات التي تتعامل على أساسها البنوك والصناديق الائتمانية، معوق أساسى حيث أنها غالباً ما تكون فى صورة أصول خارج حدود المشروع واستثماراته (رهن عقارى - ضمان الغير ٠٠٠ الخ) على الرغم من بعض الأعتبارات الأخرى التي تأخذ بها بعض البنوك مثل سمعة العميل ومركزه المالى وغير ذلك (وهى لا تتم إلا فى المشروعات الكبيرة) .

واذا كانت الضمانات منها أساساً فى سياسة الاقراض داخل الوادى فإن منطقة جنوب الوادى لها سمات خاصة تجعل من الصعوبة العمل بالضمانات التقليدية التي تعمل بها جهات الاقراض الحالية . فبنك التنمية والائتمان الزراعى وكما سبق الاشاره يشترط الحيازه والعقد الثلاثى فى الأراضى الجديده والملكيات المسجله والعقود الايجاريه طويلة الجدل وذلك فى صرف القروض القصيره الأجل للأشطره الزراعيه فى حين يتطلب صرف تلك القروض للمشروعات الاستثماريه ضمانات تتمثل فى الأصول أو المنقولات - الرهن الحيازى - الضمانات الجماعيه وفى القروض متوسطه الأجل (١ - ٥ سنوات) يطلب البنك توفير ما لا يقل عن ٢٠٪ من التكاليف الاستثماريه بالاضافه الى الضمانات العقاريه التقليديه ، وضمان مجلس الاداره فى حالة اقراض الجمعيات والهيئات .

وتلجأ البنوك التجاريه الى الحصول على الضمانات التقليديه (عقارات - أصول - أراضى - مشغولات ذهبية - كمبيالات وشيكات - بضائع - ضمان الغير) .

وجدير بالذكر أن هناك بعض النماذج الجيده لصناديق التمويل مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وصندوق التنمية المحليه التابع لجهاز بناء وتنمية القرية حيث تتطور الرؤيه فيها الى اعتبار أصول المشروع وجدواه ضمان أساسى للقرض على الرغم مما يتطلبه العمل داخل تلك الأوعيه من مزيد من التطوير والمرونه وتبسيط الاجراءات .

وإذا كان واقع التنمية في منطقة جنوب الوادي يختلف في كثير من جوانبه عن الوادي القديم فإنه من الصعوبة العمل بالضمانات التقليدية السابق الاشارة اليها الأمر الذي يستلزم وضع تصور لأسس جديدة للإقراض في تلك المنطقة على تعتمد بالدرجة الأولى على سمعة العميل وحسن اختياره هذا من جانب وعلى الجانب الآخر حدود المشروع وقدرة تدفقاته على تحمل قيمة القرض وفوائده وذلك في ظل رؤيه ائتمانية متكاملة ترتبط فيها مؤسسات التمويل بالمشروعات ومراحل نموها في وجود نظام جيد للمعونة الفنية والمتابعة . ومن جهة ثالثة فإن وجود نظام تأمين لمخاطر الائتمان وامتداد مظلتها الى منطقة جنوب الوادي يصبح محدد أساسي لنجاح السياسة الائتمانية لطرفيها المقرض والمقترض في آن واحد . ومن هنا فإن قد يصحح من المفيد النظر الى النقاد التالى فيما يتعلق بالضمانات :-

- أ - أن يكون المشروع هو الضامن فى اصوله ويتأكد ذلك بوجود ضمان آخر أساسى وهو قدرة المشروع من خلال تدفقاته (دراسة الجدوى) على سداد القرض وفوائده .
- ب - وإن حالة طلب الاقتراض لتمويل تكاليف التشغيل يتم تقييم المشروع وفقا لدراسة جديدة للتأكد من قدرة المشروع على تحقيق عائد يكفى سداد القرض وفوائده سواء كانت تلك المشروعات من مشروعات الوادى التى يرغب صاحبها فى الانتقال الى المنطقة - أو اذا كان المشروع جديد لدى صاحبه القدره على شراء الآلات والمعدات ويرغب فى الاقتراض للتشغيل فقط .
- ج - يعتبر التمويل التأجيرى نمط ائتمانى مناسب فى منطقة جنوب الوادى خاصة فى المشروعات التى لا يمتلك صاحبها القدره على المساهمة فى شراء الآلات والمعدات .
- د - التنسيق بين المشروع وبين شركة ضمان مخاطر الائتمان لإمكان قيام الشركة بضمان القروض ويتم التفاوض لزيادة المبلغ الذى يمكن أن تقبل شركة ضمان مخاطر الائتمان ضمانه .

٣- فترة السماح :

تلتجأ معظم جهات الائتمان الى تحديد فترة سماح بين تاريخ استلام القرض وبدء سداد أول أقساطه . ويتم حساب تلك الفترة وفقا لنوع المشروع ودورته الانتاجيه وتدفقاته النقدية وهنا يجب التأكيد على أهمية التحديد الجيد لفترة السماح لدورها فى نجاح أو فشل المشروعات خاصة أن ذلك يأتى فى بداية انشاء المشروع (الفترة التجريبية) .

٤- فترة السداد :

يجب أن تعتمد فترة السداد (بخلاف فترة السماح) على سرعة دوران رأس المال (وسرعة دوره التشغيل تلك التى تختلف بطبيعة الحال من نشاط الى آخر بما يحقق غرضين فى آن واحد :

- الأول : الاسراع فى استرداد قيمة القرض ومن ثم امكان اقراضها لمشروعات جديده .
- وثانيا : تخفيف أعباء خدمة القرض على المقترضين .

٥- نسبة التمويل (حجم القرض) :

يجب مراعاة عدم وضع حد أقصى لقيمة القرض وأن لا يتم تحديد هذا الحجم مسبقا ويترك تحديده حسب التكلفة الاستثمارية الاجمالية وقدرة صاحب المشروع على المساهمة فى التمويل حيث تتفاوت قيمة القرض المطلوب من مشروع لآخر . وأن يمتد حدود الاقراض الى ١٠٠٪ من التكلفة الاستثمارية للمشروع ويصبح الفيصل فى هذه الحالة قدرة المشروع ذاته وفقا لتدفقاته على سداد القرض وفوائده مع المحافظه على نسبة ربح ملائمة لصاحب المشروع .

ومن هنا فإن الحديث عن وضع سقف ائتماني يصبح غير ذي جدوى •
ويصبح قدره جهة الاقراض وامكانياتها الائتمانية هي المحدد الأساسي • (يحدد الصندوق الاجتماعي للتنمية سقف ائتماني ٥٠ ألف جنيه للفرد و ٢٠٠ ألف جنيه لأكثر من فرد) •

٦- حالات التأخير في السداد :

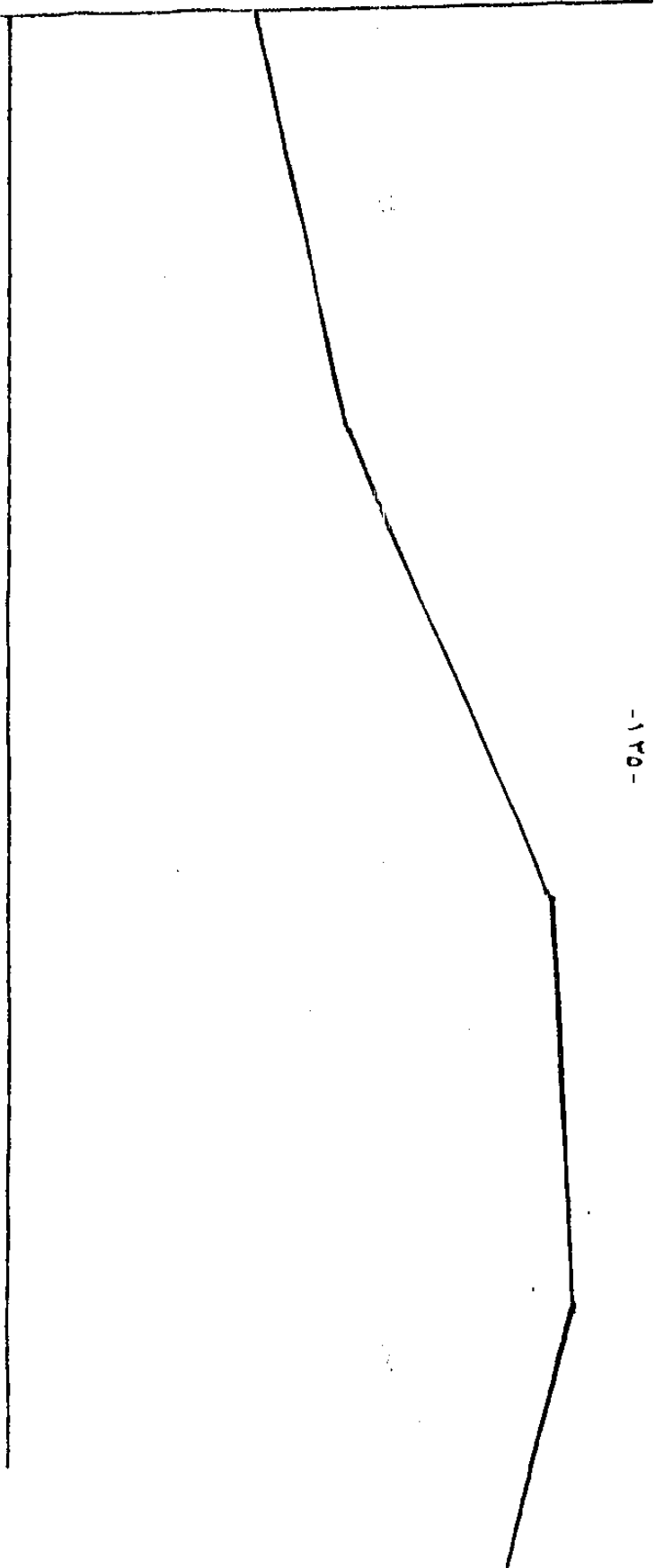
عند التأخير في سداد أقساط القرض في مواعييدها المحددة يجب دراسته حالة المقترض للتيقن من مسئوليته المباشرة عن تعثره بمعنى التأكد من أن التعثر ليس لأسباب خارجة عن إرادته وقراراته مثل حالات انقطاع التيار الكهربائي لفتره طويله أو تعطيل الآلات لعدم وجود الصيانه أو قطع الغيار • مثل هذه الحالات تتطلب بالضرورة إعادة الجدوله بما يناسب التغيرات الجديدة •

أما في حالات التعثر لأسباب سوء الاداره وسوء التشغيل وبالتالي زيادة نسبة الفاقد وعدم قدره على تحقيق المستهدفات الانتاجيه فإن المعونه الفنيه هنا تلعب دورا كبيرا في منع هذا بالاضافه الى دراسة حالات التعثر بدقه ، وفي حالة التعثر المتعمد يتم اتخاذ الاجراءات القانونيه حيال أصحاب المشروع وهذا يتطلب وضع تشريع واضح يتضمن ذلك في بنوده •

٧- علاقة الائتمان بدوره حياة المشروع

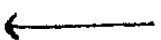
تغفل كثير من جهات الاقراض إن لم يكن جميعها علاقة الائتمان بدوره حياة المشروع اعتقادا بأن الائتمان لا يأتي الا في بداية المشروع وهو بالطبع اعتقاد خاطئ يهمل طبيعة كل مرحلة من مراحل المشروع وخصائصها ففي المرحلة الاولى (الفترة التجريبية) Experimentation Period يبدأ الدخول الى السوق ويكون هناك بطء واضح في نمو المبيعات وهنا فإن البنوك تتردد في تمويل استثمارات البداية • (الشكل رقم ٢) •

المبيعات



Experimentation
Period

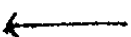
- الدخول للسوق
- نمو بطيء للمبيعات



تردد البنوك في تمويل
استثمارات البداية

High Growth
Period

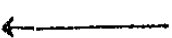
- نمو سريع في المبيعات
- ارباح عاليه
- اقبال المستهلكين



الحذر في التمويل

Maturity
Period

- تباطؤ نمو
المبيعات



ترحيب من
البنوك للتمويل

Decline
Period

- منافسة من منتجات بديله
- تقادم الاداره والمستوى
التمني
- التشيع في الطلب على منتجاته



أحجام عن التمويل

شكل (١) علاقة التمويل بدوره حياة المشروع

وفى المرحلة الثانية (فترة النمو السريع High Growth Period) يحدث نمو سريع للمبيعات - وترتفع الارباح ويزيد اقبال المستهلكين وفى تلك المرحلة يرتفع مستوى الحذر لدى البنوك وجهات الاقراض .

أما فى المرحلة الثالثة (مرحلة التضوج Maturity Period) يحدث تباطؤ فى نمو المبيعات ولكن البنوك ترحب بتمويل تلك المشروعات استنادا الى نضوجها واستقرارها .

أما فى المرحلة الرابعة (فترة التدهور Decline Period) تبدأ زيادة المنافسة من المنتجات البديلة ، بالإضافة الى تقادم الادارة والمستوى الفنى وتشيع الطلب على منتجات المشروع . وهنا تحجم البنوك عن التمويل على الرغم من أهمية التطوير والتحديث فى تلك المرحلة .

٥-١-٤ تصور مقترح لنظام ائتماني زراعي في جنوب الوادي

٥-١-٤-١ أسس النظام الائتماني المقترح :

من دراسة السياسات الائتمانية الحالية لبعض مؤسسات الائتمان والتمويل في الوادي والتي سبق عرضها يمكن ان نخلص الى ان اسس للنظام المقترح يجب أن تتمثل في :

- أ- سهولة وانسيابية العملية الائتمانية وذلك من خلال المرونة وتبسيط الإجراءات وتقليص العبء الإداري .
- ب- الكفاءة الفنية والإدارية داخل النظام والمقصود بذلك كفاءة العاملين - كفاءة النظم والضوابط وكفايتها - التدريب المستمر - التقنيات الحديثة وبصفة خاصة نظم المعلومات .
- ج- تكامل العملية الائتمانية ^(١) (بحث علمي - معونة فنية - ائتمان - ارشاد)
- د- المدخل الاقتصادي للمشروعات كاساس لتمويلها .
- هـ- الاستناد الى مجاء في عناصر السياسة الائتمانية المقترحة والتي سبق عرضها في الجزء السابق .

٥-١-٤-٢ مستويات البناء المقترح :

يتضمن البناء المقترح لهيكل مؤسسي تمويلي وكما يتباين من الشكل التالي ثلاثة مستويات .

^(١) راجع سمير عريقات (دكتور)، المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية القرية ، ورقة مقدمة لندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الحادي والعشرين ، معهد التخطيط القومي ، فبراير ١٩٩٨ .

أ- المستوى الاول

ويتم فيه وضع السياسات التي تشكل فى مجملها استراتيجية البناء المقترح فى المدى الطويل والمتوسط ويتضمن :

- السياسات العامة : وتشمل التنظيم الداخلى والعلاقات الداخلية والخارجية المحلية والدولية .
- سياسات الاقراض والتمويل
- سياسة التدريب والمعونة الفنية

ب- المستوى الثانى :

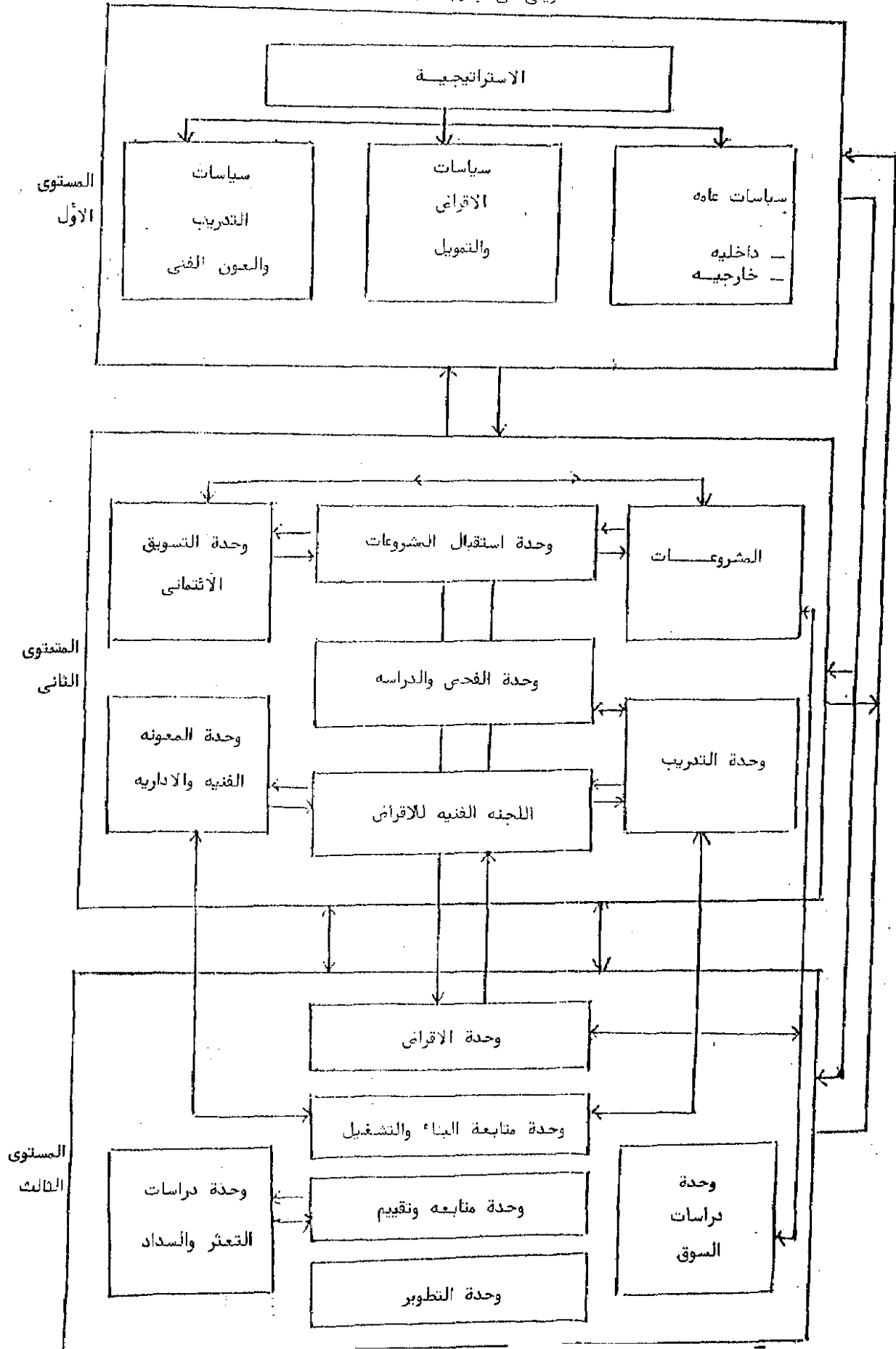
ويتمثل فى المستوى الفنى ويشمل :

- الاستقبال : ويتم فيه تحديد الحالات واستقبالها
- وحده التسويق الائتمانى : وتتوالى مهام البيع والترويج الائتمانى .
- وحدة الفحص والتحليل : وتتوالى دراسة طلبات الاقراض وتحليلها استنادا الى وحده المعونة الفنية والادارية من جهة ووحدته التدريب من جهة اخرى - ويتم داخل وحده الفحص والتحليل اعداد كافة الاعمال المتعلقة بعرض المشروع (دراسة جدوى) على اللجنة الفنية للاقراض التى تتوالى تطبيق معايير وعناصر الاستراتيجية العامة - على سبيل المثال علاقة المشروع بالبيئة - تكامل المشروعات - توفير فرص عمل - الجوانب الفنية .. الخ .

ج- المستوى الثالث :

ويتم فيه اتخاذ اجراءات الاقراض ومراحله ومتابعته واقتراح التطوير اللازم ودراسة حالات التعثر والتأخير .

شكل (٢) بناءً مقترح لمستويات هيكل مؤسسى
تمويلي في جنوب الوادي



ويشمل ذلك المستوى :

- وحدة الاقراض
- وحدة متابعة البناء والتشغيل للمشروعات
- وحدة دراسات السوق
- وحدة المتابعة والتقييم
- وحدة دراسة حالات التعثر وعدم السداد
- وحدة التطوير

٢-٥ نحو نظام تسويقي مقترح فى جنوب الوادى

تمهيد :

تعتبر الاطر المؤسسية التسويقية فى منطقة جنوب الوادى جزءا مكملًا واساسيا للبنية التجارية والانتاجية فى المنطقة ، وبغير تلك الاطر لا يمكن الحديث عن برامج او أنشطة تسويقية لمتسلزمات انتاج ومنتجات المنطقة الخام او المصنعة ، ليس هذا فحسب بل ايضا لا يمكن الحديث عن دوره الاعمال الزراعية مهما توافرت البنى الاساسية الاخرى .

وفى محاولة لوضع مقترح لنظام تسويقي بالمنطقة يستمد مقوماته الاساسية من الفكر التسويقي الحديث ومستهدفا التطوير ومعالجة نقائص وتعظيم مزايا الوضع التسويقي الحالى فى الوادى يتطلب الامر التعرف على مجالات وآفاق الانتاج الزراعى المتوقع بالمنطقة (التركيب المحصولي) هذا من جهة ومن جهة اخرى التعرف على ما يفرضه نمط الاستغلال الزراعى هذا من مدى اهمية وجود صناعة متطورة لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى والداجنى - ومن جهة ثالثة التعرف على فرص وآفاق تصنيع المنتجات الزراعية فى المنطقة .

ثم وبطبيعة الحال الانتقال الى التعرف على البنية الاساسية التجارية فى المنطقة (شبكة الطرق البرية - المطارات - الموانى - النقل النهري) وهى الاطار الاساسى للنظام الهيكلى التسويقي المؤسسى المقترح . ويتناول الجزء التالى :

٥-٢-١ صناعة مستلزمات الانتاج الزراعى

يفرض نمط الاستغلال الزراعى وجود صناعه متطوره لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى والداجنى فى منطقة المشروع اعتمادا على خامات محليه (مصريه) او مستورده تتمثل فى :

- صناعة الأسمده الفوسفاتيه والعضويه .
- صناعة التقاوى والبذور والشتلات .
- صناعة الاعلاف والمركزات (ماشيه - دواجن) .
- صناعة المبيدات .
- صناعة المواسير البلاستيك والفخار وخراطيم شبكات الري بالتنقيط ومستلزماتها .
- صناعة طلمبات رفع المياه .
- صناعة الافلام البلاستيك للصوب .
- صناعة أطباق البيض الورقيه .
- صناعة معدات الميكنه الزراعيه (ماكينات الري - الطلمبات - آلات الرش - المقطورات - الحصادات وآلات الدرس) .
- صناعة مستلزمات المزارع (ماشيه - انتاج داجنى) .
- صناعة العبوات .
- صناعة الشباك ومستلزمات الصيد .
- صناعة البلج .
- أخرى

٥-٢-٢ الخدمات الزراعيه

تعتبر الخدمات الزراعيه من الأعمال الزراعيه بالغه الأهميه فى تسيير حركة التنميه الزراعيه فى منطقه جنوب الوادى اذ يتوقف عليها استمرار وكفاءة العمليه الانتاجيه وتضم خدمات اصلاح وصيانه المعدات والآلات الزراعيه بل وغير الزراعيه أيضا أثناء عمليه التصنيع . وكذلك خدمات الارشاد الزراعى والاقرض والتأمين .

٥-٢-٣ البنية الأساسية التسويقيه بالمنطته

انطلاقاً من موقع وطبيعته منطقة جنوب الوادي فإن الحديث عن البنية التسويقيه يعتبر مفتاح التنمية بكل ابعادها الزراعيه والصناعيه والسياحيه والعمرانيه أيضاً. فمحور التنمية يعتمد على جانبيين ، جانب الانتاج (زراعى أو صناعى أو خدمى) وجانب الاستهلاك (المحلى والخارجى) بمعنى داخل المنطقه أو خارجها الى انحاء الوطن أو خارج حدوده بالتصدير . ومن أجل ذلك فإن الدوله ترصد ضمن استثماراتالمخططه للمنطقه حتى عام ٢٠١٧ نحو ٥١,٢ مليار جنيه كاستثمارات للبنية الأساسية جدول (٦) بنسبة ١٦,٩% من جملة

جدول (٦)

الاستثمارات المخططه لمشروع تنمية جنوب مصر
حتى عام ٢٠١٧ موزعه على الأنشطة

الاستثمارات		النشاط
%	مليار جنيه	
٢٧,١	٨٢,٧	صناعه وتعددين
١٧,٣	٥٢,٩	سياحه
٧,٨	٢٣,٩	زراعه
٣٠,٩	٩٤,٧	تنمية عمرانيه وريفيه
١٦,٩	٥١,٢	بنية أساسيه
١٠٠	٣٠٥	الجملة

المصدر

الاستثمارات المخططه وبالتالي فإن الدوله سوف تتولى اقامة الجانب الرئيسى من البنيه الأساسيه ومنها البنيه التجاريه (شبكة الطرق الداخليه والسريعه التى تربط منطقة جنوب الوادى بمدن جنوب الصعيد، وميناء برنيس على البحر الأحمر وميناء الاسكندريه على البحر المتوسط . وكذلك تربطها بالطريق الأفريقى الدولى - ويمكن فى هذه الحاله البدء بتطوير واستخدام مطارات أبو سمبل حتى يمكن انشاء مطارات خاصه بالمنطقه تمكن من فتح عدد من الطرق الجويه خاصه مع التوجه التصديرى للمشروع واهميه ربطه بالأسواق الخارجيه أوربيه وعربيه .

شبكة الطرق البريه لمنطقه جنوب الوادى

يعتبر درب الأربعين من أشهر الطرق التى تمر بمنطقة جنوب الوادى ويصل بين الواحات الخارجيه وأسيوط بطول ٢٣٢ كم وبين الواحه الخارجيه ومنطقه الفاشر فى غرب السودان، ويمكن احياء دور درب الأربعين فى الربط بين مصر والسودان وتشاد والنيجر ومالى والسنغال وموريتانيا - كما يمكن أيضا تطوير شبكة للملاحه النهريه للربط بين مصر ودول حوض النيل . وبالإضافه الى ذلك فإن منطقه جنوب الوادى ترتبط بمحافظات الصعيد عن طريق الطرق التاليه :

- الطريق الرئيسى الذى يربط أسيوط بالخارجيه ويمتد لمسافه ٢٣٢ كم ويمتد جنوبا بالمسافه ٩٠ كم حتى واحه باريس . ثم الى الشمال الغربى لمسافه ٨٩ كم حتى مدينه موط بالداخله . ثم لمساحه ٣٠٠ كم حتى الفرافره و ٨٦ كم حتى الواحه البحريه و ٣٧٥ كم حتى القاهره .

- طريق اسفلتى يربط بين الأقصر والخارجيه بطول ٣١٠ كم .

- طريق اسفلتى يربط بين شرق العوينات على حدود السودان مع مدينه موط بالداخله بطول ٣٥٠ كم .

المطارات :

- مطار أبو سمبل *
- يجرى التخطيط لإنشاء سبعة مطارات تقام في منطقة جنوب مصر
- في مرسى علم - دهب - العلميه - الواحات البحريه - الفرافره
- الداخله - شرق العوينات *

الموانى :

- ميناء برنيس على البحر الأحمر
- ميناء القصير على البحر الأحمر

النقل النهري

- نهر النيل
- بحيرة ناصر

الطرق الداخليه :

- يخدم المنطقه نحو ٢٠٠٠ كم من الطرق الداخليه *

٥-٢-٤ مقترح هيكل تسويقي زراعى مؤسسى فى جنوب الوادى

يستند الهيكل المقترح الى تكامل حلقات الاعمال الزراعية فى نسق واحد تتشكل فى مجملها هذا الهيكل الذى تتكون مفرداته كما يوضحها شكل (٢) فى :

١- الحلقة الاولى : سوق مستلزمات الانتاج

يضم هذه الحلقة كافة مستلزمات الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى والداجنى والصناعات الزراعية - ويعتمد هذا السوق فى حركته ومدخلاته على وحدات محلية بمنطقة المشروع لتصنيع تلك المستلزمات سواء بالاعتماد على خامات محلية او مستوردة او قد يستمد هذا السوق احتياجاته من خارج منطقة المشروع فى شكلها النهائى ويتم ذلك من خلال وحدات الانتاج مباشرة او عن طريق مؤسسة تسويقية متخصصة .

٢- الحلقة الثانية : سوق المنتجات

من الطبيعى ان يشمل هذا السوق كافة المنتجات الزراعية الخام او المصنعة سواء من وحدات انتاجية صغيرة او وحدات انتاجية كبيرة (تزيد مساحتها على ١٠٠ فدان) او وحدات الخدمات الزراعية . ومن المتوقع ان تسلك تلك المنتجات عدة مسالك تسويقية تتمثل فى :

١- من وحدات الانتاج الى الاسواق المحلية بمنطقة المشروع مباشرة

حيث تشير التقديرات الى ان عدد السكان بمنطقة المشروع سوف تصل الى ٤,٩ مليون نسمة عام ٢٠١٧ .

ويتطلب ذلك ان تقوم وحدات الانتاج بالوظائف التسويقية الاساسية (الفرز - التدريج - التعبئة . الخ) وهنا يلعب الارشاد التسويقى دورا كبيرا فى رفع كفاءة اداء تلك العمليات خلال المسالك التسويقية المختلفة .

٢- من وحدات الانتاج الى الاسواق المحلية او الخارجية (التصدير) من خلال مؤسسة تسويقية متخصصة تتولى تقديم كافة الخدمات والاستشارات والمعونه الفنية الى وحدات الانتاج المختلفة ، ولما كان مخططا ان يتم توزيع اراضى المنطقة بمساحات كبيرة تتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ فدان فإن وجود تلك المؤسسة يمثل محور النشاط التسويقى فى المنطقة . وتقوم تلك المؤسسة بالاضافة الى خدمات الاستشارة والمعونه الفنية والارشاد التسويقى باجراء التعاقدات المحلية والخارجية .

٣- من وحدات الانتاجية الى الاسواق المحلية المصرية او الاسواق الخارجية (التصدير) مباشرة ويتم ذلك بصفه اساسية فى الوحدات الانتاجية الكبيرة ذات قدره على التعامل مع تلك الاسواق .

محددات نجاح البناء التسويقى المقترح :

مما لاشك فيه ان نجاح البناء التسويقى المقترح فى تحقيق اهدافه يتطلب توافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التى يمكن ان تتيح المناخ الملائم للتنمية وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية فى المنطقة ويتطلب ذلك :

١- الاهتمام باستكمال شبكة الطرق البرية التى تربط منطقة المشروع بانحاء الجمهورية او بالدول المحيطة . على ان يراعى فيها المواصفات الفنية السليمة .

٢- الاهتمام بانشاء مطار دولى متطور فى منطقة المشروع قادر على استيعاب حركة الطيران المتوقعة من والى المنطقة المحيطة من محلاتارات الجمهورية او المطارات الدولية مباشرة .

- ٣- الاهتمام بالدراسات اللازمة واصدار القوانين والتشريعات خاصة تلك المتعلقة بمنع الاحتكار وحماية المستهلك وصيانه الوارد وتشجيع الاستثمار والمواصفات القياسية .
- ٤- الاهتمام بتوفير البنية الاساسية (كهرباء - مياه - صرف صحى امن - اتصالات ... الخ) .
- ٥- ضرورة العمل على توفير البنية الاساسية التسويقية وتشجيع الاستثمار فى هذا المجال ويتمثل ذلك فى شركات النقل - الاسواق - المخازن والشلاجات ... الخ) .
- ٦- وضع آليه قياسية لانتقال وتدفق المعلومات الانتاجية والتسويقية خلال وحدات البناء التسويقى فى المنطقة وربطها بالوادي .

الفصل السادس

٦- هيكل المجتمع الجديد
في جنوب الوادي وتنمية المرأة

٦-١ المجتمع المحيط بالمشروع وخصائصه :

سيعتمد المجتمع الجديد في تكوينه بصفة اساسية على المجتمع المحيط به ، وذلك لعدة اعتبارات اساسية تتمثل في القرب المكانى والبحث عن مصدر اوفر للرزق وتحسين مستوى الدخل ، ولان المجتمع الجديد سيعتمد بصفه اساسية على الزراعة وتمليك الارض للفلاحين ، ولان احتمالات المخاطرة اقل بالنسبة لهم . ومع ذلك فإن الامر لايتوقف عند هذا الحد ، بل من المنتظر ان تحدث هجرات من الدلتا الى منطقة المشروع سعيا وراء الكسب وبحثا عن العيش الكريم والاستقرار . ومن ناحية اخرى فلربما المجتمع الجديد يختلف عن المجتمع التقليدى سواء كان فى الجنوب ام فى الشمال وفق النشاط الاقتصادى المتوقع وطبيعته .

١- خصائص المجتمع المحيط بالمشروع الاقتصادية

يتميز المجتمع الصعيدى فى المحافظات القريبة من المشروع واسوان - قنا - سوهاج بأنه مجتمع تقليدى من حيث تكوينه وثقافته والحركة السكانية فيه ، ومن حيث النشاط الاقتصادى الذى يقوم به . فمجتمع اسوان يعتمد بالدرجة الاولى على السياحة كنشاط اقتصادى والصناعة المرتبطة بها بشكل عام وعلى الزراعة ايضا ، فهو مجتمع زراعى ، كذلك الحال بالنسبة للمجتمع القناوى الذى يعتمد اساسا على السياحة فى الاقصر على وجه التحديد ويعتمد على الزراعة ايضا . كما تمت فى هذا المجتمع الصناعة التى تقوم على السياحة ، سواء صناعة التماثيل او بعض الآلية الفرعونية والفندقة ، وإن كانت الزراعة تظل هى النشاط الاكبر فى هذا المجتمع . اما المجتمع السوهاجى فهو مجتمع زراعى بصفه اساسية وفى الاونه الاخيرة قامت بعض الصناعات التى بدأت تجذب العماله اليها .

نحن إذن امام مجتمع زراعى تقليدى وفئه منه تعتمد على النشاط السياحى وفئه قليلة تعتمد على النشاط الصناعى . ومن المنتظر ان يزحف من لاعمل له نحو المشروع الجديد ، خاصة اولئك الحاصلون على الشهادات الفنية المتوسطة والذين يبحثون عن فرصة عمل . وكذلك اولئك الذين يتطلعون الى تملك الارض وزراعتها وتحسين مستواهم المعيشى .

٢- الخصائص الاجتماعية :

يتميز المجتمع الصعيدى بانه مجتمع تقليدى ، قبلى ، متعصب ، بطئ الحركة ، لديه تقاليد راسخه وتحكمه الأطر القبلية . وهو مجتمع متدين بطبيعته ، ليس من السهل تخليصه من ثقافته الموروثة عن الاء والاءداد . وليس من السهل ايضا تغيير انماطه الاجتماعية المختلفة بسهوله ويسر ، فهو مجتمع محافظ الى ابعد الحدود . وهو مجتمع فى جزئياته يكاد ان يكون انعزاليا ، لذلك فإن الامر يتطلب التنبيه الى هذه الخصائص فى تكوين المجتمع الجديد ومدى اندماجه ومدى قدرته على ان يشكل مجتمعا متجانسا ، مختلفا عن المجتمع التقليدى فى الصعيد .

إن المجتمع الصعيدى ، بالرغم من ارتفاع نسبة التعليم فيه عبر الزمن ، وبالرغم من دخول العمران الى قراه ونجوعه ، وبالرغم من الاحتكاك بباقى المجتمع المصرى ، الا انه ظل محافظا على خصائصه الاجتماعية التقليدية ، ومحافظ على موروثة الاجتماعى والحضارى والثقافى ، الذى من المتوقع ان ينقل جانب منه معه الى المجتمع الجديد .

إن طبائع المجتمعات التقليدية المتعصبه والتي تعتمد على القبيلة كإطار اجتماعى ، بالرغم من وجود الدولة بكل مؤسساتها ، يجب أن تقوم عليه دراسات سيكولوجية واجتماعية للحد من نقل هذه الموروثات معه الى المجتمع الجديد ، الذى من المتوقع ان يكون مجتمعا منتجا متحركا نشطا .

٣- تطور المجتمع ومعدلات نموه :

يتميز المجتمع الصعيدي بارتفاع معدلات النمو السكاني ، نظرا لاعتبارات ثقافية وحضارية وعادات وتقاليد سارية في المجتمع . فالعزوه والاسرة الكبيرة الممتدة ، احد مظاهر هذا المجتمع ، وهي تشكل عوامل قوه امام الغير ، هذا بالاضافة الى تصور في مشروعات تنظيم الاسرة ومدى قدره القائمين عليها على اقناع السيدات وافراد المجتمع بضرورة تحديد النسل .

إن التطور في المجتمع التقليدي الصعيدي بطيء ، ولكن الضغوط الاقتصادية قد تساعد على كسر هذه القاعدة ، فالبحث عن لقمة العيش وانتشار البطالة على نطاق واسع . يساعد على الهجرة ، والهجرة تحدث قلقلة في ثباتية المجتمع ، حيث يكون هناك علاقات تبادلية ومؤثرات تبادلية بين المهاجرين والمجتمعات الجديدة تنتقل مرة اخرى الى المجتمع التقليدي الاصلى عبر وسائل الاتصال والمعاشية المختلفة ، وان كانت بطيئة التأثير ومحدوده في نفس الوقت .

٤- البيئة المحيطة بالمشروع :

لعل الحديث عن البيئة المحيطة بالمشروع ، في هذا المقام يستهدف البيئة الاجتماعية والحضارية والثقافية والزراعية بشكل عام - اى حديث عن بيئة المجتمع المحيط بالمشروع من حيث قوامه ومكوناته وثقافته وتعليمه وحضارته وتقاليده ، وكذلك الارض المزروعه والمجتمع الزراعى التقليدي القائم .

إن البيئة الاجتماعية المحيطه بالمشروع تظل ذات خصائص جامدة الى حد ما ، فالعلاقات الاجتماعية في المجتمع المحيط بالمشروع وعاداته وتقاليده الاجتماعية ذات خصوصية واضحة ، فالعلاقة بين الاب والابناء

وبين الكبار والصغار وبين الرجال والنساء وبين العائلات والقبائل ، كلها علاقات تتسم بالجمود والتحرك البطيء - فمزال على الصغير أن ينفذ كلام الكبير وعلى الأولاد الانصياع لرأى الأب ، وعلى المرأة أن يظل دورها هامشيا والكلمه الأولى للرجال - كما أن العائلات فى القبائل فى صراع خفى على السلطه الاجتماعيه والمكانه الاجتماعيه فى القرية والكفر والنجع .

وما زالت الثقافه والحضاره تنحدر الى جذور فرعونيه وإسلاميه تمتزج كلها فى الشده والعنف والتدين وفى الصراحه وعدم الخوف ، وتفشى ظواهر الثأر والتطرف . كما أن المجتمع الصعدي نظرا لارتفاع درجات الحراره ، فهو مجتمع ذو سيكولوجيه متقلبه المزاج ، وإن كان يحمى الغريب ويساعده .

ومع أن التعليم والمدارس منتشرة فى كل القرى إلا أن البيئه الاجتماعيه التقليديه لم تتغير ولم تحدث فيها حركات جوهرية . وتظل البيئه الاجتماعيه الصعديه بمواريتها الحضاريه والثقافيه المرتبطه بالنيل والفرعون والدين والزراعه ، بيئه ذات مميزات خاصه بها .

٥- احتمالات التطور الذاتى والهجره بقيام المشروع

مما لا شك فيه أن هناك تطور ذاتى فى كل مجتمع من المجتمعات ، هذا التطور تتوقفأ درجته وقوته واتجاهه ، على العوامل المكونه لحركة التأثير وقوتها ومدى تلائمتها مع خصائص المجتمع الموجهه له ، ومدى الاصرار والصبر عليها من قبل القائمين عليها .

إن مجتمع الصعيد ، إذا لم تكن مكونات التأثير متلائمه مع طبيعته ، مراعيه لعاداته وتقاليدته ومواريته المختلفه ، لن تنجح فى تفكيك هذا المجتمع وتحديثه وتطويره ، بل سيزداد تعصبا وتقوقعا وجمودا .

إن الهجرة من هذا المجتمع الى المشروع الجديد هجره حتميه وضروريه . حيث تنتشر البطالة بين أفراد المجتمع الصعدي بشكل كبير وبصفه خاصه أولئك حملة الشهادات والفئه الأقل تعليما ، كما أن عوامل الفقر وعوامل البحث عن الانعتاق الكامنه فى اعماق فئه من أفراد المجتمع ، ستساعد كلها على الهجرة الجماعيه الى المشروع الجديد، وإن كانت الهجرة ستكون بصفه أساسيه بين الشباب والذكور فى المراحل الأولى ، حتى يتم استكشاف الواقع والتفاعل معه ، والتعرف على مدى ملائمة الواقع الجديد للعيش فيه ومدى توفر الخدمات الأساسيه ، من مسكن ومأكل ومياه وإناره ومدارس ومستوصفات ووسائل نقل ... الخ، ثم يتبعها بعد ذلك إنتقال الأسره بكاملها الى المجتمع الجديد فى مرحله لاحقه ، ومما لاشك فيه أن الهجرات المتوقعه الى المجتمع الجديد ستساعد فى فكفكة النظم التقليديه فى المجتمع ، وستحل جانب هام من مشكلة البطاله ، وستحد من ظواهر التطرف والتخلف ، خاصه إذا كانت هناك سياسات مدروسه وموجهه للمجتمع الجديد .

وتجدر الاشاره الى أن التفاعل بين أفراد المجتمع الجديد قد يكون فى بدايته خطيرا ، خاصه بين الوافدين من الشمال والجنوب وإختلاف العادات والتقاليد والثقافه والحضاره ، إلا أنه مع مرور الزمن وبطبيعه النشاط الاقتصادى فى المجتمع الجديد ستذوب الصراعات والخلافات وتحدث عملية الاندماج .

٦- الوادى الجديد : حالة للمجتمع المحيط بالمشروع

يتميز سكان الوادى الجديد بارتفاع معدل التغير النسبى السنوى حيث يصل الى حوالى ٣,٦٪ تقريبا (١) ويختلف من واحه الى أخرى فيبليغ أقصاه فى واحه الداخله ٣,٩٥٪ وأدناه فى الفرافره ٢,٥٪ تقريبا .

كما ترتفع نسبه الريف الى الحضر حيث ٥٥% من السكان يعيشون في الريف والباقي يعيش في الحضر . وتعتبر نسبة السكان الريفيين مرتفعة في واحة الداخلة (٦٣% تقريبا) ، وتنخفض في الخارجة (٤٠% تقريبا) اما سكان العراقرة فكلهم ريفيون .

ويصل حجم الاسرة في محافظة الوادي الى ٧ في الواحات الداخلة و ٥,٦ في الواحات الخارجة و ٦,٣ على مستوى المحافظة .

اما النشاط الاقتصادي للسكان ، فيتمثل أساسا في الزراعة التي يعمل فيها ٥٢,٥% من قوة العمل ، يليها خدمات المجتمع العام ٢٧,٩% ثم التشييد والبناء ٥,٩% والنقل والمواصلات والتخزين ٤,٢% والمطاعم والفنادق ٣,٣% تقريبا .

وهذه الاحصاءات تشير الى ان مجتمع الوادي الجديد هو مجتمع زراعي بصفه أساسيه ، يحافظ على طابع البداوة والأسره الكبيره .

اما التجمعات العمرانيه فتتخذ محورا طوليا على جانبي درب الأربعين ويبلغ عددها حوالي ٢٤ تجمعا عمرانيا .

٦-٧ المجتمع الزراعي المستهدف

يستهدف المشروع استصلاح واستزراع حوالي ٣,٥ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ ، هذه المساحه الزراعيه الكبيره من المفروض ان يتم زراعتها بمحاصيل تتلائم والظروف البيئيه والطبيعيه والمناخييه لمنطقه المشروع وحجم الاستثمارات المتوفره والبنيه الأساسيه . ومن ناحيه أخرى فإن الأساليب الزراعيه المستخدمه في إستغلال الأرض الزراعيه التي ستتاح مستقبلا يتوقف عليه المجتمع الزراعي الذي سيعيش في منطقه المشروع . فإذا كانت الأساليب التكنولوجيه المتطوره من آلات

ومعدات ميكنه وأساليب الري الحديثه ، فهذا يعنى أن المجتمع الزراعى ، سيكون فى الغالب مجتمعا غير تقليدى ، حيث سيكون اكثر تطورا وأقل حجما . ومن جهة ثالثه ، فإن حجم المزرعه سيكون أيضا له أثاره على المجتمع الزراعى . فكلما كان حجم المزرعه كبيرا ، كلما كان حجم المجتمع الزراعى المتوقع صغيرا والعكس صحيح ، خاصة إذا ماكانت التكنولوجيات المتطوره ستستخدم على نطاق واسع فى المشروع . وسيتربأ أيضا على حجم الاستثمارات المتوفره مدى القدره على استخدام تكنولوجيات متطوره . أما إذا كانت الزراعه تقليديه وتعتمد على تكثيف العنصر البشرى ، فقد يعنى ذلك أننا أمام مجتمع زراعى تقليدى يشبه كثيرا مثيله فى الدلتا أو المنطقه المجاوره للمشروع .

١- عوامل أساسيه يتوقف عليها نمط المجتمع الزراعى

يتوقف نمط المجتمع الزراعى المتوقع فى جنوب الوادى على مجموعه من العوامل الموضوعيه أبرزها :

أ - مخططات الدوله للمجتمع الجديد

إذا كانت نظرة الدوله تتمثل فى خلق مجتمع تقليدى قائم أساسا على محاوله سحب جانب من سكان الدلتا الى هذه المنطقه بقصد تخفيف الضغط السكانى "الكثافه السكانيه" فى محافظات الدلتا وهذا يعنى أننا سنكون أما مجتمع وافد من محافظات الجمهوريه ليمارس مهنة الزراعه بحثا على الكسب المادى ، وسينقل كافة خصائص مجتمعه الأول الى المجتمع الجديد - وسنكون إما صوره مشابهه لما ذراه الآن . أما إذا كانت نظره الدوله تتمثل فى خلق مجتمع جديد غير تقليدى ، وأكثر فعاليه وأقل تجانساً، إلا أنه مجتمعا منتجا ، يعتمد على التكنولوجيات المتطوره والحياه فى مناطق جديده فى ظل ظروف جديده عليه

أن يتعايش معها ويتأثر بها ويؤثر فيها سعيًا إلى تحقيق بناء
سكائى عموده الفقرى المجتمع الزراعى المتطور، وهذا يتطلب من
الدولة جهودًا كبيره فى توفير الحياه والبيئه لتكوين هذا المجتمع
وما يتطلبه أيضا من استثمارات ضخمة وإعداد جيد للعماله الوافده
والحد من نقل موروثاتها التاريخيه للمجتمع الجديد، وتوفير البنيه
الأساسيه المناسبه .

ب - حجم المزرعه المتوقع

إذا كان المشروع سيقوم على توزيع الأراضى الزراعيه إلى
مزارع ذات أحجام كبيره ١٠٠ فدان فأكثر ، فهذا يتطلب مجتمعا
زراعيا قادرا على إستيعاب التكنولوجيا واستخدامها وأن توفر
الدوله رأس المال اللازم للاستثمار أما إذا كان حجم المزارع صغير
٥ - ١٠ فدان مثل مشروعات توزيع الراضى المستصلحه على
الخريجين ، فهذا يعنى أننا أمام دمج جديد من المجتمعات
الزراعيه ، مجتمع يعتمد على الشباب المثقف والمتعلم ، وهذه
الفئه من السكان تحتاج إلى تعامل خاص معها وتوفير حياه كريمه
لها . أما إذا كان يتم توزيع المزارع إلى زراع بأحجام أقل من ٥
فدان ، فهذا يعنى أننا أمام مجتمع زراعى كالذى نراه فى الشرقيه
أو الدقهليه أو أى محافظه فى الدلتا . وسيكون مجتمعا متخلفا
بنقل كل عاداته السيئه معه أما إذا كان حجم المزرعه سيصل إلى
الاف الأفده ، فنحن أمام مجتمع زراعى من شكل جديد ، يعتمد
أساسا على مهندسين مدربين وبعض النماذج للمساعده فى عمليات
الزراعه وباقى العمليات الحقلية ، ولكن الميكنه هى الأساس فى
هذه المشروعات الضخمه .

جـ- البنيات الأساسية المتوفرة

إذا كانت الدولة ستوفر البنية الأساسية والخدمات من شبكة طرق ووسائل انتقال واتصال ومدارس ومستوصفات ودور ملاءى ومراكز ثقافية وحدائق عامة ، فهذا يعنى ان الدولة ستشجع الشريجين من اصحاب المؤهلات المتوسطة والمؤهلات الجامعية للعيش فى جنوب الوادى ، حيث تتوفر حياة كريمة ، وستشكل هذه الفئة جانبا هاما من المجتمع ، وسيكون المجتمع غير تقليدى .

اما اذا لم تتوفر تلك البنيات الاساسية ، فهذا يعنى ان الذين يقبلون على هذا المشروع والعمل فيه ، هم فئة العمال من الصعيدي والعماله الزائدة فى الدلتا ، وهى غير ماهرة وغير متعلمه فى الغالب وترتفع نسبة الأمية بينها ، وقد تنتقل باسرها للعيش هناك ، وستنقل نمط حياتها ومساكنها وعاداتها وتقاليدها الى المكان الجديد لتشكل مجتمعا أكثر تخلفا من مجتمع الريف التقليدى .

د- مدى توفير مصادر للتمويل والاقتراض

فكلما وفرت الدولة مصادر مناسبة للتمويل وبشروط ميسره وبفترات سماح مناسبة واسعار فائدة غير مغالى فيها ، سيؤدى ذلك الى تشجيع الفئات المتعلمه للاقبال على المشروع ، حيث سيكون فى مقدروها استخدام التكنولوجيات المتطورة التى تحقق لها دخلا مرتفعا ، أما اذا لم تتوفر مصادر مناسبة للتمويل، فلن يكون هناك اقبالا الا من اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة الذين يحتاجون فقط الى عمال للعمليات الزراعية التقليدية وعدد قليل من المهندسين الزراعيين ، أو سنجد المزارعين التقليديين الذين يزرعون مساحة فدان او نصف فدان ، لنجد انفسنا امام مزارع قزمية فى منطقة من المفروض ان يكون حجم المزرعة فيها يخضع

لاعتبارات اقتصادية ومستقبلية ، تعتمد على اقتصاديات الحجم
• Returne to Scale

هـ - التسويق والخدمات التسويقية :

إذا سعت الدولة الى توفير ظروف مناسبة لتسويق المنتجات الزراعية وتقديم خدمات تسويقية مناسبة ، سواء طرق مناسبة ووسائل نقل جيدة ومبردات وتخزين ووسائل تعبئه وتغليف ، وتدريب ، وضمان اسواق لتصريف الانتاج سواء بالتصدير او محليا ، فهذا سيشجع الشركات الكبيرة والمستثمرين على دخول صناعة الزراعة ، اما عدم توفر هذه الاشياء ، فسيدفع هؤلاء المستثمرين للهروب من الاستثمار في هذه المناطق البعيدة ، وستترك تستغل من قبل المزارعين التقليديين .

فاذا ارادت الدولة مجتمعا جديدا ، فعليها ان توفر هذه الخدمات التسويقية وتشجع على انشاء شركات تسويق عملاقة ذات امكانيات كبيرة حتى لا يواجه الانتاج ما يواجهه مثيله الان في كثير من مناطق الانتاج الزراعي وبحيرة ناصر .

و - الاسكان والمرافق :

فهو ستوفر الدولة مساكن مناسبة وما هي مساحة تلك المساكن ونمطها العمراني ، هل ستكون على نمط القرى الممتدة ، او على نمط مزارع في كل مزرعة بيت ، او ستكون مساكن عمودية ، فالمجتمع الزراعي يحتاج الى مساكن افقية ، حيث يحتاج الى حظائر لتربية المواشى والدجاج والاعنام ، ولم يتعود العيش في الشقق ذات الارتفاعات ، كذلك يحتاج الى اماكن لخزن الحبوب والاعلاف ، وكلها تكون عادتنا افقية أما اذا كانت خطة الدولة تستهدف اقامة نمط عمراني يدفع في اتجاه مجتمع مدني

يفصل بين المزارع ومزرعته ، وحيث تكون على شكل تجمعات عمرانية قريبة من الاراضى الزراعية للمشروع ، فهذا يتطلب الفئه المثقفه من المجتمع وليس المجتمع الزراعى التقليدى بالدرجة الاولى .

٢- مقترحات لبناء مجتمع زراعى فى منطقة الوادى :

إذا كانت الدولة تستهدف اقامة مجتمع انتاجى يشكل بؤرة استقطاب تخفف من الكثافة السكانية فى المدن الرئيسية والحضر والريف فى الدلتا والصعيد ، وفى نفس الوقت يكون المجتمع الجديد مجتمعا غير تقليدى ومتحضر ومتطور ، فلربما المقترحات التالية تساعد على ذلك .

أ- حجم الحيازة

أوضحت الدراسة فى فصولها السابقة ان حجم الحيازة هاما ليس فقط من الناحية الاقتصادية ، بل ايضا من الناحية الاجتماعية ، فكلما كبر حجم الحيازة اختلف النمط الاجتماعى الذى يمكن ان يسود ، عما لو كان حجم الحيازة صغيرا أو متوسطا . وفى هذا المشروع من المتوقع ان نرى الاحجام الحيازية المختلفة ، فسنرى مزارع تزيد مساحتها عن ١٠٠٠ فدان واخرى تقل مساحتها عن ٥ فدان ، ونحن نرى من الناحية الاجتماعية ، كلما كان حجم المزرعة كبيرا كلما كان المجتمع المتوقع غير تقليديا وسيعتمد اساسا على فئه اصحاب الشهادات المتوسطة والخريجين ، اضافة الى العمال التقليديين . فإذا كان (حجم الحيازة ١٥ - ٢٠ فدان) فى بعض مناطق المشروع واقل من ذلك فى مناطق اخرى واكبر من ذلك فى مناطق ثالثة ، فسنجد أن فئات اجتماعية مختلفة ستتواجد فى منطقة المشروع يربطها اهداف اقتصادية

ونشاط اقتصادى " الزراعة " ولكنها مختلفة فى الثقافة ومنهج الفكر وفى العادات والتقاليد . ونحن نوصى بأن تسود المزارع كبيرة الحجم وتلك التى لاتقل مساحتها عن ١٥ - ٢٠ فدان حتى تسهل عملية بناء المجتمع الغير تقليدى فى هذا الجزء العزيز من البلاد .

ب- الانماط العمرانية ، نمط الاسكان :

إذ ترك الأمر للوافدين لمنطقة المشروع كل يبنى بيته كيف يشاء ، فسنجد أنفسنا أمام مناطق سكنية عشوائية لاتختلف كثيرا (مع الوقت) ، عما نراه الآن فى منشية ناصر وعزبة النخل والهجانة ... الخ . أو سنجد أنفسنا أمام بيوت قروية متناثرة فى مساحات كبيرة لايربطها رابط ولا ذوق حضارى فيها - ولكن اذا قامت الدولة بالتدخل ببناء قرى سكنية متطورة ذات مستويات راقية ، تمدها بالبنية الاساسية من طرق وكهرباء ومياه وصرف صحى ومخططه علميا ، بحيث ترى فيها الميادين والحدائق والمساحات الخضراء ومستشفيات ومساجد وملاعب ومدارس ومخابز ومراكز ثقافية ودور لهو وترويح ، فهنا سنجد أنفسنا انما امام مجتمع جديد غير تقليدى ، اى ريف متحضر ينعم بحياة كريمة يتمنى الانسان العيش فيها . وفى هذه الحالة فإن مثل هذه الانماط السكنية الجميلة يوضع لها نظام ادارى ذاتى بحيث يتولى اهلها اداراتها والحفاظ عليها وصيانتها وصيانة البنيات الاساسية فيها ، كما هو الحال فى المجتمعات المتحضرة ، فسنجد ان المجتمع السكانى سيتأثر بالنسق العمرانى وسيكون اكثر استقرارا واكثر انتاجا ، ويفضل توحيد النمط العمرانى حتى يعطى منظرا جميلا وحضاريا ويفضل ان يكون متلائما مع الظروف الطبيعية السائدة .

ج - البنيات الأساسية والمرافق العامة والخدمات المساعدة

إذا تم توفير وسائل الاتصال والانتقال وما تتطلبه من طرق ومحطات ، فهذا سيساعد على الاستقرار وخلق حركة اقتصادية نشطة . كما أن توفر المرافق العامة ، مثل مكاتب البرق والبريد والهاتف ومحطات الكهرباء والمياه أيضا يساعد على الاستقرار ، وايضا امداد المنطقة بالبنوك ومؤسسات التمويل الضرورية للتعاملات المالية والتجارية وتقديم القروض للمشروعات القائمة بالمنطقة ، سيساعد ذلك ايضا على استقرار المجتمع ، إما اذا افتتحت المنطقة لمثل هذه الاساسيات لاي حياه كريمة، فلن نجد المجتمع المستقر القادر على الانتاج والمساهمة فى زيادة الدخل القومى وتخفيف الاعباء على المدن الرئيسية . لذلك فإن الدولة مطالبة بان توفر هذه البنيات الأساسية والمرافق العامة والخدمات وتحمل تكلفتها على المشروع ككل من اجل تحقيق هدفها فى اقامة مجتمع جديد منتج ومستقر .

د - إنشاء المحميات الطبيعية ومناطق الجذب السياحية وخدماتها الضرورية

فتلك المنطقة النائية الموعلة فى الصحارى تحتاج الى خلق مناطق جاذبة فيها، كإنشاء المحميات الطبيعية . سواء كانت نباتات او أشجار يتم زراعتها او ثروة برية من الحيوانات او الطيور او النباتات الصحراوية والمحافظة عليها وتوجيه الانتباه نحوها لتمثل مناطق جذب للسياح والمقيمين فى المنطقة كذلك فإن المجرى المائى الطويل ، يمكن ان تقام على ضفافه قرى سياحية صغيرة ومجهزة بالخدمات الضرورية وتمتاز بأن كل ما فيها طبيعى فالماء والنبات والطيور والسماء الصافية ، والمسابح والملاهى ستجذب السياح لقضاء ايام جميلة فيها ، وستساعد على استقرار المجتمع الجديد حيث يجد له مجالا للراحة والترويح

عن النفس • وفى نفس الوقت ستمثل مصدرا للدخل لاهالى المنطقة ككل •

هـ - توفير الانشطة الثقافية ووسائل التوعية :

إن المجتمع الجديد الوافد من مناطق مختلفة من البلاد ومن شرائح اجتماعية متميزة ، يحتاج الى برامج ثقافية تؤكد على الانتماء القومى للوطن وعلى اهمية انشاء المجتمع الجديد وجعله نموذجا للمحبة والاخاء ونبذ التعصب والتطرف • وايضا فإن المحافظة على البنيات التحتية ورأس المال القومى والخدمات والمرافق العامة يحتاج الى توعية ، وتثقيف ، الامر الذى يتطلب ان تقوم وزارتى الثقافة والاوقاف بدور ايجابى فى هذا الاتجاه ، وكذلك الجامعات القريبة فى صعيد مصر ، مثل جامعة اسيوط وجامعة سوهاج والكليات الجامعية فى اسوان • يجب ان يكون لهذه الجامعات دورا فى تثقيف وتوعية المجتمع الجديد الوافد من مناطق مختلفة من انحاء البلاد ، حتى تصهره فى بوتقه واحده وتخلق منه وحدة متجانسة فاعله • كما ان وزارة الاعلام من خلال قنواتها التلفزيونية والاذاعية يمكنها ان تلعب دورا هاما فى خلق المجتمع المنشود •

هذه معطيات قد يكون لها دورها الايجابى فى تكوين او خلق المجتمع الجديد من جنوب الوادى - وبالتاكيد فإن هناك من العوامل ما هو اكبر بكثير مما ذكر •

٣-٦ تنمية المرأة فى منطقة جنوب الوادى

"تعتبر تنمية المرأة عنصرا جوهريا فى التنمية البشرية ، ذلك أن دور المرأة فى أى مجتمع يعد احد المقاييس التى تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطوره ، وتعد مشاركة المرأة فى العمل المنتج الخلاق انعكاسا لحركة المجتمع سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا" .

إن تنمية المرأة غاية ووسيلة فى وقت واحد . . . فهى غاية باعتبار أن المرأة "إنسان" لها حق الانسان الذى كرمه الله فى أن يعيش حياته ، ويستمتع بحقوقه ، وهى لن تستطيع أن تعيش هذه الحياة الكريمة ، أو أن تستمتع بهذه الحقوق المشروعه إلا إذ اتيحت لها فرص النماء والانتماء .

وهى وسيلة باعتبار أن الغايتين الاساسيتين للمرأة المثالية فى المجتمع وهما رعاية الاسرة والطفولة ، والاسهام فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية - لايمكن أن تتحققا على الوجه الكامل الا اذا أهلت المرأة لهما تأهيلا كاملا - واتيحت لها كذلك فرص النماء والانتماء

كما أن المرأة هى نقطة البداية فى تنمية الانسان ذكرا كان أم انثى فهى التى تتحمل مسئولية تنشئة الطفل فى السنوات الاولى من حياته وتشكل شخصيته ، وتغرس فيه القيم والمثل والتقاليد وتعمق فيه الانتماء - وبالتالي فإن المجتمع الذى يقدر دور المرأة ويعرف لها قيمتها فإنه يضاعف قواه البشرية المنتجة ، ويؤمن مستقبل اجياله المقبلة

لكل ذلك فإن مشاركة المرأة فى جهود وعمليات التنمية اصبح ضروره حتمية ولم يعد محل نقاش هل نعمل على تنمية المرأة ام نكتفى بتنمية الرجل؟- وانما تبلورت نقاط النقاش فى ماهيه اسس تنمية المرأة- وماهى اساليب وطرق واتجاهات هذه التنمية وما متطلباتها - ماالمشاريع التنموية الملائمه للمرأة - ماهى المشاكل والمعوقات التى تحد من اشتراك المرأة فى جهود التنمية وماهى الحلول الملائمه للتغلب على مثل هذه المشاكل ؟

ومن ثم فإن تنمية المرأة والاهتمام بمشاركتها فى جهود وعمليات التنمية بمنطقة جنوب الوادى تعتبر مطلب حيوى وأساسى لتحقيق أهداف المشروع النهضوى القومى .

لاشك ان سكان منطقة جنوب الوادى سوف يزدادون من المهاجرين الوافدين الى المنطقة للعمل والاقامه وهم اما وافدون من محافظات الجنوب : أسوان ، قنا ، وسوهاج أو من محافظات وسط وشمال الدلتا للبحث عن فرص عمل أفضل وأكثر .

من المتوقع أن يكون هؤلاء المهاجرين من الذكور فى البدايه حتى تستقر الأحوال فى المنطقه فيتزوجون أو يرسلوا فى طلب أسرهم للاقامه معهم . هؤلاء السكان من المتوقع أن يكونوا من الشريحه العمرية المنتجه من ٢٠ - ٤٥ عاما - وأن يكونوا خليطا من العماله الفنيه الماهره (شهادات فنيه متوسطه) وعماله خدميه (اميون أو ملمون بالقراءة والكتابه) بالإضافة الى المشرفين والمهنيين من مهندسين وأطباء ومعلمين واداريين وغيرهم .

وبالتالى فسوف يضم مجتمع جنوب الوادى بجانب المرأة البدويه المواطنين الأصليه فى المنطقه - المرأة الريفيه من وسط وشمال الدلتا - واختها من محافظات الجنوب - بالإضافة للمرأة الحضريه المهاجره للحاق بزوجها أو ابنيها ، ولتعمير المنطقه وتكوين المجتمع الزراعى المنتجاور مع المجتمع الصناعى والخدمى .

وإذا أردنا العمل على تنمية المرأة في جنوب الوادي فعلينا البدء الآن بالمرأة البدوية الموجودة فيه والتي تمتلئ عادة رعى الأغنام والزراعة ونزل ونسج الصوف بصورة فردية فنعمل على توفير قدر من التعليم بإنشاء عدد من مدارس الفصل الواحد بعد ما أثبتت التجارب نجاحها في تعليم النساء حيث تتعلم فيها المرأة قدرا من التعليم الأساسي في المواعيد الملائمة لها بعد انتهائها من واجباتها وأعمالها اليومية - كما تتدرب فيها على إحدى الحرف المولدة للدخل .

وفي تلك الأثناء يجب العمل على أعداد النساء البدويات للاندماج في المجتمع الجديد وأفراده والاختلاط معهم وعدم العزله بعيدا عنهم كما يجب تدريبهن وتأهيلهن مهاريا ومعرفيا لتقيام بالأدوار المأمولة منهن في التنمية وإرشادهن الى حزم المشروعات والأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي سيتم تطبيقها في المنطقة .

في المرحلة التالية بعد أن يكتمل مجتمع جنوب الوادي بسكانه النازحين من المحافظات الأخرى يجب العمل على تنمية جميع النساء بمختلف مشاربهن وأصولهن استرشادا بتنمية المرأة الريفية في برنامج شروق - فيتم العمل على تنمية النساء الريفيات النازحات من الجنوب أو الشمال على مستويين أولهما المستوى العام للأنشطة ومشروعات البرنامج التنموية - وثانيهما على المستوى الخاص بالمرأة نفسها . فعلى المستوى العام للأنشطة والمشروعات التنموية يجب العمل على أربعة محاور رئيسية

أ - مشروعات البنية الأساسية :

من مياه للشرب وصرف صحي ومعالجة المخلفات البشرية وحماية البيئة والكهرباء والطاقة ورصف الطرق والمعديات والكبارى والنظافة

والتجميل والبريد والاتصالات ٠٠٠ وغيرها - وجميع هذه المشروعات يؤدي تنميتها الى تحسين مباشر للبيئة التي يعيش فيها سكان المنطقة ومن ضمنهم النساء .

ب- مشروعات التنمية البشرية :

وتتضمن الخدمات التعليمية والصحية والدينية والثقافية والرياضية والترويحية والارشادية والتدريبية المعرفية والمهارية وكلها تستهدف تحسين الخصائص النوعية لجميع سكان المنطقة ومن ضمنهم الاناث .

ج- مشروعات التنمية الاقتصادية :

التي ستنجح فرص العمل المستقر المنتج لكل راغب فيه قادر عليه من سكان المنطقة ذكورا واناثا - بتملكهم وتشغيلهم وادارتهم وعملهم في مختلف الانشطة الاقتصادية زراعية أم صناعية أم خدمية - وهذه المشروعات سوف تحسن مستوى الدخل الاسرى فى المنطقة وتزيد من فرص العمل المستقر المنتج لجميع السكان ومن بينهم المرأة .

د- مشروعات التنمية المؤسسية :

وهي تشمل الدعم الفنى والمؤسسى والتدريبى والتأهيلى للمنظمات الاهلية والحكومية فى المنطقة لتستطيع القيام بأدوارها الاجتماعية المأمولة فى التنمية بالمنطقة بما يشمله ذلك من توسيع قاعدة عضوية هذه المنظمات وتفعيل هذه العضوية كى تمارس دورها بمنهج ديمقراطى معتمد على الذات قابل للاستمرار والاستدامة - وهى مشروعات سوف تخدم تدعيم هذه المنظمات وكل اعضاؤها من منطقة جنوب الرادى ومن بينهم المرأة فيها .

أما أساليب التنمية على المستوى الخاص بالمرأة فى منطقة جنوب الوادى فيتضمن هذا المستوى محورين أساسيين للعمل :

المحور الأول : العمل مع المجتمع :

ويستهدف أساسا اكتساب تقبل المرأة البدوية والرجال المواطنين الاصليون والنازحون لاستراتيجية ادماج المرأة فى جهود التنمية .

العمل على ايجاد برامج تدريب واتصال واعلام تعمل على اندماج كل هؤلاء الافراد المتباينون وتجانسهم ، وتعديل اتجاهات افراد المجتمع جميعا تجاه المرأة - والعمل على خلق قيم جديدة للمجتمع الجديد تؤمن برفع مكانة المرأة وبأنها فرد متساوى مع الرجل فى الحقوق والواجبات .

المحور الثانى : العمل مع المرأة : (١)

ويستهدف هذا المحور استنهاض وعى المرأة بطاقتها وامكانياتها الكامنة، ورفع مستوى ادراكها بحيوية مشاركتها فى جهود التنمية لصالحها الفردى ولصالح اسرتها ومجتمعها المحلى القومى .

العمل على تأهيل النساء معرفيا ومهاريا واتجاهيا للقيام بأدوارهن المأمولة فى التنمية - وارشادهن الى حزم من المشروعات والانشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية تتيح امامهن الفرص لاداء هذه الادوار التنموية المتوقعة .

ويمكن اثناء العمل فى هذا المحور تدريب النساء الحضرىات المتعلقات النازحات لمنطقة جنوب الوادى حتى يؤدين ادوار القيادات النسائية الطبيعية على مستوى التجمعات السكنية المتقاربة وتبدأ فى عقد لقاءات نسائية منتظمة

(١) ابراهيم مجرم (دكتور) وآخرون : "رؤية المرأة الريفية لمتطلبات تنميتها" المؤتمر القومى الثالث للمرأة - ١٤-١٦ مارس ١٩٩٨ - محافظة المنوفية .

الموعد في بيتها أو بيت إحدى النساء الأخريات ، ذلك لاستنهاض النساء للمشاركة في المشروعات التنموية على أن تشمل هذه اللقاءات أيضا أنشطة تعليمية وتدريبية مهارية وفقا للاحتياجات الفعلية للنساء كما يقررنها بأنفسهن .

كما يجب العمل على توفير القروض الميسرة للنساء في منطقة جنوب الوادي على أن تكون منخفضة الأعباء .

٦-٤ مقترحات لمشروعات تنموية للمرأة في منطقة جنوب الوادي :

عند البدء في البحث عن المشروعات التي يمكن أن تتضمنها خطة تنمية المرأة في جنوب الوادي يجب الأخذ في الاعتبار خصوصية المنطقة ايكولوجيا وصناعيا واجتماعيا - وطبيعة المشروعات الانمائية الأخرى التي تقرر انشاؤها - أي الأنشطة الاقتصادية المتوفرة بالمنطقة - أيضا يجب مراعاة ملائمتها للمرأة .

كما يجب مراعاة العوامل التي أظهرت الدراسات المختلفة أنها تعوق النساء الريفيات عن المشاركة في المشروعات الانمائية مثل :

عدم وجود وقت فراغ لديهن - الاعتماد على الرجل للقيام بمثل هذه المشروعات - عدم وجود خبرة بالمشروعات - صعوبة تسويق ماينتجنه - العادات والتقاليد - رفض الزوج ... والعمل على تذليل مثل هذه العوائق بتوفير التدريب الملائم وإيجاد المشروعات التي تعتمد على الخامات المتوفرة في بيئته منطقة جنوب الوادي ، وتوفير برامج ارشادية واعلامية تعمل على نشر تقاليد وعادات ايجابية جديدة ، ترحب بمشاركة المرأة في التعليم والعمل والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة - وتوعيتهم بأن تعليم المرأة وتقدمها سوف يعود على الأسرة والأبناء ومن ثم المجتمع بأكمله .

ومن الأمثلة التي يمكن أن تتضمنها خطة تنمية المرأة في جنوب الوادي والتي تم اختيارها على أساس ملائمتها للمرأة والأنشطة الاقتصادية الموجودة في المنطقة مايلي :

أولاً : المشروعات الاجتماعية :

وتشمل هذه المشروعات :

- ١- مكتبة ريفية .
- ٢- نادى نسائي .
- ٣- مشغل لتدريب الفتيات .
- ٤- مركز رعاية طفوله وأمومه .
- ٥- مدرسة الفصل الواحد .
- ٦- فصول محو الأميه .

ثانياً : من المشروعات الاقتصادية مايلي :

- ١- مشروع لتسمين وتربية الماشيه والأغنام .
- ٢- غزل الصوف ونسجه .
- ٣- تصنيع منتجات ألبان .
- ٤- تربية دواجن وتسمينها .
- ٥- انتاج البيض .
- ٦- صناعة الكليم والسجاد .
- ٧- ملابس جاهزة .
- ٨- صناعة التريكو .
- ٩- مصنوعات جلدية .
- ١٠- تسويق الحاصلات والمنتجات المختلفه .

٥-٦ المشاكل والمعوقات ومقترحات الحلول :

من أهم المشاكل المتوقعة التباين الشديد بين الأفراد المكونين لمجتمع جنوب الوادي، نتيجة لإختلاف أصولهم ونشأتهم - ولكن الوعي الكامل بحقيقه هذه المشكله يجعل حلها في التصدي المبكر لها والعمل على خلق قيم واتجاهات مشتركه بين الأفراد تحقيقا لمصلحه الجميع - حتى لا يحدث انفصال اجتماعي ثقافي وتوقع كل مجموعه وتنعزل عن بقية المجموعات .

ويجب تعظيم الاستفادة من كون مجتمع جنوب الوادي "مجتمع جديد" وهو بذلك فرصه تاريخيه يجب أن نغتنمها لتجاوز كثير من المشكلات والسلبيات التي كانت سائده في مجتمعات المنيع (المجتمعات التي نزح منها السكان الجدد) - ونعمل على غرس قيم واتجاهات ايجابية في مجتمع المقصد الجديد - وتسهيل التكيف الاجتماعي عن طريق البرامج الارشاديه والاعلاميه المختلفه .

ومن المشاكل أيضا أن غالبية النساء من البدويات أو الريفيات أو الحضريات الأميات يعانون من انخفاض المستوى الثقافي بصفه عامه والتعليمي بصفه خاصه - وإنخفاض المستوى الصحي - وضعف المستوى المهاري وبدائية الأساليب التي تعودن على اتباعها في شئون حياتهن اليوميه وأعمالهن المختلفه - وضعف ثقتهن بأنفسهن وبالأخرين سواء موظفي حكومه أو من أفراد المجتمع الجدد .

لذلك فلا بد من العمل على حل مثل هذه المشكلات بتوفير الخدمات التعليميه والتدريسيه والثقافيه الملائمه لهن - كما يجب العمل على تغيير المعايير السلبيه التي نشأ عليها رجال المجتمع الجدد في مجتمعات المنيع وارشادهم بضرورة السماح لزوجاتهم بالاشتراك في مشروعات تنميه المجتمع - وضرورة تعلم حرف جديده مدرة للدخل حتى ينتقلوا لمستوى حياه أفضل .

ويمكن وضع محفزات ايجابيه في هذا المجتمع الجديد لتشجيع سكانه على تنظيم أسرهم (تمليكهم مساحه أكبر من الأرض أو عدد من أسهم المشروعات الصناعيه أو الخدميه الذي يعملون به إذا التزموا بانجاب طفلين فقط) وفي ذلك تشجيع لتنمية المرأة على وجه الخصوص - ولتنميه على المستوى القومي التي يضيع قدر كبير منها لمواجهة احتياجات الاعداد المتزايدة من السكان .

- كذلك توعية الأفراد لعدم الزواج المبكر .
- غرس قيم المحافظة على البيئة .
- ارساء قواعد الرحمة والتعاون بين أفراد الأسرة واشتراك جميع أفراد الأسرة فى القيام بالعمال المنزليه والأسريه حتى لا تنهك المرأة وتستنفذ قواها ولا تستطيع الاشتراك بعد ذلك فى البرامج والمشروعات التنمويه المخصصه لها .
- كما يجب مراعاة مشكلة ازدواجيه الأعباء والواجبات الملقاه على عاتق المرأة - مما يدعو للعمل على مساعدتها للتوفيق بين مشاركتها فى الأنشطة الانمائيه المختلفه وعملها وواجباتها كزوجه وأم وربة منزل وفى سبيل تحقيق ذلك :-
- إتاحة الفرصه أمامها للعمل جزء من الوقت فقط Part - Time work وبحيث تكون المواعيد مرنة وتناسب مع مسئولياتها الأسريه والمنزليه . على ألا يؤدي ذلك الى استغلال أو تهميش عملها .
- توفير العوده للعمل بسهولة لمن اضطرت لترك العمل فتره لرعاية أطفالها الصغار .
- من المهم ادخال بعض التعديلات على قوانين العمل، بحيث تتمكن المرأة أن تتغيب عن العمل فى حالات الطوارئ الحادة مثل مرض أحد أطفالها - على ألا يؤثر ذلك على استمرارها فى العمل بعد ثبوت جدية الطارئ .
- إتاحة المرونة فى تحديد ساعات العمل ، ويمكن أن يتم ذلك بإقتسام الوظيفه لأكثر من سيدة (Job - Sharing) - أو بإقامة ونشر نظام العمل بالقطعه (Piece - Work) من المنزل .
- إختيار بعض الأنشطة الانتاجيه الحديثه وإعادة تنظيم طرق الانتاج المتبعه تقليديا مثل إعادة تنظيم خطوط سير الانتاج - بحيث تسمح بمرونة على تواجد المرأة على خطوط سير الانتاج - وهذا أسهل فى تحقيقه فى المجتمعات الجديدة وعند بدء إنشاء المشروعات الجديدة - عنه فى المجتمعات الموجودة أساسا والتي قد تحتاج فى هذه الحاله الى إحداث تغييرات فى أساليب الانتاج وبالتالي الى رفع تكاليف الانتاج مما يجعلها غير مرغوبه .

الفصل السابع

٧- الجوانب البيئية لتنمية جنوب الوادي

نظرا لان المناطق المعنيه بالدراسة تعد من المناطق الحديثه فى التنمية، فمن الاهمية بمكان الاهتمام بالجوانب البيئية لها والمتعلقة بتنفيذ المشروع ، وهو ما يهدف اليه هذا الجزء من الدراسة ، بهدف تحديد الاثار البيئية المترتبة على المشروع ، سواء أكانت سلبية أم ايجابية ، وكيفية تفادى الاثار البيئية السلبية ، مع وضع بعض التصورات لتحقيق ايجابيات بيئية لهذا المشروع .

الجوانب البيئية للمشروع :

من المعروف أن البيئة هى كل مايحيط بالانسان ، يؤثر ويتأثر به ، وهو مايعنى أن البيئه تتضمن كافة عناصر الثروه الطبيعية المتجدده وغير المتجدده، ويمكن تقسيم الجوانب البيئية لمشروع جنوب الوادى الى مايلى :

١- جوانب تتعلق بالموارد الأرضيه ، وتشمل كل العوامل الطبيعيه المحيطه بالأراضى من حيث الموقع ، قوام التربه ، درجة الملوحه والقلويه بها، الصرف ٠٠٠، هذا الى جانب العوامل المناخيه من حراره ورياح وأمطار ٠٠٠ الخ .

٢- جوانب تتعلق بالموارد المائيه المتجدده وغير المتجدده ، وتضم الموارد المائيه المتجدده بحيرة ناصر والقنوات والفروع الممتده منها للمشروع، بينما تضم الموارد الغير متجدده المياه الجوفيه والآبار الكامنه فى باطن التربه والصخور .

٣- جوانب تتعلق بالعوامل البيولوجية الخاصه بالنباتات والحيوانات والكائنات الحيه الدقيقه .

٤- جوانب تتعلق بالعوامل الطبوغرافيه والجيوولوجيه للمنطقه .

٥- جوانب تتعلق بالبيئة الاجتماعية ، وتعنى النظم والعلاقات التي تحدد سلوكيات الأفراد وتعاملاتهم المختلفة سواء اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية ، قانونية ... الخ .

ونظرا لتعرض الأجزاء السابقة من دراسته لمحددات تنمية منطقة جنوب الوادي ، وتدخل هذه المحددات ضمن المحددات البيئية له ، الطبيعية المتجددة وغير المتجددة . لذا سيقتصر هذا الجزء من الدراسة على الآثار البيئية المحتملة ، سواء الايجابية أو السلبية ، وسبل تفادي الآثار السلبية للمشروع ، مع وضع بعض التصورات لكيفية تحقيق إيجابيات بيئية منه .

٧-١ الآثار البيئية المحتملة لتنفيذ مشروع جنوب الوادي :

من المتوقع ان يترقب على تنفيذ مشروع تنمية جنوب الوادي آثار بيئية سواء في الجانب السلبي أو الجانب الايجابي . وسوف يتناول هذا الجزء بعض التصورات عن الآثار البيئية المتوقعة في مجال الانتاج الزراعي نتيجة لتنفيذ هذا المشروع .

أ) الآثار البيئية الايجابية المحتملة :

إن النظره التفاؤليه لتنفيذ مشروع جنوب الوادي ، تتطلع أن يكون لتنفيذ هذا المشروع آثارا ايجابية يمكن تصورها فيمايلي :

١- إقامة معاهد وكليات زراعية تعليميه ومراكز للتدريب، لدراسة طبيعه وطبوغرافيه ومناخ المنطقه وتبعتها ، للمساعدة في التنبؤ بالظروف البيئية الملائمه للانتاج ، وتحديد أفضل المحاصيل ودورها الزراعيه التي تتناسب وظروف المنطقه، بالاضافه الى تحديد أفضل المناطق الصالحه للانتاج الزراعي

تبعاً لكل نوع النباتى أم الحيوانى أم السمكى • وبما يساعد على تنميه وتطوير وتحديث الانتاج الزراعى •

٢- زراعة الغابات الصناعيه ومصدات الرياح ، لتفادى الآثار السلبيه للكثبان الرملية وتثبيتها بقدر المستطاع ، حتى لاتؤثر على المشروعات الزراعيه القائمه بالخساره ، كما ان الغابات الصناعيه تغير المناخ (١) الموقعى للأفضل، عن طريق تقليل حدة الاشعاع الشمسى فى المناطق الجافه ، مع تنظيم درجة الحراره والرطوبه ، بالاضافه الى امتصاصها لثانى اكسيد الكربون وتوفيرها للاكسيجين فى الجو ، فالشجره الواحده من صالدات الأخشاب ذات الورق العريض، تمتص نحو ثلاثه كيلو جرام من ثانى اكسيد الكربون وتنتج نحو ثمانيه كيلو جرامات من الأكسجين يوميا •

٣- الاهتمام بالنباتات والحيوانات البرية النادرة ، ومحاولة الحفاظ عليها

٤- الاهتمام بالنواحي الجماليه والعمرانيه المخططة ، وتحويل المنطقة من صحراء قاحلة الى منطقة عمرانيه حضاريه وزراعيه آله بالسكان •

(ب) الآثار البيئيه السلبيه المحتمل :

١- اختلال التوازن البيئى للموارد الطبيعيه ، فاذا لم يهتم بالحفاظ على النباتات والحيوانات البريه الموجوده حالياً،

فمن المنتظر القضاء عليها وهذا يعتبر ضررا بيئيا بالحياه الطبيعیه للمنطقه .

٢- قد يؤدي الاهتمام المتزايد بتنميه جنوب الوادى الى الضرر البيئى السلبى على الوادى القديم والدلتا، وقد يؤدي نقص الموارد المائيه المخصصه لها الى تبوير وجفاف وتصحر بعض المناطق الزراعيه ، اذا لم يتوافر لها احتياجاتها المائيه ، وبالتالي انعكاس ذلك على طبيعة الحياه بالوادى القديم، وربما تحول الكثير من الزراع من النشاط الزراعى الى غيره من الانشطه الاقتصاديه الأخرى .

٣- اذا لم يتم معالجة ظاهرة سفن الرمال والكثبان الرملية بطريقة علمية تعمل على تثبيتها وتفادى الكثير من اضرارها البيئية ، فمعنى ذلك انه سيزداد على تأثيرها ردم وطمس الاراضى والمشروعات الزراعيه ، بالاضافه الى ترسيب هذه الرمال فى محطات الرفع وقنوات ووسائل الري .

٤- فى حالة غياب الحجر الصحى الدقيق على قطعان الماشية المستوردة او فحص السلالات والانواع الواردة ، فإن ذلك قد يعمل على انتقال الامراض والاوبئه مع القطعان والسلالات المريضة . هذا بالاضافه الى اهمية اختيار الانواع والسلالات الملائمه وظروف البيئه بمنطقة جنوب الوادى ، لتحقيق اهداف تنمية الثروة الحيوانية ، مع اتباع احدث طرق ووسائل تربيتها وعلاجها وتطعيمها ضد الامراض والاوبئه .

٥- غياب التخطيط الديموجرافى السليم للسكان النازحين لمنطقة جنوب الوادى وعدم الدقة فى اختيارهم سيعمل

على خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية جديدة ، نظرا لتباين المعارف والقيم والاهداف والمهارات المكتسبة التى يتوقع ظهورها للسكان الجدد بمنطقة جنوب الوادى نتيجة للظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمجتمع الجديد ، فمثلا يتوقع ان تسود روح المنافسة بين المستثمرين والساملين بالمشروعات المختلفة، وهذا ينعكس بدوره على السلوكيات والمفاهيم والاهداف وتعاملات الافراد مع بعضهم البعض ، مثلما حدث من قبل من تغير فى سلوكيات واهداف وتعاملات الافراد نتيجة لاشتغالهم بالدول العربية أو الاجنبية نتج عنها افراز مفاهيم جديدة بالمجتمع المصرى انعكس اثرها على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

ويمكن فى هذا الصدد طرح بعض التساؤلات الخاصة بالنواحي البيئية هل سيكون لمشروع تنمية جنوب الوادى اثر بيئى سلبى على بحيرة ناصر او المنطقة المحيطة بها؟ وهل توجد ملوثات او نفايات بالبحيرة أو شواطئها نتيجة لركود المياه بها وترسيب طمي النيل وماحجم التلوث البيئى القادم من الدول الأفريقية التى عانت من الحروب الأهلية، حتى تطور الأمر لالقاء جثث القتلى فى مياه نهر النيل؟ وماهى حقيقة وجود أسماك ملوثة ضاره بالصحة فى هذه البحيرة؟ وماهى معدلات الرشح والترسيب المتوقعه من قناة جنوب الوادى (الشيخ زايد)، وسرعة المياه بها وانحدارها الفعلى؟ وما الأثر البيئى على الأراضى المجاورة لها؟ وماهى فرص نمو الحشائش وورد النيل وغيرها من النباتات المائية بها؟

٧-٢ سبل تفادى الآثار البيئية السلبية والمحتملة :

يمكن تفادى الآثار البيئية السلبية المحتملة عن طريق مايلى :

١- توفير قاعدة بيانات حديثة ودقيقة عن المنطقة فى كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والبيئية والصحية ... الخ، على أن تخزن هذه المعلومات على أجهزة الحاسب الآلى، ويطلع نسخ منها توزع على المستثمرين والعاملين، ليسهل على الوافد حديثا على المنطقة التعرف عليها وعلى خصائصها وامكانياتها المختلفة، على أن تحدث هذه البيانات نتيجة لآى تغيير يحدث بالمنطقة .

٢- محاولة تفادى وتكرار مشاكل الأراضى الزراعية والانتاج الزراعى بالدلتا والوادي القديم ، وذلك عن طريق عدم نقل مسببات وأسباب انتشار هذه المشاكل الى منطقة جنوب الوادي، وذلك من خلال التخطيط العلمى السليم ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروعات المقترحة انشاؤها بجنوب الوادي على المستوى الكلى والجزئى ، وتطبيق طرق وأساليب الانتاج الزراعى الحديثه وبما يتلاءم والظروف الطبيعى للمنطقه .ومراعاة الاهتمام باختيار أفضل وأنسب المدخلات من عناصر الانتاج الزراعى ، بما لا يضر البيئه .

٣- التطبيق الحازم والجاد لقوانين وتشريعات حماية البيئه والحفاظ عليها من التلوث . هذا الى جانب تفادى المشاكل البيئية الموجوده بوادى قوشكى القديم .

٤- ترشيد وحسن ادارة استهلاك الموارد المائيه بمنطقة جنوب الوادى وتحديد الاحتياجات لكافة المشروعات والتوزيع الأمثل لهذه الموارد بين المشروعات المختلفه سواء زراعيه أم صناعيه أو تعدينيه ٠٠٠ الخ، مع المتابعة المستمرة لطرق ووسائل صيانة منشآت الموارد المائيه والحفاظ البيئى المستمر لها .

٥- الاهتمام بمشروعات الصرف وتحديد أفضل الطرق للتخلص من مياه الصرف أو معالجتها واعادة استخدامها فى بعض المشروعات الزراعية اذا أمكن ذلك . مع متابعة ادارة هذه المشروعات وصيانتها الدوريه .

استخدام الأساليب البيولوجيه فى مقاومة الآفات والامراض والحشرات كبديل لاستخدام المبيدات الكيماويه بقدر المستطاع ، واستبدال التسميد الكيماوى بالأسمدة العضويه والحيويه والخضريه بقدر الامكان، وذلك بهدف تفادى المشاكل التى نتجت عن الاسراف فى استخدام الأسمده والمبيدات الكيماويه بالوادى القديم .

وتجدر الاشاره فى هذا الصدد الى تجربه التعاون (١) بين قسم الميكروبيولوجيا بمركز بحوث الصحراء وبين هيئة تنمية بحيرة ناصر ، بهدف حماية البيئة من التلوث وخدمة التنمية الزراعية فى الوقت نفسه ، وذلك بتحديد اربعة برامج حيوية موزعه على ثلاث سنوات من الدراسة كمرحلة اولى ، وهذه البرامج الاربعة هى :

١) محمد عبدالفتاح السباعى (د)، استخدام الاساليب البيولوجية فى المحافظة على البيئة وخدمة الزراعة على اراضى بحيرة ناصر ، ندوه التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادى ، آفاق التخطيط وتحديدات التنفيذ ، القاهرة ، ١-٢ نوفمبر ١٩٩٧ .

- ١- استخدام تكنولوجيا التسميد الحيوى .
- ٢- المقاومة البيولوجية لبعض الامراض التى تصيب المحاصيل .
- ٣- تدوير (١) المخلفات الزراعية واستخدامها كأسمدة عضوية .
- ٤- المعالجة البيولوجية للمخلفات الآدمية .

وتهدف هذه البرامج الى الزراعة الطبيعية والحد من استخدام الاسمدة والمبيدات الكيماوية ، ومنع انتقال الامراض الآدمية الى المياه الارضية المتصلة بالبحيرة ، أى منها تعتبر حماية حقيقية لبحيرة ناصر ، بهدف انتاج مواد غذائية آدمية خالية من التلوث .

أما بالنسبة لحماية الاراضى الزراعية ، من ملوثات العناصر (٢) الثقيلة فتجدر الاشارة الى نتائج تجارب كلية الزراعة، جامعة القاهرة ، فى هذا المجال ، حيث اجريت التجارب على تنقية المياه من المعادن الثقيلة بطرق طبيعية وسهلة الاستخدام وغير مكلفة وآمنة فى نفس الوقت ، وذلك عن طريق استخدام الحشائش المائية والتي تبلغ اكثر من ٣٠ نوعا منها ورد النيل ونخوش الحوت والتي يقوم بامتصاص المعادن الثقيلة من التربة ، وهذا الاسلوب مستخدم فى بعض الدول المتقدمه مثل المانيا وذلك عن طريق استخدام بعض الطحالب لتنقية مياه نهر الرون من الملوثات والمعادن الثقيلة .

ولتنقية المياه من المبيدات فيمكن استخدام الفحم النشط حيث يلقى بالمياه لعدة ايام ، ثم ينشل منها ويعرض للشمس والهواء ليتسامى منه المبيدات ، ثم يعاد استخدامه مرة اخرى . أما

يقصد بها العمليات الحيوية التى تتم على المخلفات العضوية لبقايا المحاصيل الزراعية والحشائش النامية .

جريدة الاهرام ، بنات عرف الديك يحمى التربة من ملوثات العناصر الثقيلة . ٢٦ ابريل ١٩٩٨ .

فى حالة بوار الارض نتيجة لتشعبها بالفلزات من مياه الرى أو الغمر أو تساقط الاتربة والهواء المحمل بها من المصانع القريبة ، فيمكن معالجتها بعده طرق مكلفة منها الغسيل أو التجريف بعمق ٣٠ سم أو التثبيت لتحويل هذه العناصر الثقيلة من الصورة الذائبة الى الصورة الثابتة التى لاتمتصها التربة ، ويتم التثبيت باستخدام الاسمنت . وحدث الطرق فى المعالجة هو العلاج الحيوى باستخدام نباتات مثل الابريس (الاندلسية) وعرف الديك والنسيلة، وهى نباتات تمتص الفلزات من تربة الارض بتركيز الف مرة قدر التركيز الطبيعى ، أى بنسبة ١٪ ، بينما التركيز الطبيعى لايتعدى واحد من الالف فى المائة .

٧- معالجة ظاهرة الكثبان الرملية ، وتثبيت الرمال الصحراوية، حتى لاتسبب فى توقف تنفيذ مشروعات التنمية المستهدفة، عن طريق عمليات التشجير البيئى والحماية البيئية .

٨- التخطيط العمرانى والسكنى والجمالى لمنطقة جنوب الوادى ، والتقسيم الامثل لمناطق إقامة المشاريع الاستثمارية والمساكن والمنشآت الخدمية ٠٠٠ الخ .

٩- مراعاة التكامل بين المشاريع المقترح إقامتها، على أن يوفر بعضها لبعض الخامات الأولية والوسيطة بقدر المستطاع، مع تدوير مخلفات المشروعات المقترحة ، وهو مايعرف باسم الروابط الأمامية والروابط الخلفية فى علم الاقتصاد . فعلى سبيل المثال فى حالة زراعة الخضر والفاكهة ، فيمكن إقامة مصانع لانتاج عبوات التعبئة ومصانع أخرى لتصنيع هذه المنتجات وهكذا ٠٠٠ ، وكذلك الوضع بالنسبة لمنتجات الالبان والأسماك ٠٠٠ الخ .

٣-٧ امكانية تحقيق ايجابيات بيئيه للمشروع :

يمكن من خلال تنفيذ مشروع تنمية جنوب الوادى تحقيق الكثير من الايجابيات البيئية عن طريق الوسائل ، والتي يمكن ذكرها على النحو التالى :

وسائل عامة وتتضمن الاتى

١- توفير قاعدة بيانات حديثة ودقيقة عن المنطقة فى كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والبيئية والصحية .. الخ، على ان تخزن هذه المعلومات على اجهزة الحاسب الالى ، وتحدث نتيجة لاي تغيير يحدث فى المنطقة ، مع ربطها بشبكة الاتصالات الداخلية والدولية حتى يسهل تداولها بين المستثمرين والباحثين والعاملين والوافدين الجدد الى المنطقة .

٢- رسم الخرائط الخارجية بالمنطقة وتحديد مواقع كافة المشروعات عليها والتجمعات السكنية والخدمات ، حتى يسهل علاج أى ضرر بيئى يحدث بالمنطقة عن طريق تحديد موقعه وتوفير الوقت فى الوصول اليه .

٣- انشاء هيئة رقابية لمتابعة المخالفات الخاصة بالبيئة والاضرار بها .

٤- الاختيار المناسب لكلا من المستثمرين والمستوطنين بالمنطقة وتنويع تخصصاتهم ، لضمان حسن تعاملهم مع البيئة المحيطة والحفاظ عليها من التلوث .

٥- مشاركة الدولة في التكاليف الاستثمارية الخاصة بحماية البيئة من التلوث ، كوسيلة لتخفيف الاعباء والالتزامات المالية عن المستثمرين .

٦- ربط مشاريع التصنيع الزراعي ببرامج المحافظة على البيئة من التلوث ، مع محاولة الاستفادة من مخلفات التصنيع في انتاج منتجات ثانوية اخرى .

٧- إقامة مصانع لانتاج الطاقة النظيفة من مخلفات وبقايا الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، بهدف القضاء على مشاكل التخلص منها والتعامل معها وحماية البيئة من التلوث بها .

(ب) في مجال الاهتمام بالبيئة الزراعية :

١- الاهتمام بالتنمية الزراعية المتكاملة ، والتي تأخذ في الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث .

٢- تصنيف المناطق بجنوب الوادي تبعا لحركة الكثبان الرملية وتحديد المناطق الصالحة لكافة أنواع الأنشطة الاستثمارية بناءا على توزيع هذه الكثبان ، وميكانيكية حركتها، وكيفية تثبيتها .

٣- تنفيذ عمليات التشجير البيئي لحماية البيئة من التدهور ، وزراعة مصدات الرياح حول مسار قنوات الري وفروعها لتفادي انجراف التربة .

٤- الاستفادة من علوم البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية في استنباط أصناف قصيرة الأجل ، والتي لا تحتاج الى كميات كبيرة من مياه الري ، وتحمل ملوحة التربة .

- ٥- الترشيح الآمن للمراعى الطبيعية فى تغذية قطعان الماشية والاهتمام بزراعة الأعلاف بالكميات المطلوبة منها .
- ٦- تصنيع الأعلاف الجافة من مخلفات المحاصيل ، لحماية البيئة من التلوث بها، والقضاء على الحشرات والحيوانات التى تعيش بداخلها .
- ٧- وضع قوانين حيازية جديدة للأراضى الزراعية ، مع الأخذ فى الاعتبار الجوانب البيئية المرتبطة بهذه الأراضى .
- ٨- الاستفادة من الثروة السمكية بالمنطقة ، مع الحفاظ على البيئة السمكية وعدم الاضرار بها .
- ٩- إقامة محميات طبيعية للنباتات والحيوانات البرية النادرة وتحويلها لمناطق سياحية .
- ١٠- دراسة نظم الصرف التى تتناسب مع ظروف المنطقة ، وضرورة إيجاد مخارج لمشروعات الصرف لتفادى الأضرار بالبيئة الزراعية للمنطقة .
- ١١- الاستفادة من العزلة البيئية للمنطقة فى إنتاج التقاوى المحسنة ، وإنتاج بذور النباتات النادرة .
- ١٢- إنشاء جهاز ارشادى يعمل على نقل التكنولوجيا الحديثه لسكان المناطق الزراعية .
- ١٣- إقامة محطة للأرصاد الجوية لمتابعة التغير فى الظروف المناخية والبيئية .

- ١٤- البعد عن الحسابات المتفاظله فى تقدير ميزانية الموارد المائية المتاحة للاستهلاك ، على أن تتم حسابات توزيع الموارد المائية المتاحة على المشروعات المختلفه على هذا الأساس ، مع الحفاظ على المياه من التلوث والاهتمام بالمتابعة الدوريه للتغيرات التى تحدث فى المخزون المائى كما ونوعا .

الملخص والنتائج

حيث يعد مشروع تنمية جنوب الوادى من مشاريع مصر القومية ، وهو مدخلها للقرن الحادى والعشرين ، ويعول عليها للحد والتخلص من العديد من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، كمشكلة التكدس السكانى داخل الوادى ، وبالتالي فإن مشروع جنوب الوادى سيؤدى الى اقامة مجتمعات سكانية جديدة تزيد من المساحة المأهولة التى لا تتعدى ٦% من مساحة مصر حاليا ، ومن ثم تقل الكثافة السكانية داخل الوادى القديم وما يرتبط بها من مشكلات بالاضافة الى عديد من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الاخرى التى تناولتها الدراسة .

وقد جاءت الدراسة فى سبعة فصول عدا مقدمه والملخص والنتائج .

تناول الفصل الأول مبررات تنمية جنوب الوادى حيث تبين أن إقامة مشروع تنمية جنوب الوادى فى مصر له مبررات ودوافع متعددة أولى هذه المبررات والدوافع هو الحد من مشكلة الأمن الغذائى بأبعادها الثلاثة من حيث توفير الغذاء ، وضمان اناحته على المسنوى الأسرى ، علاوة على ضمان استقرار أسعاره حيث يعتبر الغذاء من أهم عناصر الاحتياجات الأساسية للإنسان : ويتمثل البعد الأول لهذه المشكلة فى العجز الكبير فى سلع الغذاء الأساسية كالقمح والسكر والزيتون حيث بلغت نسبة العجز فى هذه السلع فى عام ١٩٩٢/٩٢ حوالى ٤٩% ، ٢٩% ، ٨٤% على الترتيب ، أما البعد الثانى فيتناول الاطار التوزيعى للغذاء ، اذ أن حوالى ٤٠% من سكان مصر يقع تحت خط الفقر ، ويعنى ذلك أن هؤلاء السكان لا يحصلون على الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية الأساسية ، فضلا عن انتشار ظاهرة سوء التغذية لإنخفاض نوعية الغذاء . ومن معالم هذه الظاهرة أن الفرد الفقير يحصل على حوالى ١٩٤٢ كالورى ، منها حوالى ٢٠٠ ، ٢٠% مصدرها نشويات (يساهم الخبز بهذه النشويات بحوالى ٢٤%) ، ومن البروتينات بحوالى ٤٢% ، وتقوم هذه الظاهرة الى أوضاع

تنطوى على مشكلات صحيه خطيره تتمثل فى أعراض سوء التغذية والأنيميا (٢٧٪ من الأطفال قبل السادسة) . ويتمثل البعد الثالث فى ظاهرة عدم الاستقرار التى تتسم بها أسواق الغذاء بوجه عام نتيجة للتقلبات التى يتسم بها الانتاج الزراعى المحلى فى مصر ، علاوة على انعكاسات التقلبات فى الأسعار العالميه للغذاء على الأسواق المحليه ، وماتعكسه هذه التقلبات من آثار على الدخول الحقيقى للفئات السكانيه ذات الدخل المنخفض وتشير مؤشرات الاكتفاء الذاتى للمحاصيل الزراعيه الرئيسيه فى مصر ان نسبة الاكتفاء الذاتى فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بلغت حوالى ٤٨,١٪ للقمح ، و ٧٢٪ للذره الشاميه و ٩,٤٪ للعدس ، و ٨٥,٧٪ للحوم الحمراء ، و ٨٢,٩٪ للسكر ، وحوالى ١٤٪ للزيوت النباتيه ، وحوالى ٦٩,٧٪ للفلو البلدى وأن من ضمن اهداف استراتيجيه الزراعة والغذاء فى مصر هو تحقيق الامن الغذائى بزياده عرض الغذاء ، وضمان توفير الغذاء الكافى لمختلف فئات السكان ، وتعظيم الناتج الزراعى القومى ، وأن أدوات السياسه الغذائيه فى مصر التى تعمل على تحقيق هذه الأهداف يتأتى عن طريق تنمية الموارد الأرضيه باستصلاح الاراضى الصحراويه (الجديدة) ، وتنمية الموارد المائية ، وزيادة انتاجيه المحاصيل الزراعيه باستخدام احدث التقنيات التى تناسب ظروف المزارعه المصريه وثانى هذه المبررات والدوافع هو العمل على زيادة فرص العمل التى يتوقع ان يوفرها مشروع تنمية جنوب الوادى ، وتشير الدراسات أن هذا المشروع يعتمد على اقامة كل من المزارع الكبيره الحجم التى تعتمد على استخدام الاسلوب المكثف لعنصر رأس المال ، ومن المزارع الصغيره التى تعتمد على استخدام الاسلوب الفنى الذى يزد من استخدام عنصر العمل، وأنه يمكن لمزارع تنمية جنوب الوادى توفير فرص عمل ما بين ١٢٠ الف فرصة عمل الى ٤٣٥ الف فرصة عمل فى السنه وبوجه عام ، فإن هذا المشروع سيوفر فرص عمل فى المنطقه التى يتم بها هذا المشروع ما بين ٤٦ الف فرصة عمل وبين ١,٥ مليون فرصة عمل . وهذا من شأنه أن يحد من مشكله البطالة فى مصر .

وثالث هذه المبررات والدوافع هو اقامة مجتمعات عمرانيه جديده لجذب الاستثمارات والعماله والاقامه بها ، ويجرى حاليا اعداد مخططات لتنمية ثمان عشرة مدينه جديده تستوعب حوالى ٢٣ مليون نسمة فى منطقته المشروع حتى

عام ٢٠١٧ . وتعد حاليا دراسة المواقع والضوابط الاقتصادية وفقا للمحددات الطبيعية ، وتلك التي تتعلق بأبحاث التربة وغيرها من حيث الامكانيات والموارد الطبيعية والبشرية بنطاق كل مجتمع . كما يتم حاليا اعداد مخططات عامة لاقامة هذه المجتمعات تمثل مختلف الطبائع الجغرافية والسكانية بجنوب الوادى .

ورابع هذه الدوافع والمبررات لاقامة مشروع تنمية جنوب الوادى هو الحد من العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى . وبالتالى فى ميزان المدفوعات فقد تراوح مقدار العجز فى الميزان التجارى الزراعى خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٤) ما بين ٥١٥٨ مليون جنيه كحد ادنى وبين ٧١٢٢ مليون جنيه كحد اقصى . وأن هذا يمثل حوالى ما بين ٢٨,٢ ٪ ، ٢٤,٧ ٪ من اجمالى العجز فى الميزان التجارى المصرى . وان اهم اهداف المشروع هو العمل على زيادة الانتاج الزراعى المصرى ، بإضافة موارد ارضية جديدة ، وبالتالى زيادة الامكانيات التصديرية للسلع والمنتجات الزراعية المصرية . وهذا من شأنه ان يعمل على خفض الميزان التجارى وبالتالى خفض ميزان المدفوعات بوجه عام .

وتشمل منطقة جنوب الوادى المناطق التى تقع فى جنوب الصحراء الغربية والتى يحدها خط عرض ٢٣°٢٠' و ٢٤°٤٠' شمالا وخط طول ٢٠° و ٢١° شرقا . وهى المنطقة الممتدة ما بين شرق العوينات الى منطقة جنوب الواحات الخارجة والمعروفة بمنطقة درب الاربعين الى منطقة توشكى الواقعة الى الغرب من خور توشكى . وشكل سطح الارض فى منطقة الصحراء الغربية تمثل ميلا خفيفا من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق حيث يميل سطح الارض بمعدل حوالى متر / كم . ويتراوح منسوب سطح الارض بوجه عام من ٤٠٠ متر فى الغرب الى ٢٠٠ متر فى النواحي الشرقية . ويقاطع انتظام سطح الارض بهذه المنطقة وجود العوينات فى الركن الجنوبي الغربى بين مصر وليبيا والسودان . أما ناحية الشرق فى منطقة شرق العوينات ، فإن سطح الارض يتميز بدرجة عالية من الانتظام والاستواء . ويغطى سطح الارض فى معظم الاحيان ترسبات رملية تغطى طبقات الحجر الرملى النوبى . كما يتميز بظهور القاعدة المتبلورة المكونه من الجرانيت والجرانوديوريت . وبعد الطفوح

البركانية . واهم هذه المناطق منطقة جبل كامل ، وايضا ظهور القاعدة المتبلورة على امتداد الجانب الايسر من امتداد بحيرة السد العالى .

ويتميز الاقليم بمناخ قارى ، شديد الجفاف ، ذو صيف طويل حار ، وشتاء قصير دافئ ، مع عدم سقوط الامطار حيث يصل معدل الامطار الى الحد الأدنى ، اى منعدم تقريبا اذا لايزيد عن ٣ مم / سنة . وترتفع درجات الحرارة الى حد كبير حيث تتراوح درجة الحرارة الصغرى ما بين ٤,٤ م° وبين ٢٤,٨ م° خلال الفترة من ديسمبر الى فبراير . وتتراوح درجات الحرارة العظمى ما بين ٢١,٦ م° وبين ٤١,٨ م° خلال الفترة من مايو الى اغسطس . أما الرياح فهي شديدة فى بعض الفترات . ويتراوح معدل البخر من سطح حر من ٧,٨ مم/يوم فى شهر يناير الى حوالى ٢٧,٣ مم/يوم خلال شهر يوليو ، مع متوسط سنوى قدره ٢٢,٢ مم/يوم .

الموارد الارضية بمنطقة جنوب الوادى : تشمل منطقة جنوب الوادى على الاراضى الواقعة جنوب خط عرض ٢٧° ، وهى تضم اراضى فى كل من منطقة شرق العوينات التى تتوفر بها مياه جوفية لزراعة حوالى ١٨٩ الف فدان . كما تشمل اراضى بمنطقة توشكى التى يوجد بها حوالى ٢,٤ مليون فدان صالحة للزراعة (درجة اولى ، ثانية، ثالثة) وتعتمد هذه الاراضى اساسا على المياه القادمة من بحيرة ناصر . كما تعتبر هذه المنطقة مناسبة لاقامة مشروعات التصنيع الزراعى . بالاضافة الى اراضى بحيرة ناصر ، وارضى وادى العلاقى التى تضم منطقة جنوب شرق اسوان ، وهى منطقة قعدنية . علاوة على اراضى منطقة شلاتين وحلايب التى بها اراضى صالحة للزراعة ، وبها ايضا خامات ومعادن . كما ان شواطئها تصلح لاقامة ميناء تجارى لخدمة مشروع تنمية جنوب الوادى .

وقد اوضحت دراسات الحصر التصنيفى لارضى منطقة جنوب الوادى التى اجريت فى عام ١٩١٧ على وجود اراضى - فوق منسوب اعلى من ٢٠٠ مترا تقدر بحوالى ٥٠١ الف فدان والتى تتميز باستواء اراضيها ، وانها عميقة التربة ، وتربتها طينية أو طميية القوام ، وهى تصلح لزراعة المحاصيل التى

تناسب البيئة فى هذه المنطقة ، وتقع هذه الاراضى فى منطقة درب الاربعين .
كما يوجد حوالى ١,٤ مليون فدان (درجة اولى وثانية وثالثة) متوسط الصالحية
للزراعة . علاوة على وجود حوالى ١١٧ الف فدان غير صالحه لزراعة تحت
ظروف التربة الحالية . وانه عند مستوى كنتورى اقل من ٢٠٠ مترا - يوجد
حوالى ٣٨٣ الف فدان صالحه للزراعة وهذا يعنى ان منطقة جنوب الوادى بها
اراضى صالحه لزراعة وسيتم ريها أما من مياه بحيرة ناصر عن طريق ترعة
الشيخ زايد أو من المياه الجوفية .

الموارد المائية المتاحة لمشروع تنمية جنوب الوادى : يعتمد مشروع تنمية
جنوب الوادى على ما يمكن توفيره من مياه من عدة مصادر مائية .
المصدر الاول : هو توفير وسحب موارد مائية من بحيرة السد العالى حيث يتم
حفر قناة الشيخ زايد جنوبا من على بعد ٢٤٢ كيلومترا . وتخرج من هذه
القناة اربعة مخارج رئيسية لرى اراضى صالحة للزراعة تقدر بحوالى ٤٤٧ الف
فدان وسيتم ضخ حوالى ٥,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل من حصة مصر .
وسيتم توفير هذه الكمية من المياه عن طريق عدة مصادر هي :

١- توفير مياه عن طريق خفض التدرجى فى المساحة المنزرعة
ارزا من حوالى مليون فدان الى حوالى ٩٠٠ الف فدان خلال خمسة
سنوات ، ثم الى حوالى ٧٠٠ الف فدان بعد عام ٢٠٠٠ .

٢- توفير مياه نتيجة خفض التدرجى للمساحة المنزرعة من قصب
السكر حيث يتم استبداله بمحصول سكر البنجر فى مساحة تتراوح
ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ الف فدان (المساحة المنزرعة من قصب السكر
تقدر بحوالى ٦٠٠ الف فدان . وهذا من شأنه ان يوفر كميات من
المياه تتراوح ما بين ٠,٣ مليار متر مكعب الى حوالى ٠,٦ مليار
متر مكعب سنويا .

٣- زيادة الاستفادة من مياه الصرف حتى يمكن خفض كميات المياه التي تفقد وتذهب الى البحر من حوالى ١٢ مليار متر مكعب الى حوالى ٨ مليار متر مكعب سنويا ، من خلال اعادة استخدام كميات من مياه الصرف تقدر بحوالى خمسة مليارات متر مكعب سنويا .

والمصدر الثانى : هو المياه الجوفية التى تتواجد فى طبقات الحجر الرملى النوبى فى شكل خزان ضخم يقع فى اراضى جمهورية مصر العربية وليبيا والسودان وتشاد . وتبلغ مساحة هذا الخزان اكثر من ٢ مليون كيلومتر مربع . وهو يعتبر من اكبر الخزانات الارتوازية فى العالم . ويقدر حجم المخزون المتراكم من المياه العذبة بهذا الخزان حوالى ٢٠٠ الف مليار متر مكعب ، وهو ما يعادل رصيد نهر مياه النيل لعدده الالف من السنين . وتتراوح كميات المياه الجوفية المتاحة التى يمكن استغلالها اقتصاديا فى مناطق الوادى الجديد ما بين ٢٠٢٩ متر مكعب / وبين ٣١٠٣ مليون متر مكعب / سنه ، اى فى حدود ٣,٥ مليار متر مكعب / سنه . وتكفى هذه الكمية لرى حوالى ٢٥٠ الف فدان (على اساس ان متوسط ما يحتاجه الفدان من المياه هو عشرة الالف متر مكعب) أو لرى مساحة ٥٠٠ الف فدان على اساس ان متوسط ما يحتاجه الفدان هو سبعة الالف متر مكعب .

ويمكن تصور كيفية الاستغلال الاقتصادى لمياه الخزان الجوفى كما يلى :

١- يمكن سحب مياه جوفية من هذا الخزان يوميا بمعدل اربعة ملايين متر مكعب وهذه تمثل حوالى ١,٢ مليار متر مكعب سنويا .

٢- انه يمكن سحب حوالى ٢,٧ مليار متر مكعب سنويا من مياه هذا الخزان ، بناء على الدراسات التى اكدت تسرب هذه الكمية من بحيرة ناصر لتغذية الخزان الجوفى .

٣- يتوقع ان يذهب حوالى ٥٠% من الكميات المستخدمه من المياه الجوفية مرة اخرى الى هذا الخزان عن طريق الترشيح .

٤- تقدر كميات المياه الجوفية المتوقع استخدامها واستغلالها اقتصاديا في رى الاراضى الجديدة بجنوب الوادى بحوالى ستة مليارات متر مكعب سنويا (بإضافة الكميات المقدرة فى الدخلة والخارجة والفرافرة وشرق العوينات والتي تقدر بحوالى ٢,٥ مليار متر مكعب سنويا) .

وتناول الفصل الثانى التوقعات المستقبلية للامكانيات الزراعية لمناطق الاستصلاح بجنوب الوادى فى ضوء محدد المياه وقد تبين أنه بدراسة مصادر المياه المتوفرة بمنطقة جنوب الوادى تم تقسيمها الى :

مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية :

مصادر تقليدية وتتمثل فى ترشيد الاستهلاك الحالى للمياه وذلك من خلال تبنى سياسة مائية فعالة توفر ١٠ مليون م^٣ من المياه وذلك من خلال خفض المساحات المزروعة بالأرز وتقليص مساحة القصب هذا بالإضافة الى إستغلال المياه الجوفية المتاحة فى جنوب الوادى حيث أثبتت الدراسات أن خزان المياه الجوفية بجنوب الوادى كمصدر للمياه العذبة لا يقل فى أهميته عن النيل وبحيرة ناصر كما أنه المصدر الوحيد للمياه بالوادى الجديد وتتواجد فى تكوينات الحجر الرملى النوبى ، ويصل عمر المياه الجوفية ما بين ٢٠ ألف ، ٢٠ ألف سنة مما يؤكد عدم تجدد ها الا بقدر يسير قد يصل الى ٨ ملايين م^٣/سنة من الجنوب وحوالى ٥ ملايين م^٣/سنة من الغرب .

وقد تم تقدير حجم المخزون من المياه الجوفية فى نطاق الواحات الأربع (الخارجة - الداخل - الشرافره - البحرية) بحوالى ٢٠٠ ألف م^٣، إلا أن هذا المخزون لا يمثل حجم المياه الجوفية الممكن إستغلاله نتيجة للظروف الهيدرولوجيه والتكلفة غير الاقتصادية وصعوبة التقنيات الممكن إستخدامها . وتساهم ترعة جنوب الوادى فى خلق تنمية جديدة فى الجنوب حيث أن نقل المياه لمسار الترعه عن طريق القناة المكشوفه يقلل من نفقات إنشاء محطة

الرفع بالاضافه الى تقليل تكاليف التشغيل والصيانة وإحتياجات المشروع من الطاقة إذ يعتمد التصميم الهيدروليكي للقنوات المائيه وطرق تنفيذها على عوامل كثيرة منها نوع التربة والتصرف المطلوب نقله والظروف الجوية بالمنطقة والفواقد المائيه الممكن حدوثها عن طريق البخر أو التسرب أو التشرب أو الفواقد فى الضغط المائى نتيجة الاحتكاك بالاضافه الى العوامل الاقتصادية ويتحليل كل هذه العوامل تبين أن إنشاء قناة مكشوفة بكامل الطول المقرر وذات قطاع عرضى مبطن بالأسمنت المسلح يستوعب التصرف المائى المطلوب نقله ، أفضل من أى بديل آخر (حيث يتمثل البديل الآخر فى نقل التصرف المائى المطلوب للمشروع من خلال مواسير خرسانية سابقة التجهيز) ، حيث وجد ان تكلفة البديل الثانى يفوق تكلفة البديل الأول بحوالى ٤ مرات بالاضافه الى تكاليف تشغيل وإحتياجات الطاقة المرتفعة لهذا البديل والتي تبلغ قيمتها حوالى ٢٦١٢٠ جنيه/ ساعة مقابل ٢٢١٥٤٢ جنيه/ساعه للبديل الثانى كتكاليف تشغيل، بالاضافه الى ان تكاليف إنشاء كل كيلو متر مكعب للقناة المكشوفه يبلغ ٤٠٥,٢٥ جنيه مقابل ٢٢٥,٦٢٥ للبديل الثانى . الأمر الذى يوضح جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية ، كما يعتبر الفاقد فى بخر المياه أقل مايمكن فى حالة استخدام القنوات .

وقد تم عمل تقييم البدائل لتغذية المشروع سواء من امام او خلف السد العالى من بحيرة ناصر وعلى طول مجرى النيل من أسوان وحتى إسنا وذلك من خلال تقييم لخمس مسارات هى (أسيوط الخارجه - إسنا الخارجه - قنا الخارجه - أبو طرطور - أسوان خفرع باريس - توشكى باريس) حيث إتضح من نتائج الدراسات الاقتصادية والفنيه إن المسار الأخير والخامس هو الأنسب فنيا والأجدر إقتصاديا .

أما المصادر المائيه غير التقليديه فتقسم الى مياه الصرف الزراعى حيث يقدر الاستهلاك الحالى منها بحوالى ٤ مليار متر مكعب سنويا، ومياه الصرف الصحى والتي تقدر بحوالى ٣ مليار م^٣/سنة، يمكن استخدام ٢ مليار م^٣/سنة منها فى منطقة شمال سيناء بعد معالجتها ، هذا بالاضافه الى تحلية مياه البحر واستخدامها كمصدر جيد للمياه ، هذا الى جانب مياه الأمطار والتي يمكن أن

توفر نحو ١,٥ مليار م^٣/سنويا وكذلك قناة جونجلي والتي بانتهاء العمل فيها سيتوفر حوالى ٢ مليار م^٣/سنة وتحتاج عمليات إستصلاح اراضى جنوب الوادى لحوالى ٢٠,٤ مليار م^٣/سنة من المياه لاستصلاح حوالى ٣,٤ مليون فدان حتى نهاية خطة عام ٢٠١٧، وهناك مجموعة من السياسات الى تتم من خلالها تدبير هذه الاحتياجات المائية والتي منها التوسع فى إستخدام المياه الجوفيه السطحيه والعميقه ، وإعادة إستخدام مياه الصرف وخفض مساحات الارز وتعديل التركيب المحصولى وترشيد وتطوير نظم الري الحقلى والصرف أو استخدام مياه صرف صحى معالج .

وقد صنفّت أراضى المشروع وفقا لجدارتها الانتاجية الى خمسة درجات من الأولى وحتى الخامسة ، وجارى حاليا عملية مسح للمسارات بعرض ٤ كم لإنشاء خرائط بمقياس ١ : ٥٠٠٠ للتخطيط الأمثل عليها .

ويستهدف مشروع جنوب الوادى إقامة حفارة كاملة موازية للحفارة الموجودة فى وادى النيل القديم تبدأ من أبو سمبل جنوبا وتتجه شمالا حتى الواحات ، تصل المساحه المنزرعة فيها فى المرحله الأولى نحو نصف مليون فدان تزيد فى المرحله الثانية الى مليون ومائتى ألف فدان ، كما يستهدف مشروع درب الأربعين إستصلاح ١١٢ ألف فدان من جنوب باريس وحتى طريق توشكى العوينات .

هذا وقد قدرت التكاليف الكلية اللازمة لانهاء المشروع بحوالى ٦ مليارات جنيه مصرى منها نحو ٤٤٠٠ مليون جنيه لأعمال قناة الشيخ زايد وفروعها والباقى ١٦٠٠ مليون جنيه لإنشاء محطة الرفع الرئيسية تنفذ خلال الفترة من ١/١/١٩٩٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ .

وتناول الفصل الثالث التركيب المحصولى المقترح لمنطقة جنوب الوادى، وقد استعرض هذا الجزء فى بدايته اهم المحددات الطبيعية التى تتحكم فى الانتاج الزراعى والحيوانى بالمنطقة ، تمهيدا للتعرف على الخصائص المختلفة

للحاصلات الزراعية والثروة الحيوانية الملائمة لظروف المنطقة ، ومن ثم وضع تصور لافضل التراكيب المحصولية الحيوانية ، وقد تم حصر تلك المحددات فى المصادر الارضية والموارد المائية والظروف المناخية والعوامل الاجتماعية .

فبالنسبة للمصادر الارضية استعرضت الدراسة نوعية التربة بالمواقع المختلفة بمنطقة جنوب الوادى ، حيث تبين وجود تنوع كبير فيها ، حيث اشتملت على التربة الطميية ، والطميية الرملية ، والطميية الطينية الرملية ، والرملية بانواعها المختلفة ، ومن ثم فمن المتوقع وجود تباين كبير فى نوعية المحاصيل التى يمكن زراعتها بتلك المنطقة ، فالاراضى الرملية يوجد بها زراعة بعض انواع الفاكهة والمحاصيل البقولية وخاصة البرسيم ومحاصيل العلف الاخرى واللوبيا والبسلة وغيرها لما لها من دور فى بناء وتحسين خواص التربة ، اما الاراضى الرملية الى الرملية الطينية متوسطة الخصوبة فتجود بها محاصيل الاعلاف ايضا والقمح والعدس والفول البلدى وفول الصويا ، اما الاراضى الطينية بانواعها فتجود بها زراعة محاصيل الالياف وخاصة القطن ومحاصيل الحبوب وذلك بجانب الاعلاف وفيما يختص بالخصائص الكيماوية للتربة لتلك المنطقة فهى تتلخص فى ارتفاع الملوحة والقلوية بصفة عامة ، مما يتطلب اختيار

المحاصيل ذات القدرة المرتفعة على تحمل الملوحة وخاصة خلال الفترة الاولى للاستزراع ، ومن الظواهر الطبيعية التى تتصف بها المنطقة وجود الكشبان الرملية النشطة والتى تستلزم وجود حزام من الاشجار الخشبية المثبتة لتلك الكشبان ، ومع ندرة المياه بمنطقة جنوب الوادى فإنه يجب مراعاة اختيار المحاصيل الزراعية التى تتميز بمحدودية استهلاكها للمياه والتى تعطى اكبر انتاج أى التى تتسم بارتفاع صافى العائد / وحده المياه ، مع ضرورة استخدام اساليب رى وتكنولوجيا متطورة وفيما يختص بالظروف المناخية ، يسود المنطقة مناخ صحراوى شديد الجفاف ذو صيف طويل حار وشتاء قصير دافئ وهو ما يستلزم ضرورة اختيار محاصيل تتحمل الجفاف والحرارة ، وتأقش اشجار النخيل (ذات الاصناف الجافة ونصف الجافة) فى مقدمه اصناف الفاكهة الملائمة لتلك الظروف ، يليها اشجار الزيتون والرمان والمشمش ، اما محاصيل الخضر البقولية التى تلائم تلك الظروف فيأتى فى مقدمتها محاصيل اللوبيا والبسلة ومع

تعرض المنطقة للرياح الشديدة وخاصة خلال فصل الخريف فإنه ينصح بالاهتمام
بزراعة مصدات للرياح من الاشجار الخشبية .

وفى ضوء تلك المحددات أمكن حصر اهم المحاصيل الزراعية المقترح
زراعتها فى منطقة جنوب الوادى فيما يلى :

- المحاصيل الحقلية وتشمل : القمح ، الشعير ، القطن ، الذرة الرفيعة ،
القول البلدى ، العدس ، الدخن .

- المحاصيل الزيتية وتشمل : الفول السودانى ، عباد الشمس ، فول الصويا ،
السوسم .

- محاصيل الخضر وتشمل : اللوبيا ، البسلة ، البطاطس ، الطماطم
البصل .

- محاصيل الفاكهة وتشمل : نخيل البلح ، الزيتون ، الرمان ، التين
المشمش .

- المحاصيل السكرية واهمها : بنجر السكر

- محاصيل العلف ومنها : البرسيم الحجازى والمستديم

- النباتات الطبية والعطرية وتشمل : العديد من الاصناف مثل الشيح ،
الحنظل ، الخردل ، الكمون ، الشمر ، الكركدية ، الريحان ، النعناع .

- الاشجار الخشبية ومنها : الاكاسيا ، اللوسينا ، الكافور ، الكايا .

وتناول هذا الفصل بالتحليل اهم محددات واوليات اختيار التركيب
المحصولى الملازم لمنطقة جنوب الوادى وهى احتياجات السوق المحلى وامكانية
التصنيع وامكانية التصدير واقتصاديات الانتاج لتلك المنطقة .

فبالنسبة لاحتياجات السوق المحلي تبين ان القمح والمحاصيل الزيتية والعدس لابد ان يأتوا في مقدمه اولويات المحاصيل التي يجب زراعتها لسد العجز الكبير في الانتاج المحلي منها ، ومن ثم تقليل حجم الواردات المتزايدة منها سنويا . كما اكدت الدراسة على ان منطقة جنوب الوادي مؤهلة لاقامة صناعات زراعية وغذائية بها نظرا لتوقع توفر البنية الاساسية والخدمات العامة اللازمة لذلك ، فضلا عن القدره التمويلية الكبيرة المتوقعة لمستثمرى تلك المنطقة .

من المتوقع كذلك ان يتحقق النشاط التصديري بمنطقة جنوب الوادي بكفاءة عالية كما تؤكد على ذلك العديد من المؤشرات يتأتى في مقدمتها اسلوب التصرف في الاراضى الزراعية بهذه المنطقة والذي بمقتضاه تراوح الحد الأدنى للمساحة بين ١٠ - ٥٠ الف فدان والحد الاقصى بنحو ١٠٠ الف فدان وهو ما يعكس القدره المرتفعة للمستثمرين على التمويل وعلى استخدام الاساليب العلمية المتطورة في الانتاج والتسويق ومن ثم توفير منتج جيد للتصدير وبأسعار تنافسية ، وذلك فضلا عن التيسيرات التي قدمتها الدولة للمستثمرين في هذه المنطقة والاعفاء من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها لمدة تصل الى ٢٠ عام .

استعرض هذا الفصل كذلك ثلاثة بدائل مقترحه للتركيب المحصولي بمنطقة جنوب الوادي ، البديل الاول يركز على الانتاج من اجل التصدير ويعتمد هذا البديل على تخصيص نحو ٥٠% من المساحة لزراعة محاصيل الفاكهة المختلفة (اشجار النخيل ، الزيتون ، المشمش ، الرمان) وتخصيص الـ ٥٠% الباقية لزراعة المحاصيل الحقلية (القمح) والنباتات الطبية والعطرية والاعلاف (البرسيم) والخضر في الموسم الشتوى بنسبة ١٠% ، ١٠% ، ٢٠% ، ١٠% على التوالي .

أما في الموسم الصيفى فيتم زراعة نحو ١٥% من المساحة بالنباتات الطبية والعطرية ، ١٥% قطن ، ١٠% ذرة رفيعة ، ٥% محاصيل زيتية ، ٥% خضر .

أما البديل الثاني للتركيب المحصولي المقترح فهو يركز على الانتاج من اجل السوق المحلي وفيه يتم تخصيص ٣٠٪ من المساحة لزراعة الفاكهة وتخصيص الـ ٧٠٪ الباقية لزراعة القمح ٢٥٪ ، البرسيم ٢٠٪ ، عدس ٥٪ ، فول بلدى ٥٪ ، بنجر سكر ١٠٪ ، خضر ٥٪ وذلك خلال الموسم الشتوى ، اما خلال الموسم الصيفى فيتم زراعة ٢٠٪ من المساحة بالمحاصيل الزيتية ، وتوزع باقى المساحة فيما بين الذرة الرفيعة ١٥٪ ، القطن ١٥٪ ، خضر ١٠٪ ، اعلاف صيفية ١٠٪ .

أما البديل الثالث فهو يهدف الى تحقيق الانتاج المتوازن الذى يفي باحتياجات كل من السوق المحلي والسوق الخارجى معا وهو يضم معظم المحاصيل السابق الاشارة اليها فى البديلين السابقين مع اختلاف فى نسب توزيعهم خلال كل من الموسم الشتوى والصيفى *

أكدت الدراسة كذلك على أن وجود الثروة الحيوانية بمنطقة جنوب الوادى تعد ضرورة تفرضها ظروف المنطقة والتي تستلزم زراعة محاصيل العلف بصفة اساسية وذلك من اجل تحسين وبناء خواص التربة الزراعية بهذه المنطقة ، هذا وتعتبر تربية صغار الجمال من اكثر المشروعات ملائمة لمنطقة جنوب الوادى وخاصة فى المناطق الرعوية بشواطئ بحيرة السد العالى ، مثلث حلايب وابورماد وشيلاطين وذلك نظرا لما تتصف به تلك الحيوانات من قدره كبيرة على المقاومة وتحمل الظروف المناخية والبيئة السائدة بتلك المنطقة .

كما اشارت الدراسة الى امكانية اقامة مشروعات لتربية سلالات الابقار (المنتجحة للالبان واللحوم) ، والاغنام كذلك ، فضلا عن امكانية استغلال المنطقة فى الانتاج السمكى .

وفى الفصل الرابع تبين أن للتوسع الزراعى بالاراضى الجديدة فى مناطق جنوب الوادى اهدافه القومية ، كما أن له محدداته ومعوقاته ، ويقدر ما يكون التخطيط الجيد للاطار المؤسسى والسياسات الزراعية المتصلة بالتوسع الزراعى فى هذه المناطق بقدر ما يمكن تحقيق هذه الاهداف والتعامل مع هذه

المحددات والمعوقات . وتبدو الأهداف القومية المعلن عنها بالنسبة للتوسع الزراعى فى هذه المناطق واضحة وتتمثل فى توفير فرص العمل المنتج امام قوى العمل البشرى المتزايدة ، والحد من التضاحم والضغط السكانى المتنامى على الاراضى الزراعية القديمة ، ويتوازى مع ذلك ايضا هدف زيادة الانتاج والدخل الزراعى ، وما يتصل بذلك بالتبعية من أهداف اخرى كالحد من الواردات او زيادة الصادرات الزراعية . أما بالنسبة لمحددات ومعوقات التوسع الزراعى فى هذه المناطق فهى تتمثل اساسا فى ضخامة الاعباء الاستثمارية المطلوبة نظرا لغياب البنية الاساسية فى هذه المناطق ، الى جانب تزايد الندرة النسبية فى مياه الري ، وما يفرضه ذلك من ضرورة استخدام تكنولوجيا واساليب رى متطورة ، كما يضاف الى ذلك ايضا غياب الاسواق الزراعية فى هذه المناطق سواء بالنسبة للمنتج الزراعى او المدخلات الزراعية الى جانب بعض المعوقات الفنية ، والادارية الاخرى .

وبالنسبة للاطار المؤسسى ، فإن اولى التساؤلات التى تطرح فى هذا الشأن هو التساؤل عن حجم ونوعية حيازة الاراضى الزراعية فى هذه المناطق . وهنا قد تتباين الآراء والايجابات عن هذا التساؤل تبعاً للرؤيا حول علاقة حجم ونوعية الحيازة بأهداف التنمية وأولوياتها من ناحية وبالقدره على التعامل مع محدّدات ومعوقات التوسع الزراعى فى هذه المناطق من ناحية أخرى . حيث هناك من الآراء التى ترى فى المزارع الكبيره القدره الأكبر على التعامل مع محدّدات ومعوقات التوسع الزراعى فى هذه المناطق وعلى تحقيق الأهداف القومية المخططه ، وفى المقابل هناك أيضا من الآراء التى ترى فى المزارع الصغيره القدره الأكبر على تحقيق الأهداف القومية المخططه وأولوياتها مع قدرتها على التعامل مع بعض هذه المحدّدات والمعوقات ، وامكانية تغليبها على البعض الآخر منها مع وجود التخطيطات المؤسسية اللازمه . واذا كان كل من هذه الآراء له مبرراته المنطقية (وعلى نحو ماورد تفصيليا فى مضمون هذه الدراسة) ، الا أنه لمن المستحسن أن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية للتوسع الزراعى فى مناطق جنوب الوادى مع تجنب عوامل المخاطره به يستلزم الاستناد على توليفه متنوعه من المزارع الصغيره ، والمتوسطه والكبيره

والتي يمكن أن تتفاعل معا في التعامل مع محدودات ومعوقات التوسع الزراعي في هذه المناطق مع تحقيق الأهداف المخططه وأولوياتها . وهنا أيضا فإنه لمن المتصور أن يكون للمزارع الصغيره السيادة في هذه المناطق من حيث العدد وفي مساحه اجماليه تشغل مايقرب من ٥٠ - ٦٠ % من إجمالي المساحه المستهدف استصلاحها واستزراعها في هذه المناطق . وذلك باعتبار أن هذه الفئة من المزارع هي السبيل لتجهيز العدد الأكبر من السكان لاستيطان هذه الاراضي ، فضلا عن أن المجموعات المستهدفه لهذه الفئة من المزارع تشكل أساسا المجموعات المستهدفه بخلق فرص العمل المنتج من ناحيه الى جانب كونها تعد المصدر الأساسي لتوفير الايدي العاملة الزراعيه لغيرها من المزارع الأكبر منها من ناحيه أخرى . اما المزارع المتوسطه والكبيره فيمكن أن تشغل مساحه اجماليه تبلغ نحو ٤٠ - ٥٠ % من اجمالي المساحه المستهدف استصلاحها واستزراعها في هذه المناطق وحيث يتوقف تعدادها على حجم الطلب على الفئات المختلفه من أحجام المزارع المتوسطه والكبيره .

وبالنسبه للفئات الاجتماعيه المستهدفه بالمشاركه في التوسع الزراعي في هذه المناطق فمن المتصور أن تشتمل على الفقراء من السكان الزراعيين الغير حائزين لاراضي زراعيه ، الى جانب الزراع الحائزين لمساحات قزميه من الاراضي الزراعيه القديمه وأصحاب المدخرات الصغيره الراغبين في الاستثمار في هذا النشاط والذين قد يتمثلون في بعض أفراد الجيش والشرطه المسرحين من خدمه وأصحاب المعاشات وبعض الفئات الاجتماعيه الأخرى من أصحاب المدخرات الصغيره ، ثم شباب الخريجين . كما يتصور ان يشارك في هذا النشاط أيضا الزراع أصحاب المزارع المتوسطه والكبيره بالاراضي القديمه والراغبين في المشاركه في هذا النشاط بغرض زياده ملكيتهم من الاراضي الزراعيه ، وذلك بالاضافه الى كبار المستثمرين الراغبين في المشاركه في هذا النشاط .

هذا ويعد الاختيار الجيد وليس العشوائي للأفراد المنتجين لأي من هذه الفئات من العوامل الحاكمه للنجاح في استيطان هذه المناطق الجديدة ، حيث يتوقف النجاح في ذلك والى حد كبير على خصائص أسرة المستوطن ودوافعها

الى الهجره الى هذه المناطق ، ومن ثم فإنه لمن المتصور أن يكون للفقراء من
الزراع العاملين بأجر وأصحاب الحيازات القزميه ، وأصحاب المدخرات الصغيره
الأوليه الأولى والنصيب الأكبر فى تملك المزارع الصغيره فى هذه المناطق ،
وذلك ليس فقط لكونها من الفئات الاجتماعيه المستهدفه بتوفير فرص العمل
الجديده ، بل أيضا لتوافر الحافز لدى هذه الأسر الى الهجره رغبه فى تملك
الأصول الزراعيه وتحسين مستوى معيشتها مستقبلا الى جانب توافر خبره
العمليه بين أفرادها فى ممارسه النشاط الزراعى ، وقدرتها على تحمل الظروف
القياسيه التى تواجه المستوطنين فى السنوات الأولى من الاستيطان . ولنفس هذه
الأسباب أيضا فإنه لمن المتصور أن يمنح الزراع أصحاب المزارع المتوسطه
والكبيره بالأراضى القديمه نفس الأولويه فى المشاركه فى هذا النشاط بالمناطق
الجديده فى جنوب الوادى . أما بالنسبه للفئات الاجتماعيه الأخرى خاصه من
شباب الخريجين ، وكبار المستثمرين فمن المتصور أن يخلص الاختيار الجيد
لأفرادها على تأكيد وجود الرغبه الحقيقيه فى الإستثمار فى هذا النشاط الى
جانب وجود القدره والخبره على إدارة وممارسه النشاط الزراعى .

وبالنسبه لحجم الحيازه الزراعيه بالنسبه لكل من أفراد المجموعات المشار
اليها فمن الطبيعى أن يختلف باختلاف هذه الفئات الاجتماعيه ، بل واختلاف
الأفراد المنتمين لأى منها ، وذلك تبعاً للاختلاف فى مواصفاتها الأسريه
وامكانياتها البشريه والماديه وخبراتها العمليه فى ممارسه النشاط الزراعى من
ناحيه الى جانب طبيعه الحافز المطلوب لتشجيعها على الهجره واستيطان هذه
المناطق الجديده من ناحيه أخرى . وفى إطار هذه المؤشرات فإنه لمن
المتصور أن يتراوح مساحه الحيازه الزراعيه ما بين ٣ - ٥ أفدنه بالنسبه للأسره
من الزراع المعدمين أو الحائزين لمساحات قزميه من الأراضى الزراعيه ، وما بين
٥ - ١٥ فدان بالنسبه للأسره من أصحاب المدخرات الصغيره . أما فئة
الخريجين فمن المتصور أن تتراوح مساحه الحيازه الزراعيه للفرد منهم ما بين
٥ - ١٠ أفدنه حسب المستوى التعليمى لكل منهم ونوعيته . أما بالنسبه لكل
من فئتي المزارعين أصحاب الحيازات الزراعيه المتوسطه والكبيره بالأراضى
القديمه ، ومتوسطى وكبار المستثمرين الراغبين فى المشاركه فى الإستثمار
الزراعى فى هذه المناطق ، فمن الطبيعى أن تختلف مساحه حيازه كل منهم

تبعاً لامكانياتهم المادية وقدراتهم الاداريه ، ومن ثم على المساحه المطلوبه من كل منهم من ناحيه . الى جانب اعداد الراغبين المتقدمين منهم والمساحه الاجماليه المخصصه لكل من هاتين الفئتين فى هذه المناطق من ناحيه اخرى . هذا وإن كان من المتصور أن لا يصل حجم الحيازه الزراعيه الكبيره بالنسبه لهذه الفئات الى بضعة عشرات من الالف الأفدنه - كما هو معلن الآن - بل يتصور أن يصل مساحه الحيازه الزراعيه الكبيره الى بضعة الالف من الأفدنه فقط . وذلك لاعتبارات ضمان تحقيق الكفاءه فى استغلال الموارد الزراعيه بهذه المزارع وتجنب اهدار الموارد الزراعيه الطبيعيه المتاحة الى جانب غيرها من الأسباب والاعتبارات الوارده تفصيلاً فى مضمون الدراسه .

أما بالنسبه لمواقع توطين كل من المزارع الصغيره ، ومزارع متوسطى وكبار المستثمرين ، وبغرض تخفيف الأعباء الاستثماريه المطلوبه من الدوله فى هذا الشأن ، فإن تصور توطين المزارع الصغيره فى المساحه الموازيه والممتده على جانبي الطرق والترع الرئيسيه (والتي تتحمل الدوله مسئولية تنفيذها فى هذه المناطق) وبالأعماق المناسبه منها يسمح للمزارع الصغيره بالاستناده المباشره من هذه البنيه الأساسيه ، على أن تخصص المساحات فى الأعماق التاليه على جانبي الطرق والترع الرئيسيه للمزارع المتوسطه ثم المزارع الكبيره والتي تمكنها قدراتها الماليه من تنفيذ اعمال توصيل هذه البنيه الأساسيه الى مواقع المساحات المخصصه لها .

أما بالنسبه لنظم حيازه الأراضى الزراعيه بما تعنيه من حقوق وواجبات الحائز بالنسبه لحيازه واستخدام الموارد الزراعيه ، فليس هناك من تصور مخالف لنظم الحيازه المتبع حالياً فى نطاق الأراضى الزراعيه القديمه من حيث المالكيه الفرديه الخاصه للأراضى الزراعيه ، وحرية الحائز فى اتخاذ القرارات بشأن استخدام الأراضى الزراعيه فى اطار الضوابط التى تضعها الدوله لأسباب فنيه أو اقتصاديه أو اجتماعيه أخرى . وإذا كان هذا النظام هو المتصور لما يمكن أن يكون عليه نظام حيازه الأراضى الزراعيه بالنسبه للمصريين ، الا أنه لمن المتصور أن يتم الوصول الى هذا النظام بالنسبه لكل مزرعه فرديه (فرد /أو شركه /أو جمعيه / الخ) بعد مراحل تمهيديه قد تختلف باختلاف حجم

الحيازة الزراعيه ، ودرجة التقدم فى اعمال الاستصلاح والاستزراع داخل الحيازة الزراعيه ، حيث يتم انتقال الحيازة بالنسبه للحائزين من مرحلة تمهيديه الى أخرى تبعا لاستكمالها للأعمال والشروط التى تتضمن عليها المرحله التمهيديه السابقه .

وبالنسبه لحقوق الحيازة الزراعيه فى مجال الاسكان فإنه لايتصور أن يسمح للحائز الزراعى فى مثل هذه المناطق ببناء الاسكان اللازم له داخل حيازته من الاراضى الزراعيه ، بل يتصور وفى المقابل تخصيص مساحه بغرض بناء قرى كبيره يخصص لكل حائز مساحه بها بغرض اقامة الاسكان الخاص به، وبما يسمح بتكوين تجمعات سكنيه كبيره تساعد على توفير الخدمات الاجتماعيه اللازمه لها بتكلفه مناسبه ، الى جانب مايمكن أن تساهم به مثل هذه التجمعات السكنيه الكبيره فى خلق فرص عمل اضافيه للمستوطنين حيث امكانيه قيام بعض الأنشطة الانتاجيه والخدميه والمهنيه الأخرى .

أما بالنسبه لاستخدام الحائز للأراضى الزراعيه فإنه لمن المتصور أن تخضع حريته فى اتخاذ القرارات المتصله بتخصيصها بين المحاصيل الزراعيه المختلفه لمجموعه الضوابط التى يتصور أن تضعها الدوله فى هذا الشأن للاعتبارات الفنيه والاقتصاديه المشار اليها فى مضمون الدراسه . وكذلك بالنسبه لاستخدامات مياه الرى حيث يتصور أن تخضع بدورها لمجموعه من الضوابط التى تضعها الأجهزة المعنيه لاعتبارات فينه واقتصاديه الى جانب تحقيق العداله فى توزيع الموارد المائيه بين الحائزين ، وهنا فإن تصور تنفيذ شبكة للأنابيب أو قنوات الرى التى تعتمد على مياه الآبار وربطها بشبكة ترع الرى التى تعتمد على مياه النيل قد يساعد الدوله على ادارة المياه وتوزيعها فى مناوبات بين المناطق المختلفه ، وفقا لاحتياجات كل منها مع الأخذ فى الحسبان الاعتبارات الفنيه والاقتصاديه المحدده .

أما بالنسبه للتنظيمات الزراعيه ، فإن وجودها فى هذه المناطق الجديدة يعد ضرورة حاضيه بالنسبه لصفار ومتوسطى الحائزين الزراعيين سواء فى المرحل الاولى للاستصلاح ، او فى مرحلة الانتاج بغرض المساعدة فى التغلب

على الصعوبات والمشاكل التي يحتل ان يواجهونها ابتداء من اجراءات التعاقد على الاراضى المخصصة ثم تدبير احتياجاتهم من السلع الاستثمارية ومستلزمات الانتاج ثم تسويق المنتج الزراعى . ويمكن ان توجد مثل هذه التنظيمات الزراعية فى البداية فى صورة جمعيات تعاونية ، وشركات مساهمة كما يمكن ان يليها تكوين الاتحادات الزراعية بنوعياتها ومستوياتها المختلفة ، حيث يمكن لهذه التنظيمات الزراعية تحقيق مجموعة الاهداف والاعمال التى يحددها اعضاؤها وفقا للاسس والمبادئ المشار اليها فى مضمون الدراسة ، فى نفس الوقت الذى تعد فيه مثل هذه التنظيمات كحلقة اتصال بين المستوطنين ، والاجهزة الحكومية بشأن تلقى وتوزيع ما قد يوجه من دعم وخدمات حكومية الى المستوطنين .

واذا كانت المناطق الجديدة فى جنوب الوادى تخلو من المؤسسات المعنية لتوفير الخدمات الاجتماعية من امن ، وصحة ، وتعليم ، ومياه شرب ، فإن التواجد المسبق لهذه المؤسسات يصبح ضرورة ملحة لحفز المجموعات المستهدفة على الهجرة واستيطان هذه المناطق ، وبغرض التخفيف من الاعباء الاستثمارية ومصروفات تشغيل مثل هذه المؤسسات فإنه لمن المتصور تصميم هذه المؤسسات فى المرحلة الاولى للاستيطان على اساس توفير الحد الأدنى لمستوى الخدمة مع اختيار اقل البدائل تكلفة بالنسبة لاي من هذه المؤسسات، مع توطئتها بالمواقع ذات الكثافة السكانية المرتفعة . وفى هذا الشأن ايضا يمكن الاعتماد فى توفير هذه المؤسسات على اقامة المنشآت المتعددة الاغراض والتي يمكن تواجدها اكثر من مؤسسة خدمية بها ، كما يجب ان يستند تصميم هذه المؤسسات على احتمالات التوسع المستقبلى بها وتطوير نظم تشغيلها مع تطور مراحل التنمية فى المنطقة .

ان غياب اوتشتت التبعية الادارية لمناطق التوسع الزراعى الجديدة فى جنوب الوادى ، الى جانب الحاجة الى وجود المرونة فى اتخاذ القرارات وفقا لمتطلبات العمل والمتغيرات التى تستجد اثناء تنفيذ أنشطة الاستيطان تفرض الحاجة الى وجود الاجهزة الادارية الحكومية المقيمة فى المنطقة لادارة أنشطة الاستيطان بها ، وتنسيق وتعبئه مشاركة مجموعات المستوطنين فى أنشطة

التنمية - وهنا فإنه لمن المتصور أن يبدأ تكوين مثل هذا الجهاز الإدارى فى المراحل الأولى للاستيطان متضمنا الوحدات الادارية ذات الصلة بالأنشطة الأولى للاستيطان ثم يليها فى ذلك الوحدات الادارية الأخرى ذات الصلة بالأنشطة التالية المتصلة بأعمال التنمية فى المنطقة ، كما يتصور أن يلى ذلك تطوير الجهاز الإدارى والتوسع فى خدماته تبعا لمراحل التطور فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة .

وفى الفصل الخامس تبين أن نمط الاستغلال المقترح فى منطقة جنوب الوادى لابد أن يواكبه جناحى التنمية ومحركيها وهما التمويل والتسويق ، الأمر الذى يتطلب وضع رؤيه مستقبلية واضحة تحجم مشكلات الممارسات القائمة فى الوادى فى مجالى التمويل والائتمان والتسويق وفى نفس الوقت تحافظ على القوى الدافعه لحركة التنمية ولتحقيق ذلك فقد تناول هذا الجزء التعرف على النظام الائتمانى القائم فى الوادى وخصائصه وعيوبه ومميزاته وأيضا التعرف على النظام التسويقى القائم فى الوادى وخصائصه (سلبا وإيجابا) وذلك بهدف وضع تصور لأسس وهيكل نظام ائتمانى وتسويقى مقترح فى منطقة جنوب الوادى .

وللتعرف على خصائص النظام الائتمانى القائم فى الوادى تم استعراض عناصر السياسة الائتمانية لكل من بنوك التنمية والائتمان الزراعى وصندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصري والصندوق الاجتماعى للتنمية والبنوك والتجارية ، وقد تمثلت تلك العناصر فى الهدف من القرض ، المستفيدين ، حجم القرض ، سعر الفائدة ، فترة السماح وفترة السداد ، الضمانات ، شروط الاقراض .

وقد تبين من الممارسه الائتمانية للأجهزة التى تم استعراضها أن هناك العديد من المشكلات والمعوقات منها معوقات داخلية ارتبطت بكفاءة الأداء وتطويره داخل تلك الأجهزة ومنها ما هو خارجى ارتبط بمتغيرات خارجية سياسية واقتصادية واجتماعية وقد استعرض هذا الجزء من الدراسه مميزات وعيوب كل من تلك الأجهزة وقد تبين ان معظم تلك الأجهزة تتميز بالانتشار

والخبره وتنوع الأنشطة التى تغطيها إئتمانيا زراعيه وصناعيه وتجاريه وتنمية وريفيه وأيضا تنمية المرأه الريفيه وأن تلك الأجهزة تتعامل مع قطاعات عريضه من المستفيعين افرادا كانوا او هيئات وجمعيات . وقد تبين أن بعض المميزات مثل الترويج للمشروعات وتقديم الدعم الفنى والادارى والمتابعة والتسويق تنحصر وبشكل أساسى فى الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حين لا تقوم الأجهزة الائتمانيه الأخرى التى تم إستعراضها بهذه المهام وإن كانت فوى تتم فى نطاق ضيق ومحدود مثلما يتم فى بعض خطوط الإئتمان من خلال بنوك التنمية الزراعيه .

وقد تمثلت السلبيات بشكل عام فى تعدد اجراءات الحصول على القروض وصعوبة الضمانات وعدم وجود الدعم الفنى والادارى والتسويقي بالإضافة الى وضع سقف إئتمانى للمشروعات مثلما يحدث فى الصندوق الاجتماعى للتنمية . هذا علاوة على قصور التعامل مع حالات التعثر فى السداد والانفصال الواضح بين الائتمان ودوره حياة المشروعات .

وفى سبيل وضع تصور لنظام إئتمانى سليم يتناسب مع ظروف منطقة جنوب الوادى فقد تم مناقشة بعض أسس السياسه الإئتمانيه فى ضوء مفهوم الانتقال أو خلق اجهزة ائتمانيه جديده تعمل فى المنطقه وتم فى هذا مناقشة قضية سعر الفائدة حيث وجد أن دعم اسعار الفائدة المقدمه للمشروعات يتنافى مع أسس التحليل المالى السليم والذي يجب أن ينظر الى سعر الفائدة من زاويتين الأولى زاوية المشروع أو المقترض والثانيه زاوية المقرض ويرى الباحث انه يجب ان تتم دراسة مدى امكانية التنسيق بين جهات الاقراض خاصه فى التعامل مع نوعيه محدده من المشروعات اعمالا لقاعدة المساواه وحفاظا على الشعور الاجتماعى وأن يتم ذلك فى مواجهة حالات محدده بعينها .

وانتقلت المناقشه الى قضية الضمانات وتأكد ان واقع التنمية فى جنوب الوادى يتطلب وضع تصور لأسس جديده للإقراض فى المنطقه تعتمد على سمعة العميل وحسن اختياره وجدوى المشروع وقدرة تدفقاته على تحمل قيمة القرض وفوائده فى ظل رؤيه إئتمانيه متكامله ترتبط فيها مؤسسات التمويل

بالمشروع ومراحل نموه وفى وجود نظام جيد للمتابعة والمعونة الفنية ووجود نظام تامينى جيد لمخاطر الائتمان وامتداد مظلتها الى المنطقة .

ويتناول البحث بعض الجوانب التى يجب اخذها فى الاعتبار عند مناقشة قضية الضمانات، والتى تتمثل فى :-

أ - أن يكون المشروع هو الضامن فى أصوله ويتأكد ذلك بوجود ضمان آخر أساسى وهو قدرة المشروع من خلال تدفقاته (دراسة الجدوى) على سداد القرض وفوائده .

ب - وفى حالة طلب الاقتراض لتمويل تكاليف التشغيل يتم تقييم المشروع وفقا لدراسة جديدة للتأكد من قدرة المشروع على تحقيق عائد يكفى سداد القرض وفوائده سواء كانت تلك المشروعات من مشروعات الوادى التى يرغب صاحبها فى الانتقال الى المنطقة - أو اذا كان المشروع جديد لدى صاحبه القدره على شراء الآلات والمعدات ويرغب فى الاقتراض للتشغيل فقط .

ج - يعتبر التمويل التأجيرى نمط إئتمان مناسب فى منطقة جنوب الوادى خاصة فى المشروعات التى لا يمتلك صاحبها القدره على المساهمة فى شراء الآلات والمعدات .

د - التنسيق بين المشروع وبين شركة ضمان مخاطر الائتمان لإمكان قيام الشركة بضمان القروض ويتم التفاوض لزيادة المبلغ الذى يمكن أن تقبل شركة ضمان مخاطر الائتمان ضمانه .

وقد تم مناقشة كل من فترة السماح والسداد وحجم القرض وأكدت الدراسة على ضرورة عدم وضع سقف ائتمانى محدد من قبل التعرف على نوع المشروع واحتياجاته التمويلية . كما تم مناقشة أسلوب التعامل مع حالات التعثر وعدم السداد وعلاقة الائتمان بدوره حياة المشروع .

وانتقلت الدراسة الى وضع تصور لأسس نظام ائتماني مقترح والتي يجب أن تمثل في :-

أ - سهولة وانسيابية العملية الائتمانية وذلك من خلال المرونة وتبسيط الاجراءات وتقليص العبء الاداري .

ب - الكفاءة الفنية والادارية داخل النظام والمقصود بذلك كفاءة العاملين - كفاءة النظم والضوابط وكفايتها - التدريب المستمر التقنيات الحديثة وبصفة خاصة نظم المعلومات .

ج - تكامل العملية الائتمانية (بحث علمي - معونة فنية - ائتمان - ارشاد) .

د - المدخل الاقتصادي للمشروعات كأساس لتمويلها .

هـ - الاستناد الى ما جاء في عناصر السياسة الائتمانية المقترحة والتي سبق عرضها في الجزء السابق .

وقد تم وضع تصور لمستويات الهيكل المؤسسي المقترح ويضم ثلاثة مستويات الأول يتم فيه وضع السياسات التي تشكل في مجملها استراتيجية البناء المقترح في المدى الطويل والمتوسط والمستوى الثاني يتعلق باستقبال والتعامل مع طائفي الائتمان ودراسة الجدوى الخاصه بالمشروع ، وفي المستوى الثالث يتم اتخاذ اجراءات الاقراض ومتابعة ودراسة حالات التعثر .

وقد روعي في هذا البناء التكامل وتحقيق الأسس السابقة المقترحة للسياسة الائتمانية في منطقة جنوب الوادي .

وفي الجزء التالي تم التعرف على نمط الاستغلال الزراعي المقترح والبنية الأساسية التجارية في المنطقة بهدف وضع تصور لهيكل تسويقي في

منطقة جنوب الوادي وفي ضوء استعراض التركيب المحصولي المقترح في المنطقة ومحدداته ثم مايفرضه هذا النمط الاستغلالي الزراعي من وجود صناعه متطوره لمستلزمات الانتاج الزراعي النباتي والحيواني والتعرف على آفاق التصنيع الزراعي المحتمل في المنطقة والخدمات الزراعيه المطلوبه باعتبارها ذات أهميه بالغه في تسيير حركة التنميه الزراعيه في المنطقه .

وتناول هذا الجزء أيضا التعرف على البنيه التسويقيه في المنطقه والاستثمارات المخططه لمشروع تنميه جنوب الوادي حتى عام ٢٠١٧ وفقا للأنشطه . وفي الهيكل التسويقي الزراعي المؤسسي المقترح تم الاستناد الى تكامل حلقات الأعمال الزراعيه في نسق واحد لتشكل في مجملها هذا الهيكل الذي تتكون مفرداته من الحلقة الأولى الخاصه بمستلزمات الانتاج والحلقه الثانيه خاصه بأسواق المنتجات وقد تم وضع عدة محددات لنجاح البناء التسويقي المقترح والتي تتمثل في مجموعه من العوامل الداخليه والخارجيه التي يمكن أن تتيح المناخ الملائم للتنميه وتشجيع الاستثمارات المحليه والأجنبيه ويتضمن ذلك :-

- ١- الاهتمام باستكمال شبكة الطرق البريه التي تربط منطقة المشروع بأنحاء الجمهوريه أو بالدول المحيطة . على أن يراعى فيها المواصفات الفنيه السليمه .
- ٢- الاهتمام بإنشاء مطار دولي متطور في منطقة المشروع قادر على إستيعاب حركة الطيران المتوقعه من وإلى المنطقه من مطارات الجمهوريه أو المطارات الدوليه مباشرة .
- ٣- الاهتمام بالدراسات اللازمه وإصدار القوانين والتشريعات خاصه تلك المتعلقة بمنع الاحتكار وحماية المستهلك وصيانة الموارد - وتشجيع الاستثمار - والمواصفات القياسيه .

٤- الاهتمام بتوفير البنية الأساسية (كهرباء - مياه - صرف صحي
أمن - اتصالات ٠٠٠ الخ) .

٥- ضرورة العمل على توفير البنية الأساسية التسويقيه وتشجيع
الاستثمار فى هذا المجال ويتمثل ذلك فى شركات النقل -
الأسواق - المخازن والشاحنات ٠٠٠ الخ) .

٦- وضع آليه مناسبة لانتقال وتدفق المعلومات الانتاجيه والتسويقيه
خلال وحدات البناء التسويقي فى المنطقه وربطها بالوادي .

وفى الفصل السادس تم التعرض لدور المرأة فى التنمية فى منطقة جنوب
الوادي حيث تبين أن الدوله وجهود التنمية فى مصر قد قنبت لضرورة تنفيذ
برامج واقعيه ملموسه تشرك المرأة فى عمليات التنميّه وتزيل التمييز ضد المرأة
وتعتبرها مجموعه رئيسيه مستهدفه فى جميع برامج التنميّه .

وباعتبار مشروع جنوب الوادي مشروعاً حضارياً يهدف لتحقيق التنمية
الشامله ويهتم بالنوع والجوده ويراعى تحسين نوعية البشر من خلال تنمية
الموارد البشريه، فكان لابد من مراعاة تنمية المرأة المكونه لنصف تلك الموارد
البشريه - ولتحقيق ذلك لابد من تحديد نوعية النساء الموجودات فى مجتمع
جنوب الوادي والمبتظر أن ينزح من مختلف المحافظات للاقامه واللاحاق
بأزواجهن أو أبائهن .

ومن الضروري البدء بالنساء البدويات المواطنات الأصليات فى جنوب
الوادي والعمل على توفير قدر من التعليم لهن ، واعدادهن للاندماج فى المجتمع
الجديد ومع أفرادهن . وعدم العزله بعيداً عنه وتدريبهن وتأهيلهن مهارياً ومعرفياً
حتى يمكنهن الاشتراك فى حزم المشروعات والبرامج التنمويه التى سيتم
تطبيقها فى المنطقه . ثم الاعداد للعمل فى المرحله التاليه على تنميّه جميع
النساء بمختلف مشاريعهن وأصولهن على المستوى العام لأنشطة ومشروعات
البرامج التنمويه وعلى المستوى الخاص بالمرأة نفسها .

وفى هذا الخضم لا يجب اهمال المشاكل والمعوقات المتوقعة وتحديد الحلول مسبقا ، لنتمكن من تحقيق البرامج التنموية المأمولة بسلاسه دونما تعثر .

ونظرا احداثة منطقة جنوب الوادى فى التنميه ، فمن الاهمية بمكان الاهتمام بالجوانب البيئيه لها، والمتعلقه بتنفيذ المشروع ، ويهدف الفصل السابع الى التعرف على المحددات والآثار البيئيه لتنمية هذه المنطقة ، سواء كانت سلبيه أم ايجابيه وسبل تفادى الآثار السلبيه للمشروع ، مع تحديد بعض النقاط التى تحقق ايجابيات بيئيه له .

وفيما يتعلق بالآثار البيئيه المترتبه على المشروع فقد قسمت الى نوعان أولهما تتعلق بالآثار البيئيه الايجابيه المتوقعة وثانيهما الآثار البيئيه السلبيه المتوقعة . ويهـ.كن تلخيص اهم الآثار البيئيه الايجابيه المتوقعة فى زيادة الرقعـه الزراعيه (توسيع أفقى) ، وتحويل المنطقه من صحراء قاحله الى منطقـه عمرانيه حضاريه وزراعيه ، هذا الى جانب الاهتمام بالمحافظه على البيئـه الطبيعـيه لبعض المناطق وحمايه النباتات والحيوانات البريه النادره ، بالاضافه الى تحسين الظروف المناخيه للمنطقه الى الأفضل عن طريق صناعة الغابات الصناعيه .

أما عن الآثار البيئيه السلبيه المتوقعة فتتمثل أهمها فى اختلال التوازن البيئى للموارد الطبيعـيه اذا لم يهتم بالحفاظ على الحياه البريه هذا الى جانب الضرر البيئى السلبى للوادي القديم والدلتا اذا ما تركـز الاهتمام على تنميه جنوب الوادى دون غيره من المناطق ، مما قد ينتج عنه تبوير وجفاف وتصحر بعض الأراضى الزراعيه الحاليه اذا لم يتوافر لها الموارد المائيه اللازمه لزراعتها وتحويلها الى أنشطة اقتصاديه أخرى خلال الزراعه ، هذا الى جانب الضرر البيئى الذى قد ينتج عن نواتج ومخلفات المشروعات الزراعيه والاستثماريه اذا لم تطبق قوانين حمايه البيئـه بحزم ، وكنتيجه لانتقال الخبرات والمفاهيم والمعارف القائمه بالوادي القديم والدلتا ، بالاضافه الى الآثار السلبيه التى قد تنتج اذا لم يتم معالجة ظاهرة سمن الرمال والكثبان الرمليه ، وتعريض المشروعات الزراعيه للردم أو ترسيب الرمال فى محطات الرفع وقنوات الري ولتفادى الآثار البيئيه السلبيه المتوقعة اقترحت الدراسه عدة نقاط منها التطبيق

الحازم لقوانين وتشريعات حماية البيئة ، وترشيد وحسن ادارة استهلاك الموارد المائيه والتوزيع الامثل لها بين المشروعات المختلفه ، وضرورة استخدام الأساليب البيولوجيه فى مقاومة الآفات والامراض والحشرات بدلا من المبيدات الكيماويه ، وأشارت الدراسه الى الابحاث والدراسات المتعلقة بهذا الشأن . أما عن امكانيه تحقيق ايجابيات بيئيه للمشروع فقد اشارت الدراسه الى اهميه تهيئة الظروف المناسبه للاعاشه بالمنطقه فى ظل المحافظه على البيئه ، مع تصنيف المناطق تبعا لحركة الكثبان الرملية وتحديد المواقع المناسبه لكافة انواع المشاريع الاستثماريه تبعا لهذا التصنيف مع ضرورة تحقيق الروابط الخلفيه والاماميه مابين المشروعات المقترحه . كما يجب الاهتمام بالتشجير البيئى ، مع الاستفادة من علوم البيوتكنولوجى والهندسه الوراثيه فى استنباط أصناف وأنواع من المحاصيل تتناسب وظروف المنطقه المناخيه والطبيعيه ، وعدم المبالغه فى تقدير كميات المياه المتاحه للمشروعات المختلفه وتوزيعها بين المشروعات على هذا الأساس . هذا الى جانب اهميه رسم الخرائط الدقيقه للمنطقه تحدد عليها مواقع توطين السكان وأساكن المشروعات ومناطق الخدمات وأسعارها ، كما اقترحت الدراسه ضرورة مساهمة الدوله فى تكاليف اقامة مشروعات البنيه الأساسيه والمحافظه على البيئه لتخفيف العبء على المستثمرين واجاذابهم للمنطقه . هذا الى جانب ضرورة الاهتمام بإقامة مصانع لانتاج الطاقه النظيفه من مخلفات المشروعات الاستثماريه بهدف القضاء على مشاكل التخلص منها والاستفاده من الطاقه الناتجه عنها وحماية البيئه من التلوث بها .

المراجع

أ - مراجع باللغة العربية :

- ١- ابراهيم حسن حميده (د) ، مخزون المياه الجوفية بمنطقة جنوب الوادى ، وتحديات تقديره وإدارته ، ندوة التنمية الزراعية بمنطقة جنوب الوادى وآفاق التخطيط وتحديات التنفيذ ، ١-٢ نوفمبر ١٩٩٧ .
- ٢- ابراهيم حسن حميده (د) ، مصادر المياه الجوفية كأحد أسس التنمية واستصلاح الأراضي والتنمية الزراعية ، الأهرام ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٧ .
- ٣- ابراهيم محرم (د) ، المشروعات الصغيرة وتنمية القرية المصرية ، ورقة مقدمة لندوة "التنمية وتحديات المستقبل للقرن الحادى والعشرين ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية" معهد التخطيط القومى ، والصندوق الاجتماعى . الاسكندرية ، فبراير ١٩٩٨ .
- ٤- ابراهيم محرم (د) ، وآخرون ، رؤية المرأة الريفية لمتطلبات تنميتها ، المؤتمر القومى الثالث للمرأة ، محافظة المنوفية ، ١٤ - ١٦ مارس ١٩٩٨ .
- ٥- البنك الأهلى ، المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى (قوشكى) ، النشره الاقتصاديه ، العدد الثالث ، المجلد الخمسون ، ١٩٩٧ .
- ٦- البنك الأهلى ، النشره الاقتصاديه ، العدد الرابع ، المجلد الخمسون ، ١٩٩٧ .
- ٧- البنك المركزى المصرى ، المجله الاقتصاديه ، اعداد مختلفه .

تابع المراجع

- ٨ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . الكتاب الإحصائي السنوي . اعداد مختلفة .
- ٩ - السيد عزت قنديل (د) . علايات الحماية البيئية وتحديات القرن القادم . مؤتمر مصر وتحديات المستقبل . معهد التخطيط القومي . ٢٠٠٢/١١/٢٢ .
- ١٠ - بنك التنمية والائتمان الزراعي . الإدارة العامة للائتمان الزراعي . دليل الائتمان . ١٩٩٧ .
- ١١ - بنك مصر . التأخير التمويلي . النشرة الاقتصادية . السنة السابعة والثلاثون العدد الثاني . ١٩٩٤ .
- ١٢ - جريدة الأهرام . " قرعة الشيخ زايد " . الأهرام . ٢ يوليو ١٩٩٧ .
- ١٣ - جريدة الأهرام . " توشكى بوابة مصر الى القرن الـ ٢١ " . الوثبة الكاملة لتوشكى . الأهرام . ١٩٩٧/١٠/٢٥ .
- ١٤ - جريدة الأهرام . دراسة حدودى لمترواح مساحه ١٠٠٠ فدان فى توشكى . ١٩٩٧/١٢/٢٠ .
- ١٥ - جريدة الأهرام . يناب عرف الديك يحوى التربه من ملوثات العنصر الثقيله . ١٦ ابريل ١٩٩٨ .
- ١٦ - حسن عبد الله مشرف (د) . تقييم الأراضي الزراعيه والسياه الجوفيه بمنطقة شرق العوينات . ندوة التسميه الزراعيه بمنطقة جنوب الرادى . وآفاق التخطيط وتحديات التنفيذ . من ١ - ٢ نوفمبر ١٩٩٧٠

تابع المراجع

- ١٧- حسن على خضر (د)، اقتصاديات الأمن الغذائي في مصر، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، الجمعيه المصريه للاقتصاد السياسى والتشريع، ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٨٧.
- ١٨- سعد الدمرداش (د)، تصنيف وتقييم الموارد الأرضيه بمنطقة جنوب الوادى وآفاق التوسع الزراعى، ندوة التنمية الزراعيه بمنطقة جنوب الوادى وآفاق التخطيط وتحديات التنفيذ، ١ - ٢ نوفمبر ١٩٩٧.
- ١٩- سعد نصار (د)، التقرير الكامل عن الحصر التصنيفى لاراضى جنوب الوادى، مصر الخضراء، الأهرام، ١٢/٧/١٩٩٧.
- ٢٠- سمير عبد الحميد عريقات (د)، الاثتمان السمكى ودوره فى تطوير قطاع الثروه السمكيه فى مصر، معهد التخطيط القومى، مذكره خارجيه رقم (١٥٩٤)، سبتمبر ١٩٩٧.
- ٢١- سمير عبد الحميد عريقات (د)، دور المشروعات الصغيره فى تنمية القطاع الزراعى، ورقه مقدمه لندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الحادى والعشرين، معهد التخطيط القومى والصندوق الاجتماعى للتنميه، الاسكندريه، فبراير ١٩٩٨.
- ٢٢- سمير محمد مصطفى (د)، بعض قضايا التنميه الراهنه فى جمهوريه مصر العربيه، معهد التخطيط القومى، مذكره خارجيه رقم (١٤٥١)، فبراير ١٩٩٨.
- ٢٣- عبد الرحمن عبد المجيد، تنمية جنوب الوادى فى إطار تخطيط اقليمى متكامل، ورقه مقدمه لندوة التنميه الزراعيه لمنطقه جنوب الوادى، آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ، نوفمبر ١٩٩٧.

تابع المراجع

- ٢٤- عبدالعزيز نور ، استراتيجية الثروة الحيوانية فى مشروع الدلتا الجديدة (توشكى) ، ورقة عمل مقدمه الى ندوه الاثار الاقتصادية والاجتماعية للدلتا الجديدة توشكى ، المجموعة الاستشارية المصرية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش نومان الالمانية ، الاسكندرية ، مايو ١٩٩٧ .
- ٢٥- عبدالعزيز نور ، مستقبل الانتاج الحيوانى والسمكى فى منطقة جنوب الوادى ، ورقة عمل مقدمه الى ندوه التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادى ، آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ : مركز بحوث الصحراء ، نوفمبر ١٩٩٧ .
- ٢٦- على الحلبى ، تمويل المشروعات الصغيرة - تجربة الصندوق الاجتماعى ، المشاكل والمعوقات ، ورقة مقدمه لندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الحادى والعشرين ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية ، معهد التخطيط القومى والصندوق الاجتماعى للتنمية ، الاسكندرية ، فبراير ١٩٩٨ .
- ٢٧- فاروق الباز (د) ، مقومات المياه السطحية والجوفية ، موجز لمحاضرة منشورة بـ "مشروع ترعة الوادى الجديد" ، الندوات التى عقدت بجمعية التخطيط خلال الفترة ٩٦ - ١٩٩٧ ، جمعية المهندسين المصرية ١٩٩٧ .
- ٢٨- مجلس الشورى ، لجنة الخدمات ، تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة ، التقرير رقم (٤) ، ١٩٩٢ .
- ٢٩- محمد رجاء الامير (د) ، جمال صيام (د) ، دور الاعمال الزراعية فى تنمية جنوب مصر ، ورقة مقدمه لندوة التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادى ، آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ ، نوفمبر ١٩٩٧ .

تابع المراجع

- ٣٠- محمد عادل يحيى (د) ، التنمية المستدامة بمنطقة جنوب الوادى ، ندوة التنمية الزراعية بمنطقة جنوب الوادى ، آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ ، ١ - ٢ نوفمبر ١٩٩٧ .
- ٣١- محمد عبدالحميد خليفة (د) ، آفاق التنمية الزراعية المتكاملة لجنوب الوادى ، ورقة مقدمه لندوة التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادى ، آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ ، نوفمبر ١٩٩٧ .
- ٣٢- محمد عبدالفتاح السباعى (د) ، استخدام الاساليب البيولوجية فى المحافظة على البيئة وخدمة الزراعة على اراضى بحيرة ناصر ، ندوة التنمية الزراعية لمنطقة جنوب الوادى ، آفاق التخطيط وتحديات التنفيذ ، القاهرة ، ١ - ٢ نوفمبر ١٩٩٧ .
- ٣٣- محمود مسيح (د) ، الهندسة المالية وتمويل المشروعات الصغيرة ، الندوة الدولية الاولى ، تنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الاعمال فى مصر ، جامعة عين شمس ، دار الضيافة ، سبتمبر ١٩٩٧ .
- ٣٤- مركز بحوث الصحراء ، تقرير فبراير ١٩٩٤
- ٣٥- معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية والسياسات الزراعية فى إطار السوق الحرة . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (١١٢) ، فبراير ١٩٩٨ .
- ٣٦- معهد التخطيط القومى ، تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وآفاق تطويرها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩١) ، نوفمبر ١٩٩٤ .

تابع المراجع

- ٣٧- معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية فى مصر ، القاهرة ١٩٩٥
- ٣٨- معهد التخطيط القومى ، دائرة حوار حول قضية المياه ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثانى ، المجلد الثالث ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٥ .
- ٣٩- معهد التخطيط القومى ، واقع وآفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (٧٠) ، يناير ١٩٩٢ .
- ٤٠- وزارة الاشغال والموارد المائية ، تنمية جنوب مصر ، مشروع ترعة الوادى الجديد ، يناير ١٩٩٧ .
- ٤١- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية مقترح صندوق التكافل الزراعى ضد المخاطر والكوارث الطبيعية ، الاصدار الثانى ١٩٩٥ .
- ٤٢- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ١٩٩٢ .

مراجع باللغة الانجليزية

- 1- HANS P. BINSWANGER, AGRICULTURAL and rural development, world Bank, 1994 .
- 2- I.N.P. Human development report, Cairo, 1996
- 3- World Bank, Agricultural land settlement, Washington, 1978 .

سلسلة من القضايا صدر منها:

- (١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية. (ديسمبر ١٩٧٧)
- (2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.
- (٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاممدة و التنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (بريسن ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي ومليكات مواجهة (١٩٧٥-١٩٧٠/٦٩). (اكتوبر ١٩٧٨)
- (8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠-١٩٧٦) (اغسطس ١٩٧٩)
- (١٠) حول حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اماليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

- الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)
- (١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)
- (١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليو ١٩٨٠)
- (١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) (يوليو ١٩٨٠)
- (15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.
- (١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريل ١٩٨١)
- (١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)
- (١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)
- (١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)
- (٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة اجزاء) (ابريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبر ١٩٨٣)
- (٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبر ١٩٨٣)
- (٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند وبنغلاديش (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والألفاء (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبراير ١٩٨٩)

- (٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبر ١٩٨٩)
- (٤٨) دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبراير ١٩٩٠)
- (٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مارس ١٩٩٠)
- (٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مارس ١٩٩٠)
- (٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايو ١٩٩٠)
- (٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الزراعية فى مصر. (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجل الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

- (٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)
- (٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)
- (٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)
- (٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

- (٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٩) إدارة الطاقة في مصرفى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقتصاديا ومحليا. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٧٠) واقع وافاق التنمية في محافظة الوادى الجديد. (يناير ١٩٩٢)
- (٧١) انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (يناير ١٩٩٢)
- (٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايو ١٩٩٢)
- (٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليو ١٩٩٢)
- (٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٥) تطور مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات "المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبر ١٩٩٢)

- (٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط
واقترح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأسيرى -
المرحلة الأولى.
(يناير ١٩٩٣)
- (٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تمولى تكنولوجياى (فبراير ١٩٩٣)
- (٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)
- (٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات (مايو ١٩٩٣)
ميزان المدفوعات المصرى
- (82) The Current development in the methodology and
applications of operations research obstacles and prospects
in developing countries, Nov. 1993.
- (٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)
- (٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)
- (٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة
العربية. (يناير ١٩٩٤)
- (٨٦) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى المرحلة الاولى (يونيو ١٩٩٤)
- (٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة
ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)
- (٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات
المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

- (٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى
بمصر (مجلدان) (سبتمبر ١٩٩٤)
- (٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره
(نوفمبر ١٩٩٤)
- (٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وفاق
تطويرها. (ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى
(ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى
المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى. (يناير ١٩٩٥)
- (٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى (المرحلة الثانية) (فبراير ١٩٩٥)
- (٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى
(ابريل ١٩٩٥)
- (٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى
(يونيو ١٩٩٥)
- (٩٧) المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على
تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية
(دراسة حالة مصر). (اغسطس ١٩٩٥)
- (٩٨) تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال
العام (يناير ١٩٩٦)
- (٩٩) أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة
(يناير ١٩٩٦)
- (١٠٠) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد
التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايو ١٩٩٦)

- (١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية
بمحافظة الحدود. (مايو ١٩٩٦)
- (١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره. (مايو ١٩٩٦)
- (١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)
- (١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (أكتوبر ١٩٩٦)
- (١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات
المهددة لأطراف التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)
- (١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية
ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)
- (١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى
ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (أغسطس ١٩٩٧)
- (١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية
المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرون (ديسمبر ١٩٩٧)
- (١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من
أجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)
- (١١٢) الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة. (فبراير ١٩٩٨)
- (١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين (فبراير ١٩٩٨)

- (١١٤) التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مايو ١٩٩٨)
- (١١٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات (يونيو ١٩٩٨)
- المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)
- (١١٦) حول اهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١ (يونيو ١٩٩٨)
- (١١٧) محددات الطاقة الادخارية فى مصر (يوليو ١٩٩٨)
- (١١٨) تصور حول تطوير نظم المعلومات الزراعية (يوليو ١٩٩٨)